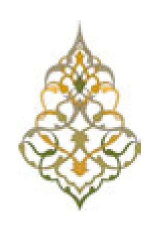


صحيحُ البخاريِّ بينَ الرِّوَايةِ والنُّسْخَة

قاعدةٌ في كيفية نِسْبَة النصِّ للبخاريّ

نفي تأويله (صفة الضحك) أنموذجًا

صلاح فتحي هَلَل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، «حمدًا كثيرًا طَيِّبًا مباركًا فيه»، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صَلِّ اللهمَّ وسَلِّم وبَارِكْ عليه ﷺ، وارْضَ اللهمَّ عَنْ آلِه وصَحْبِه الغُرِّ الميامين رضي الله عنهم ، ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أما بعد:

فقد انماز «النصُّ البخاري» بخصائص فريدة، تقوم على اتحاد أمرين، وهما: «الرواية» و«النُّسْخَة»، أو «السماع» و«الكتابة»، لم يقُم على واحدٍ منهما دون الآخر، ولا استقلَّ به أحدُهما دون سواه، اتَّفقا جميعًا على حَمْلِه إلى الأجيال اللاحقة، نُطْقًا وحَرْفًا، كلمةً وسطرًا، فلم يثبُت بسماعٍ - وإِنْ سُمِعَ - دون نسخةٍ، ولا بنُسْخَةٍ - وإِنْ كُتِبَتْ - دونَ سماعٍ.

على هذا جرى عملُ أئمّة العِلْم، وبه سارتْ خطّتهم، عبر قرون طويلة، ترى فيها «النُّسْخَة» مقترنةً بـ«طباق السَّمَاع»، تُعَابُ إِنْ غابت عنها «طباقها»، وتكبر وتتزيَّن بأسماء كبار الأئمة، حين تُسَجَّل في السَّامِعين.

فالنُّسْخَة بالسَّماع، والسَّماع بالنُّسْخَة، يأخذ كلٌّ منهما بزمام الآخر، يحذر أنْ يفلته، فهو روحه وحياته.

وما أكْرَم أُمَّ الكرام حين أَبَتِ التفريق بين الاثنين؟! وسيأتي صنيعُها.

ومِن عجبٍ أنْ تقع الإجازة وتشتهر في الناس، ويصونه الله عز وجل أَنْ تكونَ هي عمدة المسلمين، في طريقهم إليه.

وقد سألني أخٌ كريم، عن صحَّة الزيادة المنسوبة للعبقري البخاري في معنى «الضحك» في قول النبي ﷺ: «لَقَدْ عَجِبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ - أَوْ ضَحِكَ ... » الحديث، فرأيتُ في الجواب عن سؤاله الكريم مناسبةً لبيان بعض الضوابط حول «قضية (النُّسْخَة) و(الرِّواية) في إثبات نصِّ صحيح البخاري»، وكيف يثبت «النص البخاري» مِن خلال عمل أهل العلم وطريقتهم التي ساروا عليها؟ وهل كلّ زيادةٍ جاءتْ بها نسخةٌ يحقّ لنا نِسْبتها للبخاري؟ وهل يؤثّر عدم وجود نسخة البخاري التي بخطِّه بيننا اليوم على ثبوت «النصّ البخاري»؟

وجعلتُ ذلك كله في: تمهيدٍ وأربعة مباحث، ثم خاتمة فيها ملخّص البحث.

فأما **التمهيد**: ففي أسباب اختيار الموضوع وأهدافه والغرض مِن ورائه.

وأما **المبحث الأول**: فعن «بناء النصّ البخاريّ، وكيفية نِسْبَته إليه».

والمبحث الثاني: نفي تأويل البخاري صفة «الضحك» الواردة في حديث أبي هريرة ﷺ. وهو في مطلبين:

أولهما: في نص الزيادة المنسوبة للبخاري ومصدرها.

وثانيهما: في تحليل ما نُسِب للبخاري على ضوء ما سبق، وبيان عدم صحته.

وأما **المبحث الثالث**: فهو كلمة عن «النسخة» و«الرواية» على ضوء ما سبق.

وجعلتُه في **مطلبين**:

أولهما: مِن حيثُ البناء.

وثانيهما: مِن حيثُ الظهور والشُّهْرَة في «تاريخ النصِّ البخاري».

المبحث الرابع: نماذج وخلاصة. وهو في **مطلبين**:

أولهما: نماذج مِن صور مخطوطات «الرواية» و«النُّسْخَة».

وثانيهما: إشارة لموقف العلماء مِن الزيادة الواردة عن البخاري.

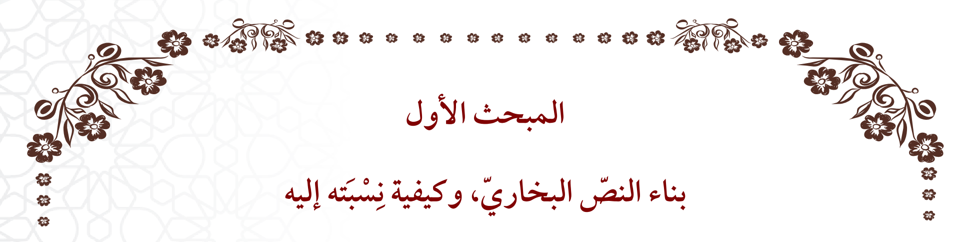
واضعًا ذلك كلّه بين يدي أهل العلم، غير مُدَّعٍ فيه عصمةً، مؤمِّلًا تكرّمهم بالتسديد والإكمال، أو النصيحة والتصويب.

سائلًا الله عز وجل في ذلك كله القبول والسداد، وأنْ لا يجعل فيه شيئًا لأحدٍ. والحمد لله ربِّ العالمين.

صلاح فتحي هَلَل

٣/ ٦/ ١٤٤٠





المبحث الأول

بناء النصّ البخاريّ، وكيفية نِسْبَته إليه

يتوقف بناء «النصِّ البخاري» على صحَّة نِسْبَته إليه، وتثبت النسبة بورود النص بطريق الورود المعتبرة لدى أهل العلم.

ويتحقَّق ذلك بأمورٍ ثلاثة:

الأمر الأول: الرواية والسماع والمشافهة والقراءة المباشرة، التي يلتقي فيها التلميذ بالشيخ مباشرة، فيسمع منه، أو يقرأ عليه، فيضبط لفظه، ويحرِّر ويدقّق خلف شيخه مباشرةً، وربما كانت هذه القراءة أو السماع سببًا في تأليف بعض الكتب المتّصلة بالبخاري، كما حصل لسيبويه عصرِه ابنِ مالكٍ عندما حضر مجالس تحديث شرف الدين اليُونينِيِّ، فكان ذلك سببًا في كتابه «شواهد التوضيح».

وقد جاءتْ الرواية والسماع على رأس أعمدة المسلمين في بناءِ «النصّ البخاري»، ونَقْله وإثباته عبر العصور؛ إذ صانَه الله عز وجل أَنْ يكونَ العمدة في نَقْله وإثباته على إجازةٍ أو وجادةٍ أو غير ذلك مِن طرق النَّقْل والإثبات المعروفة والمعتبرة بشروطها لدى أهل العلم؛ وأحَلَّه الله بالمحلّ الأعلى، والمكانة السَّامية.

بل امتنَّ الله عز وجل على المسلمين بثبوت «النصّ البخاريِّ» عبر تفشِّي سماعه وتداوله للناس كافةً، وقد رُزِق البخاري وَفْرَة السَّامِعين له مِن صِغَرِه، وفي مرحلةٍ مبكِّرة مِن عُمْرِه رحمه الله.

فقال حاشد بن إسماعيل: «وكانَ أهلُ المعرفة مِن أهل البصرة يَعْدُونَ خلْفه في طلب الحديث وهو شابٌّ؛ حتى يَغْلِبوه على نفسه، ويُجْلِسُونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوفٌ أكثرُهم ممَّنْ يكتب عنه. وكان أبو عبد الله عند ذلك شابًّا لم يخرج وجهُه»[(١)].

(١) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٣٤). أي لم تَنْبُت لحيتُه بعدُ.

ولم يقتصر هذا على البصرة وحدها؛ فقد رُزِق البخاري هذه الأعداد الكبيرة في كلِّ بلدٍ دَخَل إليه، وكلِّ مجلسٍ عَقَدَهُ.

وقد روى الخطيب بإسناده عن أبي عَلِيٍّ صالح بن محمدٍ البغدادي قال: «كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنتُ أَسْتَمْلِي له، ويجتمعُ في مجلسِه أكثر مِن عشرين ألفًا»[١].

وذَكَرَ الخطيب بعده قولَ محمد بن يوسف بن عاصم: «رأيتُ لمحمد بن إسماعيل ثلاثة مُسْتَمْلِين ببغداد، وكان اجتمعَ في مجلسِه زيادة على عشرين ألف رجلٍ».

ولم يكن الحرص على مجالس البخاري خاصًّا بطلبة العِلْم وعامة الناس فقط؛ بل لمشايخهم أيضًا، لا يتخلَّفون عن مجالسه، ومُذَاكَرَتِه والسَّماع منه، وقد قال عليُّ بنُ الحسين بن عاصمٍ البِيكَنْدِيُّ: «قَدِمَ علينا محمدُ بن إسماعيل فاجتمَعْنَا عنده، ولم يكن يتخلَّف عنه مِن المشايخ أحدٌ»[٢].

ولما رجعَ إلى بخارى «نُصِبَتْ له القِبَاب على فَرْسَخٍ مِن البلد، واسْتَقْبَلَهُ عامةُ أهل البلد، حتَّى لم يَبْقَ مذكورٌ إلَّا وقد استقبَلَه، ونُثِرَ عليه الدَّنانير والدَّراهمُ والسُّكر الكثير»[٣].

فهذه الألوف وهذه البلاد التي تخرج بكاملها لاستقباله رحمه الله؛ قد انطلقتْ تسمع منه «الصحيح»، وتحرص على ذلك، حتى حَصَرَ الفَرَبْرِيُّ الذين سَمِعُوه منه بتسعين ألف رجلٍ، كما سيأتي.

وهذا حَسْب عِلْم الفَرَبْرِيِّ، وما استطاعَ حَصْرَه منهم؛ لأنَّ هذا العدد الذي ذَكَرَهُ الفَرَبْرِيُّ هو في حقيقته قليلٌ جدًّا مقارنةً بهذه الألوف الكثيرة التي حرصتْ على

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٤٠).

(٢) السابق (٢/ ٣٤٥).

(٣) «تقييد المهمل» للجياني (١/ ٤٢).

حضور مجالس البخاري في شتَّى البلاد؛ بل يمكن حَصْر هذا العدد في مجلسين أو ثلاثة للبخاري، وربما في مجلسٍ واحدٍ.

ونظرًا لهذا الحرص الشائع على السماع مِن البخاري عامةً، وسماع «صحيحه» خاصةً؛ فقدْ بَرَزَتْ ظاهرة تكرار سماع الفرد الواحد للكتاب أكثر مِن مرةٍ، وبدا هذا واضحًا في سماع أئمة المسلمين الذين دراتْ عليهم طُرُقُ الكتاب ورواياته.

وهي ظاهرة مشهورة متداولة، يمكن رصدها والوقوف عليها، منذ بدايته وولادته، وحتى يوم الناس هذا، ونشير هنا لأمثلةٍ يسيرةٍ في هذا الباب:

نبدأها بالحلقة الأولى، واليد الأولى التي تلقَّت الكتاب عن مؤلِّفه، والأُذن الأولى التي هي عمدة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها اليوم.

وهو الفَرَبْرِيُّ:

فقد قال ابنُ رُشَيْد: «محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفَرَبْرِيُّ: الثقة الأمين، وسيلةُ المسلمين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، في كتاب البخاري، وحبلهم المتين» قال: «وأبو عبد الله الفَرَبْرِيُّ هذا عُمدة المسلمين في كتاب البخاري»[(١)]، ونقل ابنُ رُشَيْدٍ عن أبي محمد الرُّشَاطِيِّ[(٢)] قال: «وعلى الفَرَبْرِيِّ العمدة في رواية كتاب البخاري»، ثم قال ابنُ رُشَيْدٍ: «فما ظنّك بمَن جعلَه المسلمون عمدتهم؟»[(٣)]. إلى أَنْ قال: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتِّصالِ السماع: طريقُ الفَرَبْرِيِّ، وعلى روايته اعتمدَ الناسُ»[(٤)].

وقد سَمِع الفَرَبْرِيُّ «الصحيح» مِن البخاري ثلاث مراتٍ، ذَكَرَ الكلاباذيُّ مَرَّتين

---

(١) «إفادة النصيح» (ص/ ١٤).

(٢) الإمام الحافظ المتقن النَّسَّابة أبو محمد عبد الله بن عليٍّ الرُّشَاطِيُّ. «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٥٨).

(٣) السابق (ص/ ١٥).

(٤) السابق (ص/ ١٨ - ١٩).

منهما في قوله: «وكان سماعه محمد بن إسماعيل مرتين، مرة بفربر سنة ٢٤٨ ومرة بِبُخارى في سنة ٢٥٢»[(١)].

ثم كانت المرة الثالثة بفَرَبْر أيضًا، كذا روى الإمام ابن نقطة[(٢)] بإسناده إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد الغُنْجَار في «تاريخ بخارى» قال: سمعت أبا عليٍّ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب – يعني: الكُشَاني – يقول: سمعتُ محمد بن يوسف بن مَطَر[(٣)] يقول: «سمعتُ (الجامع الصحيح) مِن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفَرَبْر في ثلاث سنين، في سنة ثلاثٍ وخمسين، وأربعٍ وخمسين، وخمسٍ وخمسين ومئتين».

ففي هذه المرة الثالثة استغرق سماع الفَرَبْرِيّ الكتاب ثلاث سنين، وبذا صرَّح السَّمْعَانِيُّ قائلًا: «وسَمِع الفربريُّ الكتابَ مِن البخاري في ثلاث سنين: في سنة ثلاث، وأربع، وخمس وخمسين ومئتين»[(٤)]، وكذا قال الحافظ أبو محمد عبد المؤمن الدمياطي: «قال الفَرَبْرِيُّ: أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بالجامع الصحيح، في سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، فعلى هذا يكون سماعه للكتاب ثلاث مراتٍ، والله أعلم»[(٥)].

ووقعتْ تسمية سنة ٥٣ في أسانيد الجياني[(٦)] وابن خيرٍ[(٧)] إلى الفَرَبْرِيِّ. ونصوص أهلِ العلم يُفسِّر بعضُها بعضًا.

---

(١) «رجال البخاري» للكلاباذي (١/ ٢٤)، وكذا رواه الجيَّانيُّ في «تقييد المهمل» (١/ ٦٤)، وابن خير في «الفهرس» (ص/ ١٣٢، ط: الغرب)، وابن رشيد في «إفادة النصيح» (ص/ ١٦) بأسانيدهم إلى الكلاباذي. لكن وقع عند ابن خير: «ومرةً ببخارى» ولم يذكر تاريخها.

(٢) «التقييد» (ص/ ٢٩١ – ٢٩٢) ط: قطر.

(٣) الفَرَبْرِيُّ.

(٤) «الأنساب» (١٠/ ١٧١).

(٥) في حاشية «إفادة النصيح» لابن رشيد، مخطوط الإسكوريال (ق/ ٥/ أ) ما نصُّه: «حاشية: قرأتُ بخطِّ شيخنا الحافظ أبي محمد عبد المؤمن الدمياطي: قال الفَرَبْرِيُّ» إلى آخر ما نقلناه.

(٦) «تقييد المهمل» (١/ ٥٩).

(٧) «الفهرس» (ص/ ١٣٢، ١٣٣) ط: الغرب.

وقد وقع التصريح بالمرتين المذكورتين أولًا (سنة ٢٤٨، وسنة ٢٥٢) في عددٍ مِن النسخ الخطية المتداولة الآن، منها:

في أول «**نسخة الحافظ شرف الدين الدمياطي**»، مخطوط مكتبة تشستربيتي (رقم/ ٤١٧٦):

ومنها: في أول «**نسخة النويري**» الخامسة، مخطوط مكتبة كوبريلي (رقم/ ٣٦٢):

ومنها: في أول «نسخة البقاعي»، مخطوط مكتبة كوبريلي (رقم/ ٣٥٥):

وأول نسخة نفيسة مِن «**رواية القلانسي عن أبي الوقت**»، مخطوط مكتبة نور عثمانية (رقم/ ٧٠٣)، وغيرها كثير.

وعلى الرغم مِن هذه العناية وتكرار سماع الفَرَبْرِيِّ للكتاب؛ فقد سَمِعَهُ معه عددٌ هائلٌ يفوق الحصر، أحصى هو منه تسعين ألفَ رجلٍ؛ فقد ورَدَ عنه «أنَّه كان يقول: سَمِعَ كتاب

(الصحيح) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بَقِيَ أحدٌ يَرْوي عنه غيري»[١].

وقد ظلّ الحرص على سماع «صحيح البخاري» ممتدًّا معه عبر الأيام والسنين، منهم مَن يسمعه – أو يُقابله – مرَّة، ومنهم مَن يسمعه – أو يُقابله – مَرَّاتٍ.

فمِن هؤلاء: موسى بن سعادة، صهر أبي عَلِيٍّ الصَّدَفِيِّ؛ فقد قال ابنُ الأَبَّار: «وكتَبَ صحيحي البخاري ومسلم بخطِّه، وتكرَّرَ السماع فيهما على أبي عليٍّ نحو ستِّين مرةً»[٢].

ومِن هؤلاء: الحافظ الإمام، الشيخ علي بن محمد بن الحسين، شرف الدين، أبو عبدالله، اليونِينِيُّ، الحنبليُّ، شيخ الإمام الذهبي، وصاحب النُّسْخة اليونينية المشهورة، التي طُبع «صحيح البخاري» في عهد السلطان عبد الحميد على فرعٍ مِن فروعها.

فقد قال الذهبيُّ في ترجمته: «اسْتَنْسَخَ (صحيحَ البخاريِّ) وحَرَّرَهُ. حدَّثني أنَّه قابلَه في سنةٍ واحدةٍ وأَسْمَعَهُ إحدى عشرة مرَّة»[٣]. وقال الذهبيُّ في موضع آخر: «الإمام العلامة الصالح العارف المُحَدِّث المُتْقن الدَّيِّن شيخ العلماء» إلى أَنْ قال الذهبيُّ: «وقرأ على الشيوخ، وكتبَ بخطِّه، ولَزِمَ الحافظ المنذري، ثم قَدِم واسْتَنْسَخَ (صحيح البخاري) وعُنِي به وقَابَلَه بضعَ عشرةَ مرَّةٍ في سنةٍ، وكان ذا عناية بالغريب والأسماء وضبطها مُدِيمًا للمطالعة» إلخ[٤].

وقد رواه الشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن أيوب بن منصور الشافعيُّ عن اليونيني وابنِ سِبَاعٍ الفَزَارِيِّ[٥]، فَرَواه مفتي المسلمين شهاب الدين أبو محمود

---

(١) «تاريخ مدينة السلام» للخطيب (٢/ ٣٢٨)، «تقييد المهمل» للجياني (١/ ١٥)، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٠)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢/ ٧٤)، «جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة» لابن بلبان (ص/ ٣٠)، «جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ١٨٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٤٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٨، ٤٦٩) (١٥/ ١٢)، «إفادة النصيح» لابن رشيد (ص/ ١٨).

(٢) «معجم أصحاب الصَّدَفِيِّ» (ص/ ١٩٤ ط: الأبياري، ص/ ١٩٠ ط: الثقافة).

(٣) «معجم شيوخ الذهبي» (٢/ ٤٠ رقم ٥٤٢) ت الهيلة، (ص/ ٣٧٦ رقم ٥٤٣) ت: السيوفي.

(٤) «المعجم المختص بالمحدثين» (ص/ ١٦٨ – ١٦٩) ت: الهيلة.

(٥) المعروف بالفِرْكاح، وإليه انتهت رئاسة المذهب الشافعي. جَوَّد الذهبيُّ ترجمتَه في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٦٠).

أحمد بن محمد بن إبراهيم الشافعي المقدسي عن الشيخ علاء الدين قال: «بقراءتي عليه وهو يسمع لجميع الكتاب أربع مرَّاتٍ».

هكذا وردَ في أول قطعة نفيسة مِن «صحيح البخاري»، مخطوط بمكتبة الدولة، برلين (٨٦٠)، عُقِدَتْ بعض مجالسها في المدرسة التنكزية بالقدس.

وسيأتي نحو هذا في نسخة الحافظ عبد الغني.

وأما طباق السماع وما يظهر فيها مِن حرصٍ على السماع وتسجيل الأسماء؛ بل

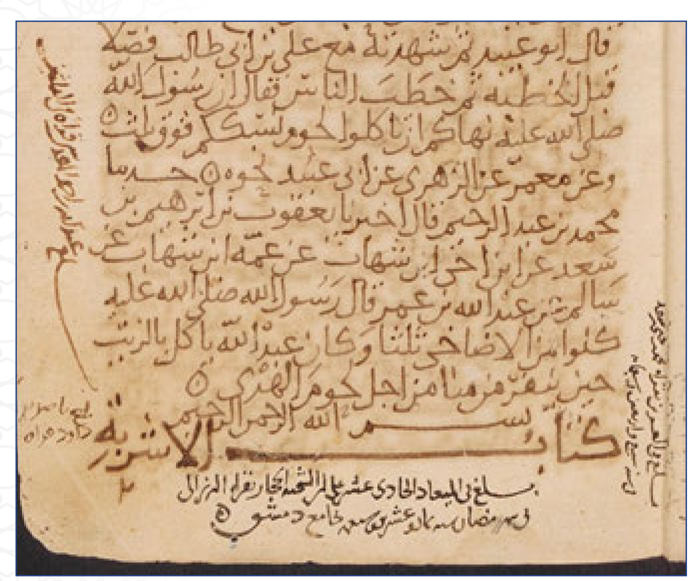
وأسماء الأولاد وغيرهم؛ فممَّا لا يقع تحت حصر، لوفرته جدًّا، وهذا معلومٌ مشهورٌ، تُغني شهرته عن بيانه، وحسبنا هنا الإشارة إليه بإيراد صورة سماعات الجزء الخامس مِن نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي، وهي إحدى أصول النسخة اليونينية، وهذا الجزء ضمن مخطوطات مكتبة الدولة، برلين (٨٣٢٦)، وهو مثالٌ فريدٌ في بيان السماعات والبلاغات على هامش النسخة، وفي آخرها، بحيث يمكن للناظر فيه أنْ يعرف بدقة مَن سَمِع وماذا سَمِع؟

ففي هامش [ق/ ٢] منها:

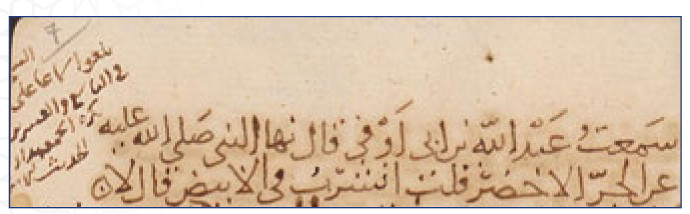


إليه لحم فقال وهذا من لحم ضحايانا فقال أخروه لا
أذوقه قال ثم قمت فخرجت حتى آتي أخي أبا قتادة
وكان أخاه لأمه وكان بدريًا فذكرت ذلك له
فقال إنه قد حدث بعدك أمر حدثنا أبو عاصم
عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال قال النبي
صلى الله عليه من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة
وفي بيته منه شيء فلما كان العام المقبل قالوا يا رسول
الله نفعل كما فعلنا عام الماضي قال كلوا وأطعموا
وادخروا فإن ذلك العام كان بالناس جهد فأردت
أن تعينوا فيها حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال
حدثني أخي عن سليمن عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت
عبد الرحمن عن عائشة قالت الضحية كنا نملح منه
فنقدم به إلى النبي صلى الله عليه بالمدينة فقال لا
تأكلوا إلا ثلثة أيام وليست بعزيمة ولكن أراد
أن نطعم منه والله أعلم حدثنا حبان بن موسى
قال أخبرنا عبد الله قال أخبرني يونس عن الزهري قال
حدثني أبو عبيد مولى ابن أزهر أنه شهد العيد يوم
الأضحى مع عمر بن الخطاب فصلى قبل الخطبة ثم

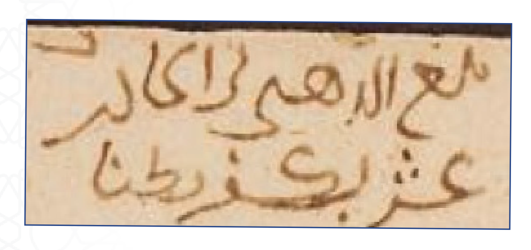
وفي [ق/ ٣]:



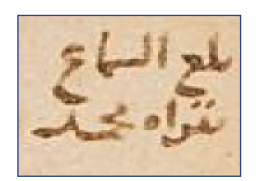
وفي [ق/ ٧]:



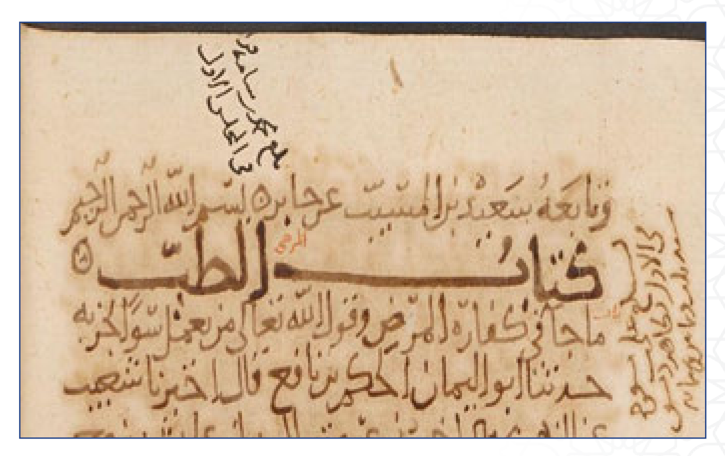
وفي [ق/ ٩]:



وفي [ق/ ١٠]:



وفي [ق/ ٤١]:



وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر. بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطب

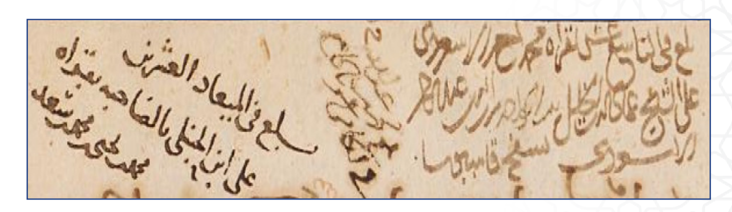
ما جاء في كفارة المرض وقول الله تعالى من يعمل سوءا يجز به

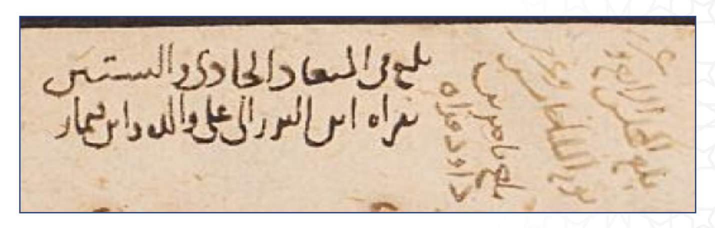
حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب

وفي [ق/ ١٢]:

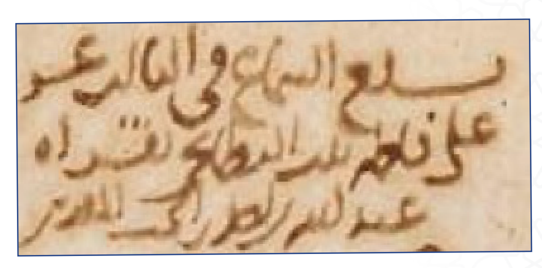
وتستمر النسخة على هذا المنوال حتى آخرها.

ولا يقتصر الأمر على الرجال فقط؛ فيشترك معهم الأبناء:

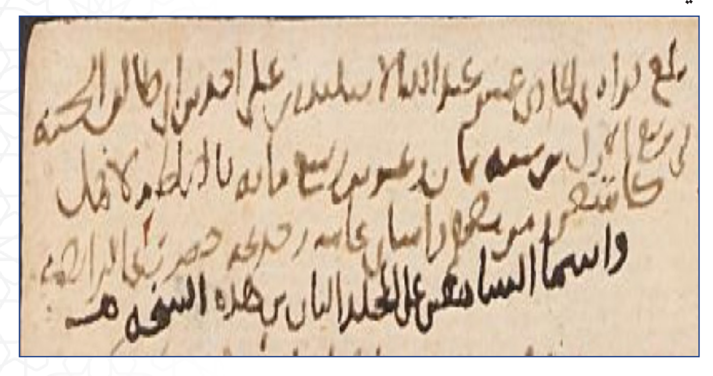




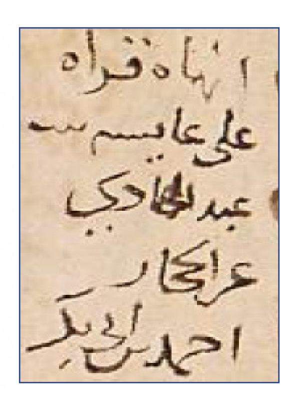
بل والنساء أيضًا كما في هامش [ق/ ٣٣] :



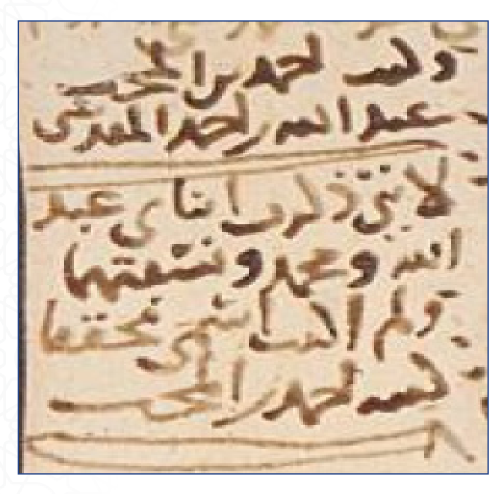
وكذا في [ق/ ٥٦١]:



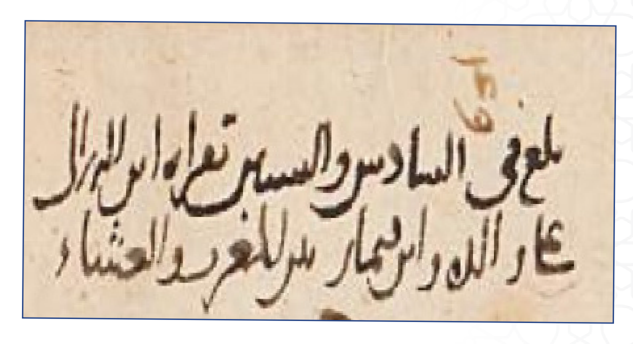
بل وقُرِئ على بعضهنَّ أيضًا كما في [ق/ ٣٤٢]:



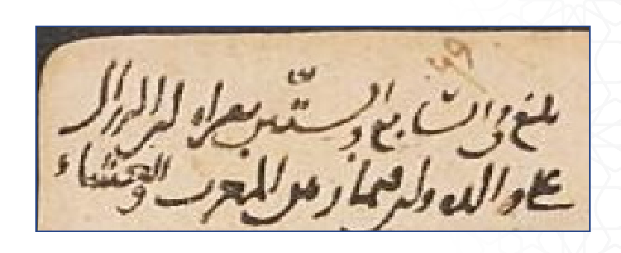
بل وللأبناء نصيب، كما في هامش [ق/ ٦٠١]:



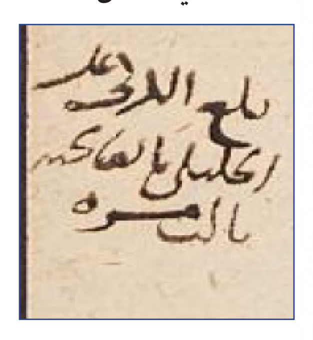
وربما قرأ الرجل على والده كما قرأ ابنُ البرزالي على والده، وتم تسجيل ذلك في [ق/ ٦٢١]:



وكذلك في [ق/ ١٤٩]:



وكما أسلفناه في الحرص على تكرار القراءة والسماع، فقد رأينا هذه الظاهرة تتكرر في هذه النسخة أيضًا، مثلما وردَ في هامش [ق/ ١٣٢]:



فإذا جاء آخر النسخة، رأينا طباق السماع تحتوي على عشرات الأسماء التي حضرت وسمعت، وما سَمِعَتْه تحديدًا، وما فات سماعه لهذا أو ذاك؟ ومِن ذلك ما صورته:

ومِن هذا السَّرْد المختصر يتضح الآتي:

أولًا: اضطراد الحرص على سماع «صحيح البخاري» منذ ولادته، وعلى طول مسيرته. وما تزال مجالس السماع تُعْقَد لسماعه وإسماعه، بين حينٍ وآخر، وفي أماكن شتّى.

ثانيًا: الحرص على تكرار سماعه، خاصةً مِمَّن هم عُمدة المسلمين في نَقْلِه وإثباته، وأنَّ الحرص في هذا الباب لم يكن واقعة فردية؛ بل بلغ مِن الكثرة والتكرار أنْ يصبح ظاهرةً تستحقُّ الإشادة والتنويه، والبناءَ عليها.

ثالثًا: أن الحرص في ذلك لم يقتصر على الرجال دون النساء، ولهذا دلالته في شدة حرص هذه الأمة على هذا الكتاب خاصة، تدقيقًا ورواية وسماعًا وإسماعًا، بما يعنيه ذلك كله مِن دلالة على ضبطه وإتقانه، وتحريره، ومِن ثَمَّ موثوقية هذا الكتاب، وموثوقية النص المُثْبَت فيه.

الأمر الثاني: الكتابة، حيث تختلط الحروف والأوراق المكتوبة بيد الكاتب وأعضائه، فتتصل اليد بالأذن، فتسمع الأذن ويحفظ القلب ويعي العقل، وتأتي اليد لتعبِّر عن هذه العملية وتقوم بتقييدها بالخط والحرف المخطوط؛ كتابةً تقوم مقام

الحضور والمشاهدة والمشافهة بين الأجيال اللاحقة وبين مَن حضرَ وعاينَ وشاهدَ مجالسَ السماع آنذاك.

فليست المسألة هنا مجرَّد خطٍّ يُعجب الناظر، وإِنَّما هي تعبير أخير، وإشارة مخطوطة عن عملية ضخمة، وجِدٍّ واجتهادٍ وتدقيق في السماع، ومراعاة لفظ الشيخ، وطريقة نُطْقِه، وعَمَّنْ أخذَ، وكيف ومتى ومَن كان معه؟ وشكل ذلك كله وأحواله.

وكما تَبَارَى الناسُ في سماعه وإسماعه؛ فقد تسابقوا كذلك في نَيْل شَرَف حِفْظه وتدوينه بالخطِّ والكتابة.

ودَخَلَ العلماء قديمًا وحديثًا إلى هذه الحلبة مِن أوسع أبوابها، كتابةً بأيديهم، أو استنساخًا لغيرهم، وفي أثناء هذا البحث إشارة لشيءٍ مِن النُّسَخ الخطية المنسوبة لأهل العلم وخطوطهم، تدلّ على غيرها ممَّا تزخر به أماكن حفظ المخطوطات في شتى أركان الدنيا، فضلًا عن تلك التي تسلَّطَتْ عليها عوادي الأيام، وأيادي البغي والاعتداء، على أيدي المغول ونحوهم.

ومن تلك «النُّسَخ»: نسخة النويري، الذي كتبَ عددًا مِن نسخ «الصحيح» بخطِّه، قال في ختام المرة الخامسة منها، ما صورته:

وتجدر الإشارة إلى الاتحاد الحاصل بين الطريقتين المذكورتين آنفًا، أعني: السماع والكتابة، فلا يفصل بينهما فاصل، فهما اثنان مِن حيثُ التسمية والتفصيل والشرح والبيان، واحدٌ مِن حيثُ الاعتماد عليهما.

وفي هذا احترازٌ عَمَّا قد يُوَجَّه لفئتين مِن الناس: أولهما: الصُّحُفِيُّون الذين يعتمدون الصُّحُف دون سماعٍ. وثانيهما: الذين يعتمدون على حِفْظِهم لا يكتبون. فهؤلاء وأولئك قد يقعون ضحيةً للوهم والتصحيف والتحريف، ومِن ثَمَّ حذَّر العلماء مِن الصُّحُفِيِّين، مع المطالبة بتقييد العِلْم المسموع.

لكنَّنا في حالة البخاري أمام اتحاد الأمرين معًا، السماع والكتابة.

وخلاصة ذلك ثبوت «النصّ البخاري» مسموعًا بالأسانيد المعهودة، ومكتوبًا في النُّسَخ المعتبرة عند أهل العلم، لم يكن المكتوب نصًّا حتى سُمِع، ولا المسموع حتى كُتِبَ.

وقد تحقَّقَ الجمع بين «الرواية» و«النُّسْخَة» في طبقات رواة البخاري، وجاء في تراجِمِهم ما يشير لهذه الحقيقة.

فمثلًا كانت أمّ الكرام كريمة بنت أحمد المروزية المُتَوَفَّاة سنة ٤٦٥؛ أحد أصحاب الروايات المشهورة، وفيها قال عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في «السياق لتاريخ نيسابور»[(١)]: «امرأة عفيفة صالحة مشهورة، جاوَرَتْ سنين، ورَوَتْ (صحيح البخاري) عن الكُشْمَيْهَنِيِّ».

والناظر في ترجمتها سيرى بجلاء كيف جَمَعَتْ كريمةُ بين الأمرين معًا (الرواية والنُّسْخَة)، أو الإسناد والكتابة.

وهي مِن مشايخ أبي بكر الخطيب البغدادي، وأبي الغنائم أُبَيٍّ النَّرْسِيِّ، وأبي المُظَفَّر السَّمْعَانِيِّ، وغيرهم.

---

(١) كما في «منتخبه» (١٤٥٤).

وقد أراد أبو الغنائم أنْ يروي عنها، معتمدًا على الرواية، وأنْ يقوم بالمعارضة بنفسه، فرفضتْ ذلك، حتى تعارض بنفسها.

يقول أبو الغنائم: «أَخْرَجَتْ إِلَيَّ النسخةَ، فقعدتُ بحذائها، وكتبتُ سبعَ أوراقٍ، وكنتُ أُريد أنْ أُعارِضَ وحدي؛ فقالت: لا؛ حتى تُعارِضَ معي، فعارَضْتُ معها، وقرأْتُ عليها مِن حديث زاهر»[١]. ولم تكن تلك خطتها في حديث زاهرٍ فقط؛ بل كانت سمةً عامّةً لها، كما يتضح ذلك مِن قولِ ابن نقطة: «حَدَّثَتْ بـ(صحيح البخاري) بمكة عن أبي الهيثم محمد بن المكي الكُشْمَيْهَنِيِّ، وسَمِعَتْ أيضًا مِن زاهر بن أحمدَ السَّرْخَسِيِّ، وكانتْ عالمة تَضْبِط كِتَابها فيما بلغنا، سَمِعَ منها الحافظ أبو بكر الخطيب (صحيح البخاري)، وأبو طالب الحُسَيْن بن محمدٍ الزَّيْنَبِيُّ، وحَدَّثَ عنها أبو الغَنَائِم محمدُ بن علي بن ميمون النَّرْسِيُّ في (معجم شيوخه)»[٢]. وقولِ الإمام الذهبي عنها: «وكانت تضبط كِتَابها، وإذَا حَدَّثَتْ؛ قَابَلَتْ بنُسْخَتِها، ولها فَهْمٌ ومعرفة، حَدَّثَتْ بـ(الصحيح) مَرَّاتٍ كثيرة»[٣].

وقد تداول أصحاب التراجم هذه الصفة المذكورة في ترجمة كريمة رحمها الله[٤]، يعني: الجَمْع بين «الرواية» و«المعارضة والمقابلة» بنفسها.

الأمر الثالث: الشهرة والإمعان في الموافقة، وعدم التفرُّد بما لا يحتمل التفرُّد بمثله.

لأنَّه قد بان مِن الأمرين السابقين مدى حرص الأمة جميعًا على سماع وإسماع هذا الكتاب مِن جهةٍ، وعلى تدقيقه وتحريره مِن جهةٍ أخرى.

وقد تفرَّغ له أئمة كبار، سَمِعُوه وكتبوه وأَسْمَعُوه مرارًا وتكرارًا، كما سبق، فلم

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/ ٢٢٣).

(٢) «التقييد» لابن نقطة (٢/ ٨٨٦ رقم ٦٨٣ ط: قطر) (٢/ ٣٢٤ رقم ٦٨٢ ط: الهند).

(٣) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/ ٢٢٣).

(٤) ينظر: «الوافي بالوفيات» (٢٤/ ٢٥٤)، «العقد الثمين» للفاسي (٦/ ٤٣٧).

يعد مقبولًا والحالة هذه أَنْ ينفردَ منفردٌ مِن دونهم بما لا تتوفَّر له شروط القبول عندهم، كأَنْ تنفردَ نسخةٌ بما لم يُسْمَع، ولم تأْتِ به الروايات المعتبرة بين أهل العلم.

وفي هذا احترازٌ مِن أوهام النُّسَّاخ، أو جسارة بعض أهل اللغة على التعديل والتغيير في النصِّ، فهذا كلّه غير مقبولٍ ولا معمولٍ به في هذا الكتاب، ولا يمكن إثبات «النصّ البخاري» واعتماده بناءً على وهم واهمٍ أو ظَنِّ ظَانٍّ.

فترى أهل العلم يبادرون بإنكار هذا الخطأ، وبيان مصدره، فمثلًا يقول الجيَّاني: «هذا كتابٌ يتضمَّن التنبيه على الأوهام الواقعة في المُسْنَدَين الصَّحِيحَيْن، وذلك فيما يخصّ الأسانيد وأسماء الرواة، والحَمْل فيها على نَقَلَةِ الكتابَيْن عن البخاري ومسلم، وبيان الصواب في ذلك»[1].

فلا مجال ولا تردُّد في إصلاح الخطأ الواقع مِن النَّقَلَةِ، مهما كان حجم الخطأ ومقام المخطئ.

ومِن ثَمَّ برزتْ عشرات المؤلَّفات المعنية بضبط أسماء ومتون «الصحيح»، والكلام على كلِّ مناحيه، مهما كانت.

وذاع واشتهرَ الكتاب، كما اشتهرتْ قضاياه وأموره، وتداوله الناسُ بينهم، محفوظًا في الصدور، ومكتوبًا في الألواح، وأُقِيمَتْ له مجالس السماع، وحُمِلَ في السَّفَر والحَضَر، وحَفِظَه الطلاب في الكتاتيب، فبلغ مرتبة لم يبلغها كتابٌ غيره مِن كتب السُّنَّةِ.

ومِن ثَمَّ قال الإمام النوويُّ: «اعْلَم أَنَّ (صحيح البخاري رحمه الله تعالى متواترٌ عنه، واشتهرَ مِن رواية الفَرَبْرِيِّ»[2].

---

(١) «تقييد المهمل» (٢/ ٥٦٥).

(٢) «التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري» (١/ ١٩٠).

وقال ابنُ رُشَيْدٍ: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتِّصالِ السماع: طريقُ الفَرَبْرِيِّ، وعلى روايته اعتمدَ الناسُ؛ لكمالها وقُرْبِها وشُهرة رجالها، وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصِدْقه شاهدة، ثم تواتَر الكتاب مِن[1] الفَرَبْرِيِّ؛ بل زاد، حتى كأنَّما عناه القائلُ:

تَوَاتَرَ حَتَّى لَمْ يَدَعْ لِي رِيبَةً   وَلَمْ يَكُ عَمَّا خَبَّروا مُتَعَقَّبُ

فَتَطَوَّقَ به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه، فَلَزِمَت الحجّة، ووضحت المحجّة، والحمد لله»[2].

وبناءً على ما سبق يمكن رصد بعض القرائن المُعينة على معرفة «النصّ البخاري» وإثباته، وحمايته مِمَّا ليس منه ابتداءً، أو تخليصه ممَّا قد يلْحق به على سبيل الوهم مِن ناقلٍ أو كاتبٍ أو ناشرٍ.

القرينة الأولى: أَنْ لا يكون النصّ مِمَّا تفرَّد به بعضُ الرُّواة أو بعضُ النُّسَخ، دون جميع الرواة وجميع النُّسَخ، خاصةً إذا كان المُتَفَرِّد بذلك غير مشهورٍ بين رواة الكتاب، أو بين نُسَخِه المعتمدة المتداوَلَة.

القرينة الثانية: أَنْ لا يكون النصّ المُتَفَرَّد به يخالف اختيارات البخاري الواضحة، ومنهجه المعهود، وطريقته المشهورة.

القرينة الثالثة: أَنْ لا يكون النصّ غير مشهورٍ ولا مُتَداوَل بين أهل العلم.

فمتى تَحَقَّقَتْ هذه القرائن الثلاثة معًا في نصٍّ؛ تَجَلَّتْ نِسْبَتُه للبخاري، وأَنَّه قدْ صدَرَ عنه.

(١) كذا في المطبوع، وكذا في مخطوط الإسكوريال (ق/ ٧/ ب).

(٢) «إفادة النصيح» (ص/ ١٨ - ١٩).

وإِنْ كان النص قد انفردَ به غير مشهورٍ، أو غير مُتَدَاوَلٍ مِن النُّسَخ، مِن بين جميع الرواة وجميع النُّسَخ، مخالفًا بذلك لاختيارات البخاري الواضحة، ثم هو مهجور بين أهل العلمِ لم يشتهر بينهم، أو تَدَاوَله الواحد والاثنان على استحياءٍ؛ توقَّفْنا حينئذٍ عن نِسْبَتِه للبخاري، ولم نتجاسر على سَبْكِه ضمن «نصّ صحيح البخاري»، فربما كان وهم واهمٍ، أو ظنّ ظانٍّ قد تجاسَر على تعديله.

وبعبارةٍ أخرى، متى وُجِدَتْ جميع القرائن الثلاثة في نصٍّ؛ تحقَّقْنَا مِن نِسْبَتِهِ للبخاري.

ومتى فُقِدَتْ الثلاثة جميعًا في نصٍّ؛ تحقَّقْنَا مِن عدمِ نِسْبَتِهِ للبخاري.

وإِنْ وُجِدَتْ بعض هذه القرائن وفُقِدَتْ بعضها؛ فهنا يلزم التعمُّق في البحث، والصبر والتأنِّي وتدبُّر الملابسات المحيطة بالنص، والبناء على ما يظهر منها، قُرْبًا وبُعْدًا، والاستنارة في ذلك بكلام أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا.

وهذا بابٌ دقيق جدًّا يحتاج إلى شفوف نظرٍ، وخبرة وممارسة بمنهج البخاري وطريقته مِن جهةٍ، مع الخبرة بروايات «الصحيح» ونُسَخِه الخَطِّيَّة مِن جهةٍ أخرى، إضافةً إلى طول نَظَرٍ وبَصَرٍ، مع صبرٍ وأناةٍ، وعدم التهجُّم على الأمر لأول وهلة، مع النظر في القرائن والملابسات، والاهتداء بضوء كلام أهل العلم. وقبل هذا وبعده: صِدْق التوجُّه إلى الله بالدعاء حتى يَهَبَ سبحانه وتعالى الفهمَ والمعرفة.

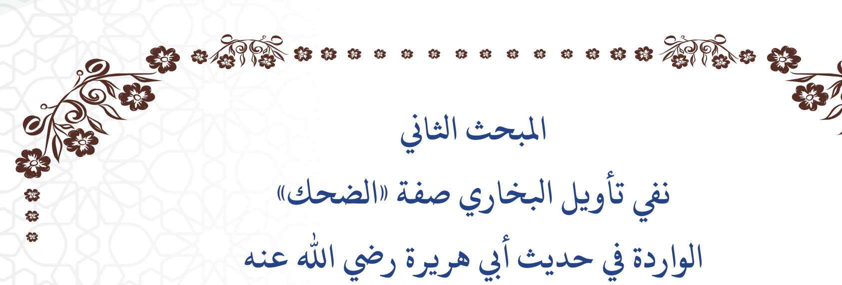
خاصة وقد استقرَّ الكتاب في صدور الرجال، وبطون الكتب، وذاعت شهرته، بل ذاعتْ معه شهرة ما أخطأ فيه بعضُ نَقَلَتِه، ودَوَّنَ ذلك أهلُ العلم؛ كالجيَّاني وغيره. فصار الخارج عن ذلك؛ خارجًا عن إجماع أهل العلم ومعارفهم وما دَوَّنُوه.

وأضحى البحث الآن في تحرير هذا الميراث العظيم الذي تركه لنا أجدادنا حول «صحيح البخاري»، وكيفية الإفادة منه في المحافظة على «بناء النصّ البخاريّ»،

وتخليصه مما قد يُنْسَب إليه وليس منه، وذلك بأمرين: **أولهما**: تقعيد القواعد الصحيحة المبنية على عمل أهل العلم وطرائقهم، مع حُسْن تطبيقها فيما بعد. **وثانيهما**: التفتيش في الروايات والنُّسخ العتيقة لتأكيد الحقائق، وتزييف الخطأ.

ويتضح ذلك مِن المبحث الآتي:





المبحث الثاني

نفي تأويل البخاري صفة «الضحك»

الواردة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه

ويتضح ما ذكرناه آنفًا بمثالٍ يشرح المطلوب، ويُجَلِّي الصورة، وهو ما نذكره في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

نص الزيادة المنسوبة للبخاري وبيان مصدرها

روى الإمام البخاري[١] مِن حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَصَابَنِي الجَهْدُ، فَأَرْسَلَ إِلَى نِسَائِهِ فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَهُنَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلاَ رَجُلٌ يُضَيِّفُهُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، يَرْحَمُهُ اللهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: ضَيْفُ رَسُولِ اللهِ ﷺ لاَ تَدَّخِرِيهِ شَيْئًا، قَالَتْ: وَاللهِ مَا عِنْدِي إِلَّا قُوتُ الصِّبْيَةِ، قَالَ: فَإِذَا أَرَادَ الصِّبْيَةُ العَشَاءَ فَنَوِّمِيهِمْ، وَتَعَالَيْ فَأَطْفِئِي السِّرَاجَ وَنَطْوِي بُطُونَنَا اللَّيْلَةَ، فَفَعَلَتْ، ثُمَّ غَدَا الرَّجُلُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «لَقَدْ عَجِبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ - أَوْ ضَحِكَ - مِنْ فُلاَنٍ وَفُلاَنَةَ» فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]».

هكذا ورد الحديث عند البخاري في «صحيحه»،في «مناقب الأنصار»، وفي «التفسير». ليس فيه أية زيادات بعده عن تفسير «الضحك» المذكور في الحديث.

وهكذا وقع في طبعات «صحيح البخاري» المتداولة، مثل: «السلطانية» (٥/ ٣٣، ٦/

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٨٨٩).

١٤٨ رقم ٣٧٨٩، ٤٨٨٩)، «السلفية» (٣/ ٤٢، ٣٠٦، رقم ٣٧٩٨، ٤٨٨٩)، «التأصيل» (٥/ ٨٤، ٦/ ٤٢٤ رقم ٣٧٨٥، ٤٨٧٣)، «بيت الأفكار» (ص/ ٧٢٢، ٩٦١).

وقد اعتمدت الطبعة «السلطانية» على نسخة فرع عبد الله بن سالم البصري، ونسخة خطيّة صحّحها الحافظان المِزِّيُّ والذهبيُّ، وغير ذلك[1].

لكن جاءت عقب هذا الحديث زيادة منسوبة للبخاري، ومع أنَّها قد وقعتْ في أكثر مِن مصدر؛ إلَّا أنَّها تعود في أصلها إلى مصدرٍ واحدٍ فقط، كما سيأتي.

فقد ذَكَرَها الخَطَّابيُّ[2] في شرحه للبخاري عقب الحديث فقال: «قال أبو عبدِ الله[3]: معنى (الضَّحِكِ): الرَّحمةُ. وهذا مِن رواية الفَرَبْرِيِّ، ليس عنِ ابنِ مَعْقِلٍ» اهـ.

وكذلك قال البيهقيُّ[4]: «وأما (الضحك) المذكور في الخبر؛ فقد رَوَى الفَرَبْرِيُّ عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله؛ أَنَّه قال: معنى (الضحك) فيه: الرحمة. ونحن نبسط الكلام فيه إنْ شاء الله عند ذِكْرِ صفات الفِعْل» اهـ. وعادَ البيهقيُّ إلى ذلك ثانيةً – كما وَعَدَ – في «باب ما جاء في (الضحك)»[5] فقال: «قال أبو سليمان الخطابيُّ»، فنقَلَ عنه بعض كلامه في تفسير «الضحك»، ثم روى البيهقيُّ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه، وقال عقبه: «قال البخاري: معنى (الضحك): الرحمة. قال أبو سليمان» إلخ. فعادَ الأمرُ إلى الخَطَّابيِّ، وظهر مِن كلام البيهقيِّ هذا؛ أَنَّه قد اقتبسَ هذه الزيادة بواسطة الخطابيِّ، ولا يظهر لي الآن اطِّلاعه على نسخة الفَرَبْرِيِّ المشتملة على هذه الزيادة، وقد أجريتُ

(١) كما نقلتُه عنهم في «تحرير الأصل المعتمد في (الطبعةالسلطانية) من (صحيح البخاري)»، الناشر: معهد المخطوطات العربية، المكتبة الإلكترونية المحكَّمة، بحوث تراثنا (٣)، السنة الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م، رقم توثيق الألكسو: ط/ ٠٠٩ / ٠٥ / ٢٠١٨. ويقال غير ذلك. فيُنظر.

(٢) «أعلام الحديث» (٢/ ١٣٦٦ – ١٣٦٧ رقم ٦٣٥/ ٤٨٨٩)(٣/ ١٩٢١، رقم ٩٥٥/ ٤٨٨٩).

(٣) البخاري.

(٤) «الأسماء والصفات» (٢/ ٧٢ رقم ٦٤٣).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٤٠٢ – ٤٠٣ رقم ٩٧٩).

بحثًا قصيرًا على بعض كتبه فلم أظفر بما يفيد اطِّلاعه عليها، والأمر يحتاج لمزيد بحثٍ، غير أَنَّ ظاهر كلامه هنا يفيد اقتباسه الزيادة بواسطة الخطابيِّ.

وما قيل عن البيهقيِّ؛ يُقال كذلك عن ابن الملقِّن[(١)] حيثُ قال في كتاب «التفسير»: «وقولُ أبي عبد الله: معنى (الضحك) الرحمة؛ غريب؛ كما نَبَّه عليه ابنُ التِّين». فظاهر كلامه أَنَّه قد اقتبس الزيادة مِن ابن التِّين، وقد كان ابن التين يرجع للخطابي وينقل عنه أيضًا[(٢)]. فعادَ الأمرُ إلى الخطابيِّ.

وكذلك ذَكَرَ ابنُ حجر[(٣)] هذه الزيادة نقلا عن الخطابيِّ، ثم قال ابنُ حجرٍ: «ولَمْ أَرَ ذلك في النُّسَخ التي وقعتْ لنا مِن البخاريِّ» اهـ.

وقد وقفتُ عليها في نسخةٍ خطيَّةٍ مِن «صحيح البخاري»، تحتفظ بها مكتبة «راغب باشا» بتركيا (رقم/ ٣٣٨)، وردتْ فيها الزيادة المذكورة في موضعٍ واحدٍ فقط، في أثناء كتاب «التفسير» [ق/ ٣٥٧/ ب]:

لكنها لم تَرِدْ في الموضع الآخر للحديث أثناء «المناقب» [ق/ ٢٦٤/ ب] [ق/ ٢٦٥/ أ]:

---

(١) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٣/ ٣٧٧)، وكذا حكاه أيضًا في موضعٍ لاحقٍ مِن كتابه (٣٣/ ٢٢٩).

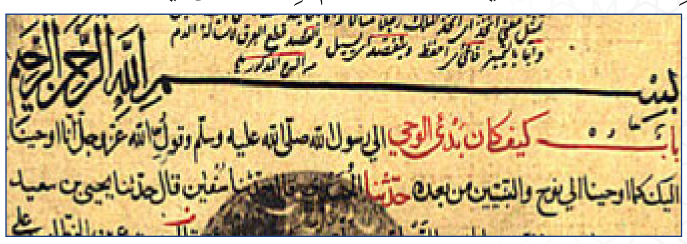
(٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٥، ٢/ ١٠٩، ٢٥٢، ٣٧٤، ٤/ ٣٢٣).

(٣) «فتح الباري» (٨/ ٦٣٢).



وهي نسخة متأخرة، يرجع تاريخ نسخها إلى عام ٨٤٠ كما في آخرها:

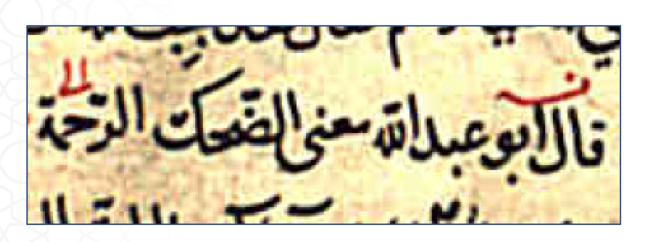
ولم يَرِد إسناد النسخة في آخرها، كما لم يَرِد مِن قبلُ في أولها:



ورغم هذا يظهر مِن حواشيها وآخرها أنها قد نُسِخَتْ أو قُوبلت على نسخة الصَّغَانيِّ أو فرعٍ عنها. ففي آخرها ما صورته:

قال الصغاني رحمة الله عليه
الفربري ف وما خالف نسخة الفربري من النسخ التي قوبلت نسخة الصغاني بها نقطة
ها، وما وافق نسخة الفربري من النسخ نقطة فوق الفا. المطوطة وهذه صورتها ف وع
الحموي حـ وعلامة رواية أبي الهيثم هـ وعلامة رواية أبي إسحق المستملي سـ وعلا
روايتي الحموي وأبي الهيثم حه وعلامة روايتي أي وعلامة تصحيح مواضع الاشتبا
ي والمستملي حس وعلامة اجتماع روايتي المستملي وأبي الهيثم سه وصححت مواضع الاشتبا
والالتباس م

كما يُلاحظ أَنَّها قد رمزَتْ للزيادة المذكورة برمز الفربري وحده.


قال أبو عبد الله يعني الضحك الرحمة

وبذلك يرجع الأمر إلى نفس المصدر الذي نقلَ منه الخطابيُّ، وهو «الفَرَبْرِيُّ».

والفَرَبْرِيُّ مشهورٌ معروفٌ، غنيٌّ عن البيان والإشادة، ورغم هذا لا ينبغي التعجُّل في هذا الموضع بالجزم بأمورٍ قد لا توافق الحقيقة، ولا ترتضيها أصول البحث العلمي الجادّ والرصين.

فمجرّد وجود اسم «الفَرَبْرِيِّ» هنا لا ينبغي أنْ يكون دافعًا أو حائلًا دون البحث والتعمُّق فيما وراء هذا الاسم الكبير، ومعرفة هل المقصود به رواية الفَرَبْرِيِّ المشهورة المتداولة في الناس؟ أم نسخة له نَسَخَهَا بخطِّه مِن أولها إلى آخرها؟ أم نسخة أخرى أجازَ بها بعضَ تلامذته؟ أم غير ذلك كله؟

كما أَنَّ وجود اسم «الصَّغَانِيِّ» على النسخة التي وجدْنا فيها الزيادة؛ لن يحول

دون البحث والتقصِّي، خاصة في مثل هذا الموضع الشائك، المخالف للمشهور المعروف المستقرّ عن البخاري في باب «الأسماء والصفات»، وموافقته لعقائد أهل السنة والجماعة في هذا الباب.

فمثل هذه الزيادة حين يراها الباحث لا بد أنْ يتوقَّف عندها طويلًا، خاصة وهو يرى البخاري يروي في نفس الكتاب أحاديث أخرى تُثْبِت صفة «الضحك» لله عز وجل، فلا يتعرَّض لها بالتأويل.

مِن ذلك: ما رواه البخاري[1] مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ»؟ فذكَرَ الحديث بطُولِه، وفيه: «حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللهُ رَحْمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللهُ المَلَائِكَةَ: أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، قَدْ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجَنَّةَ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا، فَيَقُولُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، فَيُعْطِي اللهَ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَصْرِفُ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا، سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدِّمْنِي عِنْدَ بَابِ الجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ العُهُودَ وَالمِيثَاقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيُعْطِي رَبَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الجَنَّةِ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا، فَرَأَى زَهْرَتَهَا، وَمَا

---

(١) «صحيح البخاري» (٨٠٦).

فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَدْخِلْنِي الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ: وَيْحَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ، أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ العُهُودَ وَالمِيثَاقَ، أَنْ لاَ تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لاَ تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ» الحديث.

فلا يُمكن في مثل هذا الموضع الصريح أنْ يَتَأَوَّلَ مُتَأَوِّلٌ صفةَ «الضحك» على شيء سوى ما دلَّ عليه اللفظ صراحةً مِن إثبات الصفة لله عز وجل، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، بغير تأويلٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيل، وإنَّما تُمَرُّ كما جاءت، وتُعْتَقَد كما وردتْ لا تُغيَّرَ ولا تُبَدَّل، حسب المنصوص عليه في عقائد أهل السُّنَّة والجماعة[1]، كما لا يُمكن – مع صراحة اللفظ الوارد هنا – أنْ يُحملَ على الرضى، أو يُصْرَف معناه إلى الرحمة، فهذا كله يخالف صراحة اللفظ ومنطوقه. وإنْ كان الله عز وجل «لا يضحك إلى أحدٍ إلَّا عن رضًى، فيجتمع منه الضحك والرضا، ولا يصرفه إلَّا عن عدوٍّ»[2]، لكن الكلام في الزيادة عن «معنى صفة الضحك» لا عن لازمها أو ما يمكن أنْ يجتمع معها، فالزيادة صريحة في صرف «معنى» الضحك إلى الرحمة، فالزيادة تتكلّم عن «المعنى» لا عن اللازم أو ما يمكن اقترانه أو اجتماعه بالصِّفَة.

فحين يرى الباحث مخالفةً مثل هذه، مهما كانت درجة هذه المخالفة، ومهما كان بُعْدها عن المنهج العام المعهود للبخاري؛ فعليه أنْ يتوقَّف **ويبحث في أمرين**: **أولهما**: صحّة الوارد عن البخاري، **وثانيهما**: صحّة هذا المعنى.

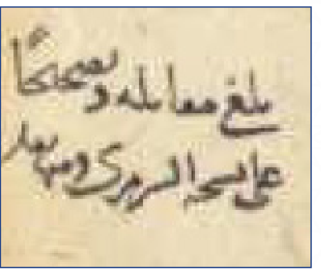
خاصة أنَّه لم يُعهد عن البخاري تفسيره أحاديث الصفات في كتابه بمثل هذه الطريقة مِن التفسير؛ إنَّما كان يقتصر على بيان مقصوده مِن خلال الإشارة في تراجِم الأبواب وإيراد الأحاديث الدالة على مراده، دون تعقيبٍ وتفسيرٍ بعدها.

---

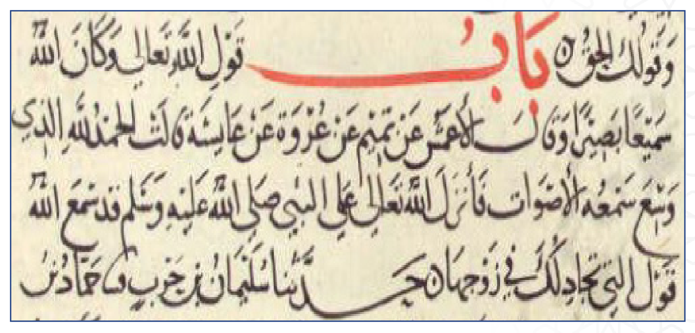
(١) ينظر: «نقض الدارمي على المريسي» (٢/ ٧٦٩ – ٧٩٩).

(٢) تضمين مِن المصدر السابق (٢/ ٧٧٣).

فتراه يقول مثلًا: «باب قول الله تعالى ﴿وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، وقال الأعمشُ: عن تميم عن عروة عن عائشة قالت: (الحمدُ للهِ الذي وَسِعَ سَمْعُهُ الأصوات)»، وأوردَ أحاديث الباب، ولم يتكلم بعدها بشيءٍ. هكذا ورَدَ في «الصحيح»[(١)] ليس فيه أي تفسير عقب الأحاديث، وهكذا في النسخ النفيسة، منها قطعة خطية نفيسة مِن فرعٍ على نسخة السُّرَّمَرِّيِّ[(٢)]؛


على نسخة السرمري

مخطوطة الأزهرية (رقم ٣٠٢١) [ق/ ١١٥/ ب]:


وقولك الحق باب قول الله تعالى وكان الله
سميعا بصيرا وقال الأعمش عن تميم عن عروة عن عائشة قالت الحمد لله الذي
وسع سمعه الأصوات فأنزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم قد سمع الله
قول التي تجادلك في زوجها حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد

فلم تُعْهَد مثل هذه التفاسير عن البخاري، في موضعها المتبادر، في «كتاب التوحيد» بآخر «الصحيح» في أبوابه التي عقدها للذات والنعوت والأسامي والنَّفْس واليد وغيرها مِن الصفات الإلهية[(٣)]، ولم يتكلَّم عليها في موضعها الذي عَقَدَهُ لأجلها، ورغم هذا؛ تأتي مثل هذه الزيادة المنسوبة إليه في تفسير «معنى الضحك» في أثناء كتاب «التفسير».

---

(١) «صحيح البخاري» (٩/ ١١٧ رقم ٧٣٨٦ – ٧٣٨٨).

(٢) وهذا الفرع مِمَّا أَنْعَمَ الله على العبد الضعيف بالكشف عنه مِن تراث أسلافنا، فالحمد لله أوَّلًا وآخرًا.

(٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٩/ ١٢٠ – ١٢٣).

فهنا لا بد أنْ يتوقَّف الباحث عند هذه الملابسات، ويبدأ بالبحث والتَّقَصِّي في صحّة ورود هذه الزيادة.

ولا يكون البحث في صحة المعنى إِلَّا بعد التأَكُّد مِن صحة وروده.

وينقضي وينتهي البحث في صحَّة المعنى، ويتوقف التفتيش فيه متى تأَكَّدَ بطلان نِسْبَته إليه، وعدم صحَّة إسناده عنه.

وليس سهلًا أنْ يجزم الباحث بشيءٍ هنا إِلَّا بعد كدٍّ واجتهادٍ، وسعي خلف الحقيقة حتى الوصول إليها، مِن خلال القرائن والملابسات المحيطة، ومدى إمكانية قبول ذلك مِن عدمه، بناءً على صحة الورود، سماعًا وكتابة، ومعرفةً عند أهل العلم، وموافقة ذلك للمشهور المتداول الثابت عندهم، مع تحاشي الموانع والرِّيب.

وعندما يأتي الباحث إلى المثال الذي معنا، ويرى فيه هذه المخالفة؛ لا بد أنْ تثور في داخله الشكوك حول صحة نِسْبَة هذه الزيادة إلى البخاري.

وهنا لا بد أنْ يلجأ الباحث إلى تحليل الملابسات التي أمامه واحدة واحدة، للوصول إلى هدفه.

وأول ما يمكن أنْ يقوم الباحث بتحليله، هو النظر في تلك النسخة الخطّية التي احتوت على الزيادة المنسوبة للبخاري.

وكان أول ما لاحظناه عليها هو: رمزها لهذه الزيادة برمز الفَرَبْرِيِّ فقط. وهذا الرمز وحده يكفي لإثارة السؤال في نفس الباحث؛ إذ الفَرَبْرِيّ هو أشهر رواة «صحيح البخاري»، وعليه العمدة في نَقْلِه، بل وفي نَقْل هذه الزيادة خاصة كما سبق؛ فما الداعي للرمز إليه هنا؟ وما دلالة هذا الرمز؟ وهل يدلّ هذا الرمز على انفصالٍ ما بين الفَرَبْرِيِّ المقصود هنا، وبين الفَرَبْرِيِّ العمدة في الرواية؟

عُدْنا إلى نهاية النسخة فوجدنا في نهايتها ما سبق وذَكَرْنا صورته هكذا:

قال الصغاني رحمه الله عليه
علامة الفربري ف وما خالف نسخة الفربري من النسخ التي قوبلت نسخة الصغاني بها نقطة هذه
صورتها . وما وافق نسخة الفربري من النسخ نقطة فوق الفا المطوطة وهذه صورتها ف وعلامة
رواية الحموي ح وعلامة رواية ابي الهيثم هـ وعلامة رواية ابي اسحق المستملي س وعلامة
اجتماع روايتي الحموي وابي الهيثم حه وعلامة روايتي اي وعلامة تصحيح مواضع الشبا والالتبا
الحموي والمستملي حس وعلامة اجتماع روايتي المستملي وابي الهيثم سه وصححت مواضع الاشتباه
والالتباس

فإذا بنا نجد هذه العبارة: «نسخة الفَرَبْرِيِّ».

وقد ورد ما يدل على ذلك أيضًا في مواضع مِن هوامش النسخة منها ما وقع في هامش [ق/ ٢٢٦/ أ][١]:


ابي سعيد
هو بخط جديد وفي نسخة الفربري
كما هو في المتن عن مصنف وكذا
في اصل الشام مثل المتن

ومثله في هامش [ق/ ٢٣٨/ ب] وغير ذلك.

وهنا اتضح الأمر، وظهر أَنَّ الكلام ليس عامًّا عن رواية الفَرَبْرِيِّ بإطلاقٍ، وليس نَقْلًا عنه في كلِّ أحواله، وإِنَّما النَّقْل المقصود هنا عن «نسخةٍ مكتوبةٍ للفَرَبْرِيِّ» تحديدًا.

وقد أثارتْ هذه الصورة عدة **أمور**:

أولها: مخالفة «نسخة الفَرَبْرِيِّ» المكتوبة في هذا الموضع، لما هو مشهور متداول في روايته - كما مضى وسيأتي - مِن طريقه عن البخاري مِن دون هذه الزيادة.

(١) وسيأتي المزيد بعدُ عن «نسخة الفربري» و«أصل الشام» أو «النسخة الشامية».

وثانيها: الرمز في فرع الصَّغَانِيِّ لهذه الزيادة بنسخة الفَرَبْرِيِّ دون المُسْتَمْلِي وغيره مِن المذكورين في كلام الصَّغَانِيِّ؛ يدلّ على عدم وجودها في رواياتهم أو نُسَخهم، وسيأتي ما يُؤَكِّد هذا بالفعل.

وقد نَقَلَ المُسْتَمْلِي نسختَه مِن خطِّ البخاري نفسه، الذي كان موجودًا عند الفَرَبْرِيِّ، حيثُ قال أبو إسحاق المُسْتَمْلِي: «انتسَخْتُ كتابَ البخاري مِن أصلِهِ، كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ»(١). ومِن ثَمَّ قال ابنُ رُشَيْدٍ: «سَمِع أبو إسحاق مِن أبي عبد الله الفَرَبْرِيِّ (صحيح البخاري) وَحَدَّثَ به عنه، ونَقَل أبو إسحاق فَرْعَهُ مِن أصل البخاري»، قال ابنُ رُشَيْد: «وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ»(٢).

وهذا وحده يقضي على هذه الزيادة بعدم الثبوت عن البخاري؛ إِذْ لا توجد في رواية المُسْتَمْلِي ونسختِه التي نقَلَها مِن خطِّ البخاريِّ نفسِه.

ورغم هذا لم يَنْتَه البحثُ بعدُ، فلا بد مِن البحث عن الحقيقة حول «نسخة الفَرَبْرِيِّ» التي زادتْ هذه الزيادة، وهل فعلًا ثَمَّة خلاف بين «رواية الفَرَبْرِيِّ» و«نُسْخَتِه»، كما يظهر لأولِ وهلةٍ هنا؟ هذا ما لا ينبغي للباحث المرورُ عليه وتركُه كما هو يثيرُ الشكَّ هنا وهناك، أو يُلقي بظلالٍ غير صحيحة على رواية عمدة المسلمين في نَقْل «صحيح البخاري». فماذا جرى وكان؟

رجعنا إلى فرع الصَّغَانِيَّة السابق، الذي نَقَلَ الزيادةَ المنسوبة للبخاري، ورَمَزَ لها برمز الفَرَبْرِيِّ وحده، وبانَ مِن خاتمته أنَّه يعني «نسخة الفَرَبْرِيِّ» لا «روايته».

لكن أية نسخة تلك التي ذَكَرَ فيها الفَرَبْرِيُّ هذه الزيادة المنسوبة للبخاري؟ وهل خالفَ نسخةَ البخاري التي كانت بحوزته بخطِّ البخاري؟ وكيف نَقَل المُسْتَمْلِي

---

(١) «التعديل والتجريح» للباجي (١/ ٣١٠ - ٣١١ ط: السعودية) (١/ ٢٨٧ ط: المغرب).

(٢) «إفادة النصيح» لابن رشيد (ص/ ١٩).

مِن خطِّ البخاري ما يوافق رواية الفَرَبْرِيِّ؛ بل وما يوافق النُّسَخ المتداولة عنه؟ بينما خالفت النسخة المنسوبة للفَرَبْرِيِّ ذلك كله؟

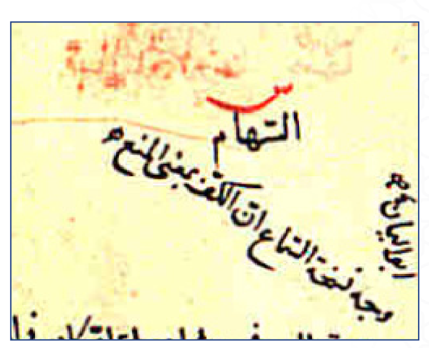
تتبّعنا ذلك كله في النسخة السابقة مِن فرع الصَّغَانِيَّة، فإذا بها نسخة خالية عن ذِكْرِ إسنادها في أولها وآخرها، لكنها اشتملتْ في هوامشها على تعليقات وتنبيهات للصَّغَانِيِّ.

لكن بدراسة النسخة والتعليقات التي على هوامشها فُهِم أنها تنتمي لنسخة الصَّغَانِيِّ[1]، وأنها إِمَّا مأخوذة عنها مباشرةً، أو بواسطة فرعٍ عن الصَّغَانِيِّ.

وقد ظهرتْ منها بعض الحقائق الخاصة بنسخة الصَّغَانِيِّ، منها: أَنَّه قد بنى نُسختَه على نسخةٍ أصلية هي نسخة السماع، ثم تمت مقابلتها على أصولٍ أخرى، منها نسخة الفَرَبْرِيِّ كما سيأتي، وهذا يَشِي بعدم سماعه أو روايته لتلك النسخة التي بين يديه منسوبةً للفَرَبْرِيِّ، وإِنَّما هي وجادة أو إجازة أو نحو هذا، فليستْ هي على كل حال نسخة السماع بالنسبة له.

ففي هامش [ق/ ٣٤/ ب] ما صورتُه:





(١) وقد تأكَّد هذا الانتماء بمقارنتها بقطعتين مِن فرعين آخرين عن الصَّغَانِيَّة، تأتي الإشارة إليهما، لكن ليس فيهما موضع الزيادة المذكورة.

وفي هامش [ق/ ٣٩/ ب]:

هكذا رواية هذا الكتاب والأمر والنهي
ورواية الإسمعيلي والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر

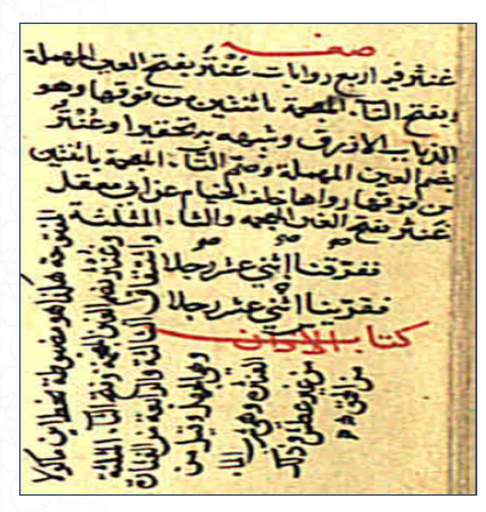
وبعد ذلك قابَلَ الصَّغَانِيُّ نُسْخة السماع أو الرواية عنده؛ بنُسَخٍ أخرى.

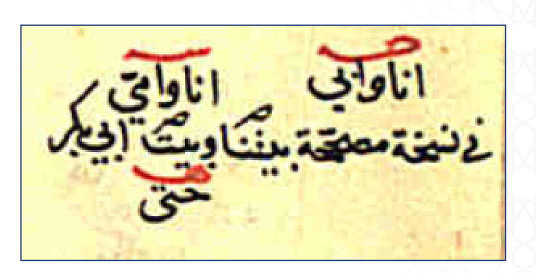
ففي هامش [ق/ ٤٠/ ب]:

وفي نسخة هنا وقال أبو أسامة عن هشام
كذا في نسخة

وقع في بعض النسخ فيجدنا

وفي هامش [ق/ ٤٤/ أ]:


صح
غنثر في أربع روايات غنثر بفتح العين المهملة
وبفتح الثاء المعجمة بثلاث من فوقها وهو
الذباب الأزرق وشبهه به تحقيرا وغنثر
بضم العين المهملة وضم الثاء المعجمة بثلاث
من فوقها رواها خلف الخيام عن أبي معقل
غنثر بفتح الغين المعجمة والثاء المثلثة
تفرقنا اثني عشر رجلا
تعرفنا اثني عشر رجلا
كتاب الأذان

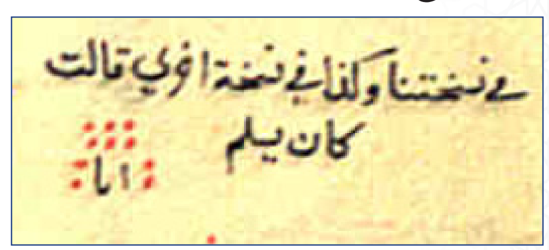


وفي هامش [ق/ ٤٩/ ب]:

وفي هامش [ق/ ٥٦/ أ]:

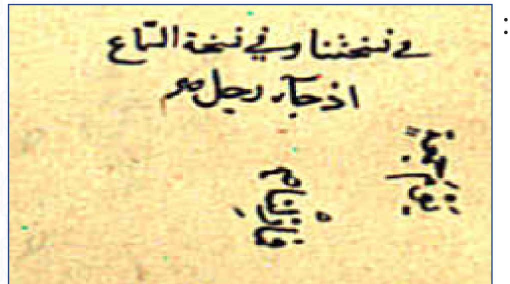
وهذا يفيد مقابلة الصَّغَانِيِّ نسختَه على أكثر مِن نسخةٍ.

صرَّح في بعض المواضع بنسخةٍ، كما في هامش [ق/ ٦٠/ أ]:



وفي بعضها بنسختين كما في هامش [ق/ ٦٠/ أ]:

ووردتْ نحوُ هذه المعارضة بنسختين في مواضع من هوامش النسخة المذكورة، منها [ق/ ٧٠/ أ]:



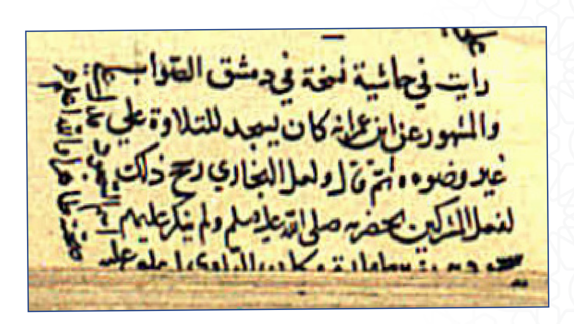
ونحو هذه التثنية في هوامش [ق/ ١٣٢/ ب].

وجرت الإشارة للنسخ بالجمع في مواضع أخرى كما سبق، وكما في هامش [ق/ ٦١/ أ]:

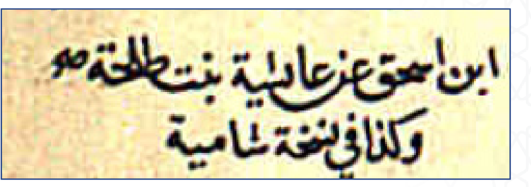
وكذلك جاءت الإشارة للنسخ بالجمع في مواضع أخرى كثيرة مِن هوامش النسخة المذكورة منها: [ق/ ٦٥/ أ، ب] [ق/ ٦٩/ ب] [ق/ ٧١/ ب] [ق/ ٧٨/ ب] [ق/ ٧٩/ ب] [ق/ ٨٢/ ب]، وغير ذلك كثير.

وقد وردت الإشارة إلى أسماء بعض النسخ المستخدمة في المقابلة والمعارضة، منها نسخة دمشق أو الشامية أو أصل أهل الشام[1]، كما وقع في هامش [ق/ ٧٥/ أ]:

(١) والظاهر أنَّه كان يعني «نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله»، وهي أحد أصول «اليونِينِيَّة».


رايت في حاشية نسخة في دمشق القوابـ...
والمشهور عن ابن عباس انه كان يسجد للتلاوة على
غير وضوء. انتهى. ولعل البخاري رجح ذلك
لشمل الراكبين بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم

والظاهر أنها هي التي سمَّاها بالشامية في هامش [ق/ ١٩٥/ ب]:


ابن اسحق عن عالية بنت طلحة صح
وكذا في نسخة شامية

أو «أصل الشام» كما سبق قريبًا، وكما في هامش [ق/ ٢٢٧/ ب]:

كذا وقع في النسخ والتصحيف فانه راي وكذا خرجه
ابن عبادة واسمه ابو اسحق ابرهيم بن محمد بن حمزة
بن عبادة وفي اصل الشام على الصحيح
وقيل ان الحمار لو توع في مقابله الذكر للمشاكلة

وقد جَمَع بين نسخة السماع والشامية في هامش [ق/ ٢٠٤/ ب]:

في نسخة سماعنا ونسخة شامية
عبيد الله

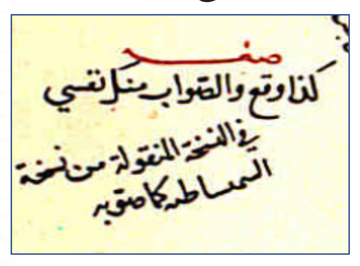
ومنها: النسخةالركنية[1] كما وقع في هامش [ق/ ٢٣٣/ أ]:

تولوه لا الانصاري وقع في متن الركنية
هذا الموضع وفي الموضع الاول في الحاشية
بلا علامة وفي نسخة السماع هنا مضروب

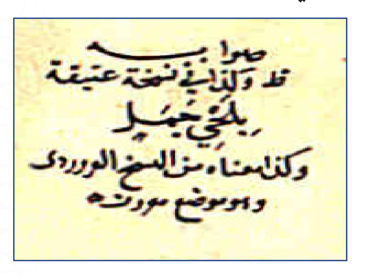
(١) للسيوطي كتاب بعنوان: «بلوغ الأمنية في الخانقاه الركنية».

ونحوه في هامش [ق/ ٢٦٥/ ب] لكن يُنظر هوامش: [ق/ ١٨٨/ أ][ق/ ٧٠/ أ][ق/ ١٥٤/ ب].

ومنها: فرع السميساطية[1]، كما وقع في هامش [ق/ ٣٧٧]:


صح
كذا وقع والصواب منزل نفسي
في النسخة المنقولة من نسخة
السميساطي كما صوبه

ومنها: نسخة عتيقة، كما في هامش [ق/ ١٢٥/ ب]:


كذا وقع في نسخة عتيقة

ونحوه في [ق/ ١٣٨/ ب][ق/ ١٣٩/ أ][ق/ ١٤٠/ ب][ق/ ١٤٢/ أ] وغير ذلك.

أو في نسخةٍ دون تسمية كما وقع في [ق/ ٤٠/ ب]:

وفي نسخة هنا وقال ابو اسامة عن هشام

أو نسخة معتمدة كما في هامش [ق/ ٢٢٨/ أ]:

في نسخة السماع ونسخة اخرى معتمدة
الاسود بن يزيد

---

(١) وإلى هذا الفرع أيضًا رجع اليونينيُّ في بناء نسخته المشهورة.

وقد أفادته هذه النسخة العتيقة المذكورة آنفًا في بعض المواضع، لم يجد بُغيته إلَّا عندها، كما يُستفاد مِن [ق/ ٢١٦/ ب]:

وقد يُنبَّه في هوامش النسخة على ما جاء خلاف النسخ.

مثلما وقع في [ق/ ١٠٤/ ب][(١)]:

ونحوه ما في [ق/ ١٢٠/ أ]:

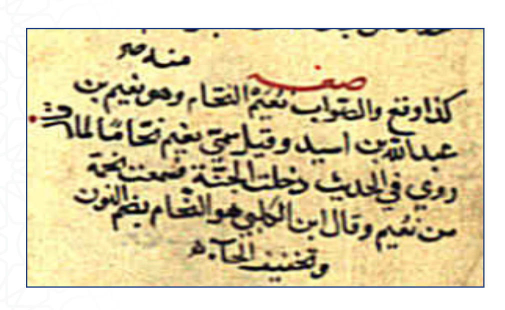
وقد يُشار لعكس ذلك، أي لما جاء في النسخ والصواب خلافه، كما وقع في هامش [ق/ ١١٠/ ب]:

وكذا في هامش [ق/ ١٩٠/ ب]:

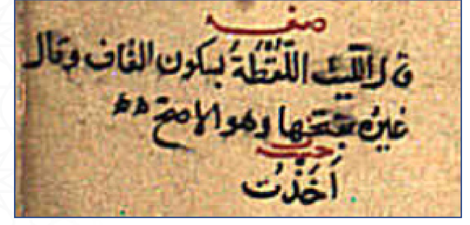
(١) وكذا في «السلطانية» (١٥٠٨) مِن دون «بن سعد».

ونحوه في [ق/ ١١٥/ ب] [ق/ ١٢٢/ ب] [ق/ ١٤٨/ أ] [ق/ ٢١٥/ أ] وغير ذلك.

وقال الصَّغَانِيُّ - كما في هامش [ق/ ١٦٠/ أ] -:


منه صح
صغـ
كذا وقع والصواب نعيم النحام وهو نعيم بن
عبد الله بن أسيد وقيل سمي نعيم نحاما لما
روي في الحديث دخلت الجنة فسمعت نحمة
من نعيم وقال ابن الكلبي هو النحام بضم النون
وتخفيف الحاء ه

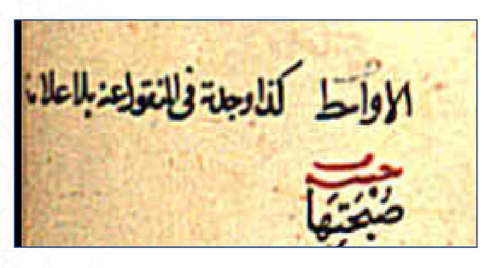
وربما نَبَّه الصَّغَانِيُّ على الخلاف في ضبط بعض الكلمات، كما ورد [ق/ ١٦٠/ ب]:


صغـ
ق ل الليث اللقطة بسكون القاف وقال
غيره بفتحها وهو الأصح ه
حبـ
أخذت

وقد يُنَبِّه على فائدة فيما يخص بعض الأسماء، وجدتُ هذا في هامش [ق/ ١٧٩/ ب]:

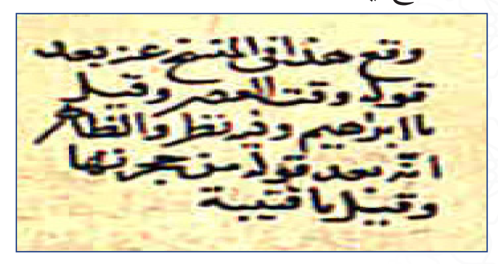

صغـ
هو سعيد بن عمرو بن أشوع قاضي الكوفة ه

وتشير هذه النسخة للأصل المنقول عنه كما في هامش [ق/ ١٣٦/ ب]:


الأواسط كذا وجدته في المنقول عنه بلا علا
حبـ
صُبحتها

ومثله في [ق/ ١٥١/ ب] [ق/ ٢٥١/ أ] وغير ذلك.

أو المنتسَخ عنه كما وقع في هامش [ق/ ٤٠/ ب]:



ونحوه في هامش [ق/ ١٨٨/ أ] وغير ذلك.

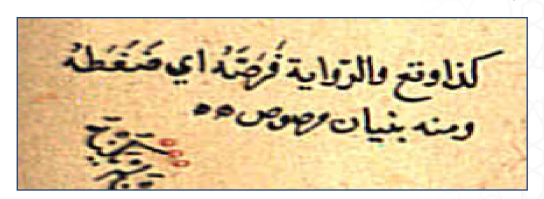
كما يلاحظ على هوامش هذه النسخة التنبيه على بعض المواضع نقلًا عن الخطابي، ومن ذلك ما وقع في هامش [ق/ ٧١/ أ]:



كذا وقع والصواب لثق قال الخطابي

ونحوه في هامش [ق/ ١٩٧/ ب][ق/ ٢٤٠/ ب].

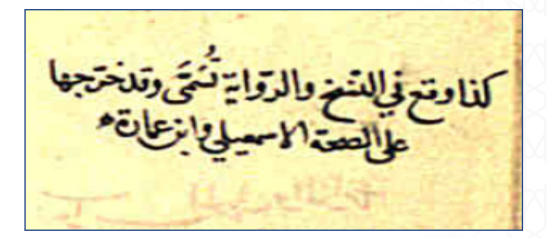
كما قد يُنَبَّه في هوامشها على ما وقع في «النسخة» وما وقع في «الرواية»، مثلما في هامش [ق/ ٩٢/ ب]:



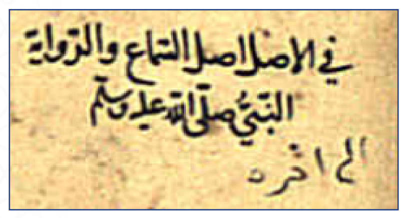
كذا وقع والرواية فرصة أي ضغطة
ومنه بنيان مرصوص

وفيه الإشارة إلى قضية «النسخة» و«الرواية» واجتماعهما أو اختلافهما.

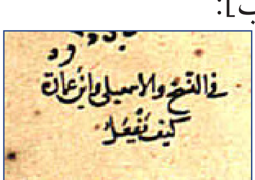
ونحوه في [ق/ ١٥٤/ أ]:



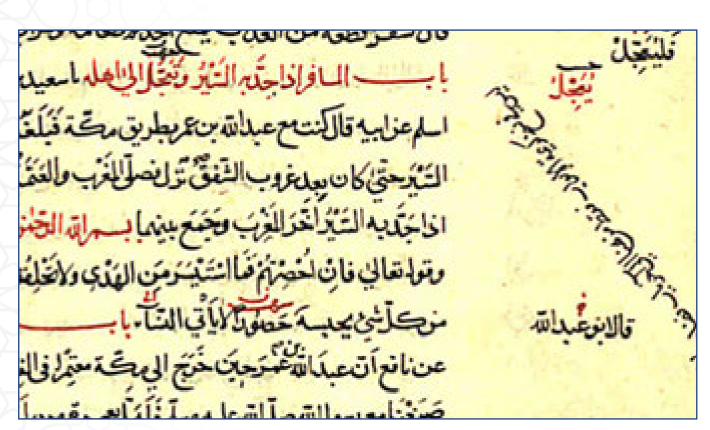
وقال في هامش [ق/ ٣٢٧/ أ]:


في الأصل أصل السماع والرواية
النبي صلى الله عليه وسلم
إلى آخره

وفي هامش [ق/ ٣٤٣/ ب]:


في النسخ والأصيلي وإن كان
كيف تفعل

وقد يشار في هوامش النسخة إلى ما وقع في بعض الروايات مثل رواية كريمة؛ كما ورد في [ق/ ١٢٣/ أ]:



وقد يُنَبَّه في هوامش هذه النسخة على بعض النكات العلمية، مثلما وقع في [ق/ ٧٣/ ب]:

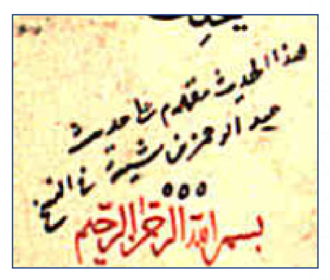
وينظر معه: «شرح ابن بطال» (٣/ ٤٨).

أو يشار لمقصد البخاري في بعض المواضع كما في [ق/ ١١٠/ ب]:

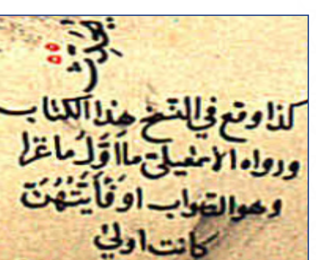
ونحوه في هامش [ق/ ١٣٠/ ب][ق/ ١٤٥/ أ][ق/ ١٤٧/ ب][ق/ ١٤٨/ ب][ق/ ١٥٢/ أ][ق/ ١٥٤/ ب][ق/ ١٥٦/ ب][ق/ ١٩٥/ ب][ق/ ٢٠١/ أ][ق/ ٢١٢/ ب][ق/ ٢١٣/ أ] وغير ذلك.

وغالبًا ما يذكر في هوامش النسخة مطابقة بعض الأحاديث للترجمة، مثلما وقع في هوامش [ق/ ٧٧/ ب] [ق/ ٧٨/ ب] [ق/ ٨٥/ ب] [ق/ ١١٠/ أ] [ق/ ١٤٧/ ب] وغير ذلك.

وقد يشار إلى التقديم والتأخير، كما في هامش [ق/ ٢٥٣/ ب]:



وقد يشار في هوامش النسخة لما في روايات أو نُسَخٍ أخرى، وقد أشار في هامشها للأصيلي أكثر مِن مرة، كما للإسماعيلي وغيره منها ما وردَ في هامش [ق/ ٢٧٧/ ب]:



وفي هامش [ق/ ٣٦٥/ ب]:

ويلاحظ على هذه النسخة كثرة إلحاق ما تنقله مِن تعليقات البخاري بالهامش، مع الإشارة لموضعها في المتن، وقد تكرَّر ذلك في مواضع منها [ق/ ١٠٢/ ب] [ق/ ١٠٣/ أ][ق/ ١٢٣/ أ][ق/ ١٢٧/ أ][ق/ ١٥١/ أ][ق/ ١٥٦/ ب][ق/ ١٥٨/ أ][ق/ ١٧١/ ب] وغير ذلك.

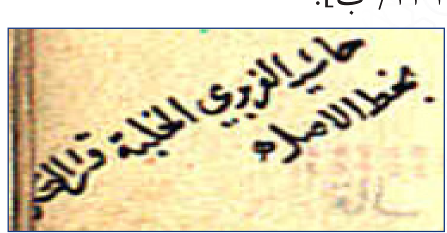
ومنها في هامش [ق/ ١٠٩/ أ]:

ويلاحظ على هذه النسخة عنايتها ببيان فوارق النُّسَخ في المقابلات والمعارضات، مع قلة الإشارة في هوامشها لاختلاف الروايات، كما هو واضح مِن العرض السابق.

كما يلاحظ كثرة إشارتها لما وقع في «نسخة الفَرَبْرِيِّ»؛ بل وردَ ذِكْر حاشية نسخة الفَرَبْرِيِّ كذلك، كما وقع في [ق/ ١٥٧/ ب]:

الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر قال وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفًا أخرى فأ
عند باب رجل من الأنصار وأنا أريد أن أحمل عليها إذخرًا لأبيعه ومعي طالع من بني قينقا
على وليمة فاطمة وحمزة بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قينة فقالت ألا يا حمز للشرف
إليهما حمزة بالسيف فجب أسنمتهما وبقر خواصرهما ثم أخذ من أكبادهما قلت لابن شهاب ومن

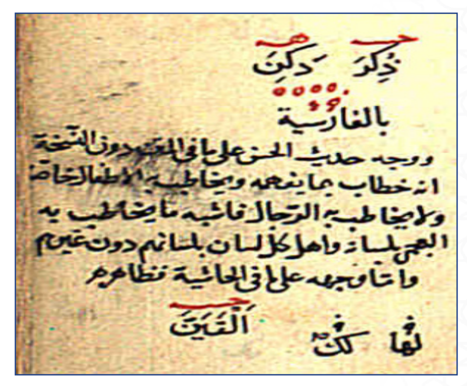
وفي هامش [ق/ ٢٣١/ ب]:


حاشية الزبري الجلبة ... بخط الاملاء

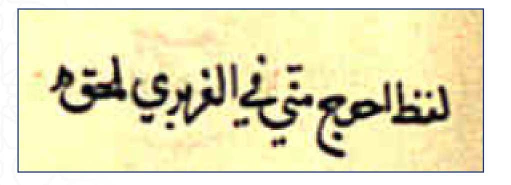
ونحوه في هامش [ق/ ٢٣٢/ أ] وغير ذلك.

وذَكَرَتْ متن «نسخة الفَرَبْرِيِّ» مع حاشيتها كذلك في هامش [ق/ ٢٠٩/ ب]:

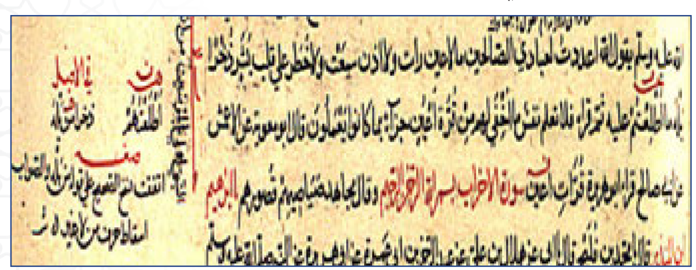

صوابه
فلعقوه عليه
في متن نسخة الفربري على الصواب
أخبرني


ذكر ذكرن
بالفارسية
ووجه حديث الحسن على باقي العهود دون النسخة
انه خطاب بما يفهمه ويخاطبه الأطفال خاص
ولا يخاطبه الرجال فأشبه ما يخاطب به
العجم بلسانهم وأهل كل لسان بلسانهم دون غيرهم
وأما توجيهه على ما في الحاشية فنظائرهم
لها كخ النخ

وهذا يشير إلى دقَّة النَّقْل والتفريق فيه بين المتن والحاشية؛ بل والإشارة إلى ما كان لحقًا بوضوح، كما في هامش [ق/ ٤٤٣/ أ]:



ورغم هذا فثمة إشارات إلى تعديل النصّ في بعض المواضع بناءً على النظرة اللغوية، ومِن ذلك ما ورد في [ق/ ٣٤٨/ ب]:

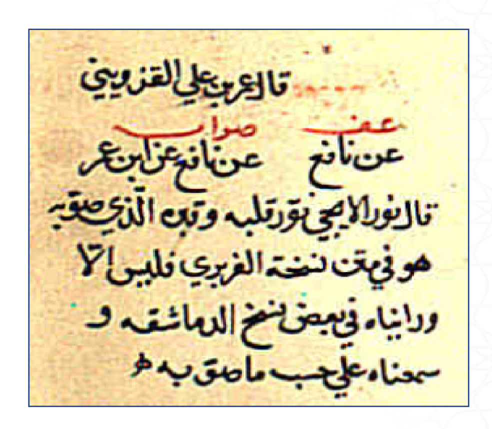


لكن بقي ذلك محصورًا نادرًا، لا يُمَثِّل ظاهرةً في النسخة.

وبعض المواضع في هامش النسخة قد يشي بكثيرٍ مِن المعاني، فمثلًا في هامش [ق/ ٢٢٠/ ب]:

فقوله: «في النُّسَخ: (عنهم) والصواب: (منه)» عبارة تامة المعنى، تشِي بأَنَّ الاستدراك بعدها: «وفي تصويبه نظر» صدرَ مِن قلمٍ آخرَ غيرِ الذي صدرَتْ منه العبارةُ الأولى.

ويدل على ذلك أيضًا ما وقع في هامش [ق/ ٤٨٠/ ب]:



فهذا الأمر أيضًا جديرٌ بدراسةٍ ليس هذا موضعها، ويمكن التوصُّل لصاحب هذا الكلام أو ذاك مِن خلال دراسة الإشارات الموجودة في هامش النسخة، مثل ما وقع في هامش [ق/ ٤٨٢/ أ]:

وفي هذه النسخة أكثر مِن زيادة منسوبة لنسخة الفَرَبْرِيِّ، تحتاج إلى جَمْعٍ ودراسة، ولعل الله يُيسِّرُ ذلك لاحقًا(١). ومِن **تلك الزيادات** – سوى زيادة «الضحك» –:

أولًا: ما ورَدَ في [ق/ ١١٠/ أ]:

---

(١) ولعصريِّنا الشيخ أحمد السلوم وفقه الله، دراسة عن «نسخة الصَّغَانِيِّ وقيمتها العلمية» بناها على ما أوردَه ابنُ حجر في «فتح الباري»، والأمرُ بحاجة لمزيد دراسة مِن خلال هذه النُّسَخ الخطيّة التي ظهرتْ مؤخَّرًا. وفي النيَّة أنْ أفعل هذا لاحقًا إنْ يسَّرَ الله ذلك وأراده.

ولم تَرِدْ هذه الزيادة أيضًا في مطبوع البخاري[١]. ونقلَها ابنُ حجر[٢] عن نسخة الصَّغَانِيِّ وقال: «والمحل اللائق بهذه الزيادة: الباب الذي قبله؛ لما تقدّم تقريره».

ثانيًا: ومِمَّا وردَ في هذه النسخة كذلك مِن زيادات نسخة الفَرَبْرِيِّ ما وقع [ق/ ١٦٣/ أ]:

ولم تَرِدْ هذه الزيادة أيضًا في مطبوع البخاري[٣].

ورغم هذا وقعتْ في موضعٍ آخر مِن «الصحيح»[٤] بعيدٍ جدًّا عن هذا الموضع؛ إِذْ وقعتْ عقب حديث أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «لَأَنْ يَأْخُذَ أحدُكُمْ حَبْلَهُ ثم يَغْدُوَ - أَحْسِبُهُ قال: - إلى الجَبَلِ» الحديث. وعزاها ابنُ الملقِّن[٥] إلى «بعض نسخ البخاري» قال: «ومشى عليها ابن التّين فقط». وحقُّها أنْ تكون عقب الحديث قبل السابق عليه في ذاك الموضع[٦] فهو اللائق بها، وفيه ورَدَتْ في «الصحيح» برواية أبي ذَرٍّ الهروي[٧]. لكنه موضعٌ بعيدٌ جدًّا عن الموضع المذكور في النسخة الخطيّة المنتمية لنسخة الصَّغَانِيِّ.

---

(١) «السلطانية» (٢/ ١٤٧ - ١٤٨ رقم ١٥٨٨ - ١٥٨٩).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٤٥٣).

(٣) «السلطانية» (٣/ ١٣١ رقم ٢٤٥٩).

(٤) السابق (٢/ ١٢٥ رقم ١٤٨٠).

(٥) «التوضيح» (١٠/ ٥٢١).

(٦) «الطبعة السلطانية» (٢/ ١٢٥/ رقم ١٤٧٨).

(٧) «صحيح البخاري برواية أبي ذَرٍّ الهروي» (١/ ٤٠٤ رقم ١٤٤٥).

وثمة خلاف آخر، فالذي وقع في رواية أبي ذَرٍّ نصه: «صالح بن كيسان هو أكبر مِن الزهري وهو قد أدْرَكَ ابن عمر»، وهذا أقل لفظًا ومعنًى مِن الزيادة المذكورة في النسخة الخطية هنا.

ولبيان ذلك أيضًا موضعٌ آخر حتى لا نخرج عن المقصود.

ثالثًا: ما ورَدَ في [ق/ ٢٠٩/ ب]:

ولم تَرِدْ هذه الزيادة أيضًا في مطبوع البخاري[١]. وقد نَقَلَها ابنُ حجر[٢] أيضًا عن نسخة الصَّغَانِيِّ.

وخلاصة هذا العرض الذي قدَّمناه لهذه النسخة: التأكُّد مِن انتمائها لنسخة الصَّغَانِيِّ، إمّا مباشرةً، أو بواسطة فرعٍ مِن فروع الصَّغَانِيِّ.

وهي وإِنْ جاءت متأخرة في الزمن، لكنها نسخة نفيسة جدًّا مِن حيثُ الوضوح والدقة، والمقابلات والمعارضات التي عليها، وما تُلقيه مِن ضوءٍ حول نسخة الفَرَبْرِيِّ التي كانت عند الصَّغَانِيِّ، مشتملةً على تلك الزيادة المنسوبة للبخاري.

وصورة «نسخة الفَرَبْرِيِّ» التي كانت عند الصَّغَانِيِّ، حسبما أَظْهَرَتْه هذه النسخة المنتمية لنسخة الصَّغَانِيِّ؛ **كالتالي**:

أولًا: فيها زيادات لم تَرِد فيما يتداولُه الناس الآن وما وقفنا عليه مِن روايات

---

(١) «الطبعة السلطانية» (٤/ ٧٤ رقم ٢٠٧٢).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ١٨٤).

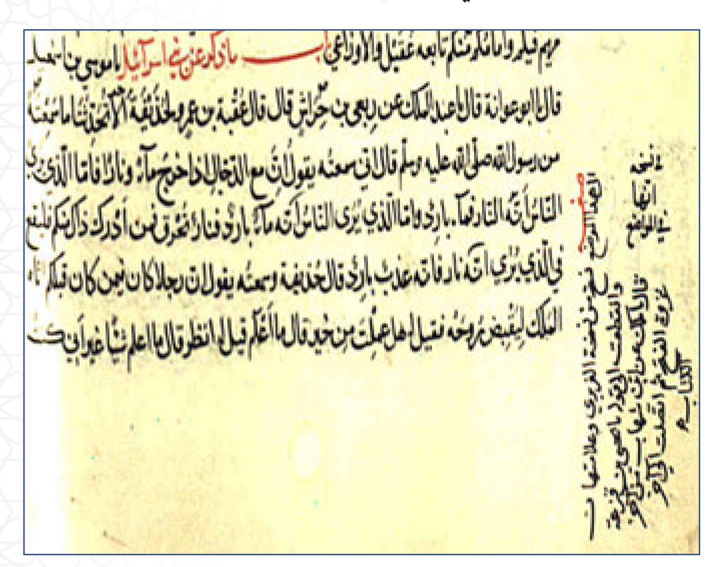
الكتاب، ونفائس نُسَخه الخطِّيّة، التي سبق - وستأتي - الإشارةُ لبعضها.

ثانيًا: أنَّ فيها سقطًا أيضًا، وقد أشار لبعضه على سبيل المثال في هامش [ق/ ٣٤٥/ ب]:

سقطت من نسخة الزهري عليها

ثالثًا: وجود فَوْت وانقطاع كبير فيها، بدايته في أثناء «باب ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل»(١)، إلى بداية إسناد حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ»(٢). بفَوْت (٨٣٦) حديثًا حسب ترقيم عبد الباقي.

وقد جاء التنبيه على ذلك في هامش النسخة [ق/ ٢٤١/ أ]:


مريم فيكم وأمامكم منكم تابعه عقيل والأوزاعي باب ما ذكر عن بني إسرائيل موسى بن إسماعيل
قال أبو عوانة قال عبد الملك عن ربعي بن حراش قال قال عقبة بن عمرو لحذيفة ألا تحدثنا ما سمعت
من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني سمعته يقول إن مع الدجال إذا خرج ماء ونارا فأما الذي يرى
الناس أنه النار فماء بارد وأما الذي يرى الناس أنه ماء بارد فنار تحرق فمن أدرك ذلك منكم فليقع
في الذي يرى أنه نار فإنه عذب بارد قال حذيفة وسمعته يقول إن رجلا كان فيمن كان قبلكم أتاه
الملك ليقبض روحه فقيل له هل عملت من خير قال ما أعلم قيل له انظر قال ما أعلم شيئا غير أني

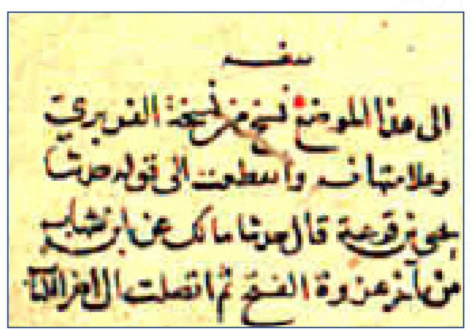
أي أنَّ هذا الفَوْت قد بدأ في أثناء [ق/ ٢٤١/ أ] وانتهى في أثناء [ق/ ٣٠٣/ أ] بنحو ٦٢ لوحة مِن النسخة الحالية.

---

(١) «صحيح البخاري» (٤/ ١٦٨ رقم ٣٤٥٠).

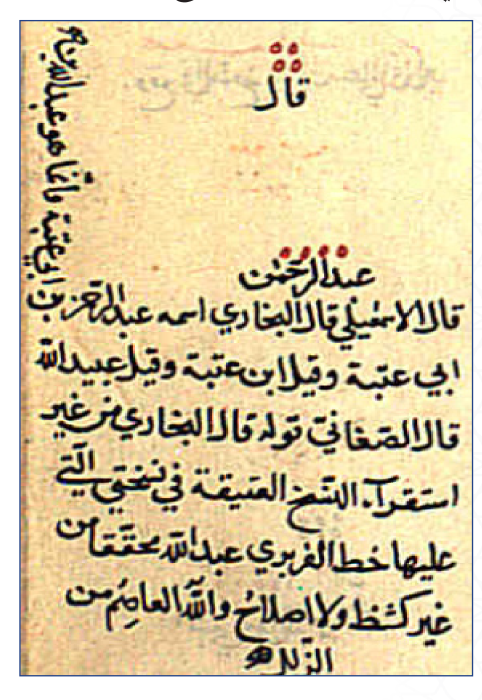
(٢) المصدر السابق (٥/ ١٣٨ رقم ٤٢٨٦).

وقد اتفق هذا الفرع السابق المنتمي لنسخة الصَّغَانِيِّ، مع فرع ابن أبي القاسم – الآتي – عن الصَّغَانِيَّة أيضًا [ق/ ٤٨٠/ ب]

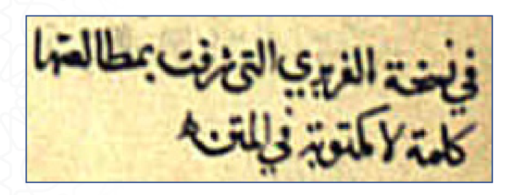

الى هذا الموضع نسخ من نسخة الفربري
وعلامته ف واسقطت الى قوله حدثنا
يحيى بن قزعة قال حدثنا مالك عن ابن شهاب
من آخر غزوة الفتح ثم اتصلت الى هنا

وهذه الصورة التي بدتْ عليها «نسخة الفَرَبْرِيِّ» المعتمدة في بناء هذه النسخة الصَّغَانِيَّة؛ يشير إلى حقيقة مهمة، وهي أَنَّ «نسخة الفَرَبْرِيِّ» التي وقعتْ للصَّغَانِيِّ لم تكن هي النسخة المعتمدة المشهورة في الروايات عن الفَرَبْرِيِّ أصلًا، وقد نُسِبَتْ للفَرَبْرِيِّ لوجود خطِّه عليها.

وقد صرَّح الصَّغَانِيُّ بذلك صراحةً، كما وقع في هامش [ق/ ٤٣٩/ ب]:


قال
عبد الرحمن
قال الاسمعيلي قال البخاري اسمه عبد العزيز بن
ابي عتبة وقيل ابن عتبة وقيل عبيد الله
قال الصغاني قوله قال البخاري من غير
استقراء النسخ العتيقة في نسختي التي
عليها خط الفربري عبد الله محققا من
غير كشط ولا اصلاح والله العاصم من
الزلل اهـ

فهي نسخة عليها خطُّ الفَرَبْرِيِّ، وهذا باعثٌ على الحرص عليها، والتشرُّف بمطالعتها عند العثور عليها، كما وقع في هامش [ق/ ٤٩٢/أ]:


في نسخة الفربري التي شرفت بمطالعتها
كلمة لا مكتوبة في المتن

لكنّها – رغم هذا – ليست نسخةً نهائية عن البخاري؛ لكن الظاهر أنها هي نفسها التي نَقَلَ منها الخطابيُّ تلك الزيادة المذكورة في تفسير «الضحك»، ومنه أخذَها البيهقيُّ وغيرُه كما سبق، ومع ذلك فهي تخالف رواية الخطابي كما سيأتي في ختام «المبحث الثالث».

وقد وقعتْ في«نسخة الصَّغَانِيِّ» هذه مواضعُ مشكلة، انتقد ابنُ حجر[1] بعضها، ونَبَّه على ما وقع في متنها مِن تفسير بعض الألفاظ[2]، ولعلَّ بعض هذه التفسيرات الواردة فيها مِن قِبَل حاشية «نسخة الفَرَبْرِيِّ» المذكورة، أو غير ذلك.

و«نُسْخة الفَرَبْرِيِّ» هذه قد وصفها الصغانيُّ بأنَّها «قُرِئت على الفَرَبْرِيِّ وعليها خطُّه»[3]، كذا نقلَ ابنُ حجر عن الصَّغَانِيِّ، في أثناء «كتاب العلم» قبل باب «ما يُذْكر في المناولة».

ولهذا الغرض راجعتُ فرعين مِن فروع نسخة الصَّغَانِيِّ، في الموضع المذكور، أولهما: مخطوط مكتبة راغب باشا هذه التي معنا [ق/ ١٤ – ١٥]، وثانيهما: قطعة مِن فرع ابن أبي القاسم عن «نسخة الفَرَبْرِيِّ» المذكورة، وعن «نسخة الصَّغَانِيِّ»، مخطوط مكتبة آيا صوفيا (٨٢١) [ق/ ١٥/ أ]:

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٨٣، ٥٤٢) (٢/ ١٠٩، ٣٥٠، ٥٤٠) (٣/ ٣٣، ٤٥٣) (٨/ ١٧، ١٨٩، ٥١٦) إلخ.

(٢) المصدر السابق (١/ ٤٠١).

(٣) كذا نقل ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١/ ١٥٣) عن الصغاني.

فلم أجد شيئًا في النسختين المذكورتين.

وأيًّا ما كان الأمر بخصوص «نسخة الفَرَبْرِيِّ» التي تَضَمَّنَتْها «نسخة الصَّغَانِيِّ»؛ فلم تكن هي النسخة النهائية ولا المعتمدة، لا عن البخاري، ولا عن الفَرَبْرِيِّ، وقد وقعتْ فيها مواضعُ ظاهرةٌ في عدم نِسْبَتِها للبخاري، مثل تلك التفسيرات التي تبدأ بقوله: «يعني» وقد أشار إليها ابنُ حجر كما أسلفنا.

وفيها كذلك مواضع تخالف المعهود المعروف مِن طريقة البخاري ومنهجه في سَرْد نصوص الكتاب ورواياته.

ومِن ذلك ما وقع في الكتاب عقب حديث أنسٍ رضي الله عنه[١] حيثُ قال البخاري: «رواه موسى وعليٌّ بن عبد الحميد عن سُليمان عن ثابتٍ عن أنسٍ عن النبيِّ ﷺ، بهذا»، فطريقة البخاري تؤيد أنَّه لن يذكر شيئًا بعد كلامه هذا، ورغم ذلك فقد ورد حديث موسى بن إسماعيل في «نسخة الصَّغَانِيِّ» مخطوط خزانة راغب باشا [ق/ ٧/ ب] [ق/ ٨/ أ]:

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٢٣ رقم ٦٢م).

ومثله في مخطوط خزانة الفاتح (رقم/ ١٠٤٧) عن الصَّغَانِيَّة [ق/ ٨/ أ]:

آمنت بما جئت به وانا رسول من ورائي من قومي وانا ضمام بن ثعلبة اخو بني سعد بن بكر. رواه موسى
وعلي بن عبد الحميد عن سليمان عن ثابت عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا
سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن انس رضي الله عنه قال نهينا في القرآن ان نسال النبي صلى الله عليه وسلم
فكان يعجبنا ان يجيء الرجل من اهل البادية العاقل فيساله ونحن نسمع فجاء رجل من اهل البادية
فقال اتانا رسولك فاخبرنا انك تزعم ان الله ارسلك قال صدق قال فمن خلق السماء قال الله قال فمن خلق
الارض والجبال قال الله قال فمن جعل فيها المنافع قال الله قال فبالذي خلق السماء وخلق الارض ونصب
الجبال وجعل فيها المنافع آلله ارسلك قال نعم قال زعم رسولك ان علينا خمس صلوات وزكوة في اموالنا
قال صدق قال بالذي ارسلك آلله امرك بهذا قال نعم قال وزعم رسولك ان علينا صوم شهر في سنتنا
قال صدق قال فبالذي ارسلك آلله امرك بهذا قال نعم قال وزعم رسولك ان علينا حج البيت من استطاع
اليه سبيلا قال صدق قال فبالذي ارسلك آلله امرك بهذا قال نعم قال فوالذي بعثك بالحق لا ازيد عليهن
شيئا ولا انقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم لئن صدق ليدخلن الجنة باب ما يذكر في المناولة

وهذا كله يخالف طريقة البخاري المعروفة في سَرْد رواياته، كما يخالف اتِّفاق سائر الروايات والنُّسَخ المشهورة التي وقفتُ عليها؛ فلم تذكر حديث موسى عقب كلام البخاري.

وقال ابنُ حجر: «وَقَعَ في (النسخة البغدادية) - التي صَحَّحَها العلامة أبو محمد بن الصَّغَانِيُّ اللُّغوي، بعد أنْ سَمِعَها مِن أصحاب أبي الوقت، وقَابَلَها على عدةِ نُسَخٍ، وجعل لها علامات - عقب قوله: (رواه موسى وعليُّ بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابتٍ) ما نصُّه: (حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن

المغيرة حدثنا ثابت عن أنسٍ)، وساق الحديث بتمامه. وقال الصَّغَانِيُّ في الهامش: هذا الحديث ساقطٌ مِن النُّسَخ كلّها إلَّا في النسخة التي قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيِّ صاحب البخاري وعليها خطُّه. قلتُ[١]: وكذا سقطتْ في جميع النُّسَخ التي وقفتُ عليها، والله تعالى أعلم بالصواب»[٢].

ولم أجد قولَ الصَّغَانِيِّ هذا في حاشية النسختين المذكورتين، ولكن الظاهر مِن الصورة المرفقة لنسخة مكتبة راغب باشا؛ أنَّه قد حصل تصويرُ بعضِ الأوراق على الأخرى، فلعلَّ ما نَقَلَه ابنُ حجر قد وردَ ضمن ورقةٍ لم يتم تصويرُها، أو اختفتْ تحت ورقةٍ أخرى في أثناء التصوير.

لكنْ يبقى إيرادُ حديثِ موسى لا يتماشى مع المعهود المشهور مِن طريقة البخاري ومنهجه في سَرْد روايات كتابه، وسَبْكه.

كما يبقى قوله: «قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيِّ» على إشكاله كما أشرتُ مِن قبلُ.

في حين يبقى وجود الحديث كذلك بهذا الإسناد وهذا السَّرْد موضع سؤالٍ دائمٍ عن المصدر الذي جاء منه؟ وهل وضعه البخاري في قصاصةٍ ورقية ألحقها بكتابه في إبرازة سابقة؟ أم ذَكَرَهُ في أثناء التحديث توضيحًا للسياق؛ فنُقِلَ عنه إلى هنا؟ أم غير ذلك مِن الاحتمالات؟

لكنْ يبقى الثابت النهائي عن البخاري في تلك النُّسَخ والروايات المشهورة المعتمدة عن الفَرَبْرِيِّ والمُسْتَمْلِي وغيرهما مِن المشهور المتداول لدى أهل العلم.

وسيتضحُ هذا أكثرَ في المطلب الآتي.

---

(١) ابن حجر القائل.

(٢) «فتح الباري» (١/ ١٥٣).

المطلب الثاني

تحليل ما نُسِب للبخاري على ضوء ما سبق

وبيان عدم صحته

وعلى ضوء ما سبق يتضح لنا أَنَّ الزيادة المذكورة إنما جاءت مِن «نسخةٍ» لم تتوفَّر فيها أمارات القبول المعتبرة في «بناء النص البخاري»؛ نظرًا لانزوائها بعيدًا عن التداول والشهرة بين أهل العلم، والإمعان في مخالفة بقية النُّسَخ والروايات، والمعتاد مِن منهج البخاري وطريقته، مع ما اعتراها مِن فوتٍ واختلافٍ عن بقية الأصول المعتمدة المشهورة.

فقد تفرَّدَتْ «النُّسخة» مِن بين جميع نُسخ البخاري بهذه الزيادة وبغيرها مِن الزيادات، ولم تشتهر هذه «النُّسْخَة» بين العلماء اشتهار غيرها مِن الأصول المعتمدة، المشهورة في الرواية والسماع.

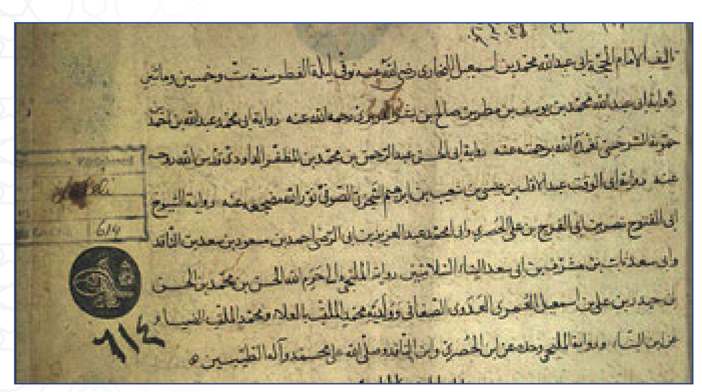
ولم يقف الأمر هنا، بل تعدّاه إلى صاحب «النسخة» نفسه، وهو الإمام الصَّغَانِيُّ الذي وجدْنا له نسخةً أخرى تُمْعِن بالفعل في موافقة بقية النُّسخ وبقية الروايات، ولا تذكر شيئًا مِن الزيادة المذكورة.

فأصبحنا أمام نُسختين للصَّغَانِيِّ أيضًا:

الأولى: تُخالف وتتفرَّد، ولم تشتهر في الناس شهرة الثانية.

والثانية: تُمْعِن في الموافقة والشهرة والرواية والسماع.

وهذه الثانية، قد وردتْ مِن روايته نفسه عن مشايخه، ويوجد منها مجلدٌ محفوظٌ بمكتبة «لاله لي» (٦١٤):



تأليف الإمام الحجة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنه توفي ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين
رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري رحمه الله عنه رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد
حمويه السرخسي تغمده الله برحمته عنه رواية أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي قدس الله روحه
عنه رواية أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم السجزي الصوفي نور الله ضريحه عنه رواية الشيوخ
أبي الفتوح نصر بن أبي الفرج بن علي الحصري وأبي محمد عبد العزيز بن أبي الرجاء أحمد بن مسعود بن سعد بن الناقد
وأبي سعد ثابت بن مشرف بن أبي سعد البناء الثلاثة رواية الملقي المحرم الحسن بن محمد بن الحسن
بن حيدر بن علي بن إسماعيل القرشي العدوي الصغاني وولديه محمد الملقب بالعلاء ومحمد الملقب بالضياء
عن ابن البناء ورواية الملقي وحده عن ابن الحصري وابن الناقد وصلى الله على محمد وآله الطيبين

وهي نسخة نفيسة، نُقِلَتْ مِن نسخةٍ مُصَحَّحَةٍ على نسخة الصغاني، كما قال في آخرها:

وقد ورد إسناد النسخة في أولها كالتالي:

فهي أيضًا فرعٌ على أحد فروع نسخة الصغاني؛ فقد نُقِلَتْ مِن نسخةٍ قد صُحِّحَتْ على نسخة الصَّغَانِيِّ.

وتزداد أهميتُها مِن جهةٍ أخرى؛ كونها مِن رواية الصَّغَانِيِّ نفسه، عن مشايخه السَّلَامِيِّين: ابنِ الحُصْرِيِّ وغيره، مِن طريق أبي الوقت بإسناده المعهود.

وابن الحُصْرِيِّ شيخ الصَّغَانِيِّ، هو: الإمام الحافظ المُسْنِد المُقْرِئ نَصْر بن أبي الفَرَج محمد بن عَليِّ بن أَبِي الفَرَج، الحَافِظ المُسْنِد، أَبُو الفتوح، بُرهان الدِّين البَغْدَادِيُّ الحنبليُّ، المعروف بابن الحُصْرِيِّ، نزيل مكة، وُلِد في رمضان سنة ٥٣٦، وأَرَّخ وفاته ابن نقطة وابن الدُّبَيْثِيِّ في ذي القعدة سنة ٦١٨، وأَرَّخَه الضياء في المحرَّم سنة ٦١٩، فتَعقَّبه ابنُ الدُّبَيْثِيِّ بقوله: «ولعلَّه بَلَغَه موته في هذا الوقت». وأَرَّخَه غيرهما في ربيع الآخر مِن السنة نفسها ٦١٩. وكان ثقةً نبيلًا، حافظًا ضابطًا متقنًا، كثير السماع والرواية، عالي الإسناد.

سَمِعَ مِن أبي الوقت وطبقته، وروى عنه جماعةٌ مِن الأئمة منهم: الضِّيَاء، وابن الدُّبَيْثِيِّ، ورضيّ الدِّين الحَسَن بن مُحَمَّدٍ الصَّغَانيُّ اللُّغَويُّ[(١)].

وعلى النسخة تعليقات وتصويبات للصَّغَانِيِّ؛ تظهر فيها مراجعتُه شَرْحَ الخطَّابي للبخاري، وإفادتُه منه[(٢)].

ولم تَرِدْ الزيادة المذكورة في هذه النسخة.

لا في المناقب [ق/ ٤/ أ]:

(١) «ذيل تاريخ الخطيب» لابن الدبيثي (٥/ ٧٩)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٣/ ٥٨٨)، «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ١٦٣).

(٢) ينظر منها: [ق/ ٥/ ب]، مع «أعلام الحديث» للخطابي (٢/ ١٣٨٥، ٣/ ١٦٥٢).

ولا في التفسير [ق/ ١٣٩/ أ]:

لكنها وضعتنا أمام نسخةٍ أخرى للصَّغَانِيِّ، بروايته عن مشايخه، مِن طريق أبي الوقت، بالإسناد المشهور المتداول في صدور أهل العلم وكتبهم.

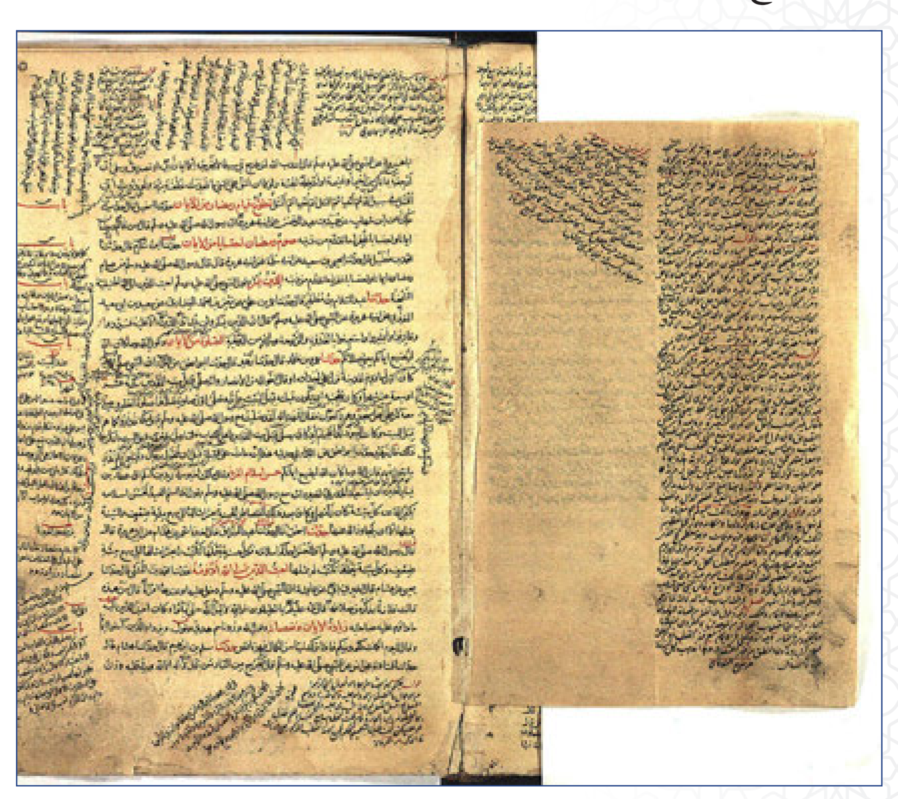
في مقابل نسخةٍ لا إسناد لها، وإِنْ وُجِدَ فهي تُخالف المحفوظ في الصدور، والمكتوب في الأصول المعروفة المشهورة بين أهل العلم.

مثلما نحن مع الفَرَبْرِيِّ، مِن قبلُ، بين نسختين، واحدة منهما: هي المشهورة المتداولة، المُمْعِنَة في الموافقة مع ما نقلَه المُسْتَمْلِي مِن نسخة البخاري التي كانت عند الفربري نفسه، والموافقة لما هو متداول في صدور أهل العلم وأصولهم الكبار.

وأخرى فيها فوتٌ وزيادات وتقديم وتأخير، لا يوجد في الأصول والروايات المعهودة.

وبِغَضِّ النظر الآن عن تكوين رأي معينٍ في «نسخة الفَرَبْرِيِّ» المُضَمَّنَة في «الصَّغَانِيَّة»، ونشأتها وتسميتها، وهل كانت إفرازة أولى للكتاب؟ أم كانت نسخةً حكى الفَرَبْرِيُّ أثناء إملائها أو كتابتها بعض ما سَمِعَهُ مِن البخاري أثناء التحديث، وما استفاده عنه مِن وَرَّاقِهِ أو مِن نُسْخَتِهِ التي بخطِّه، حسْبما ظهر منها، لِمَنْ كتبَ النسخة المذكورة للفَرَبْرِيِّ؛ حيثُ أفاد الصَّغَانِيُّ – كما سَبَقَ – بوجود خطِّ الفَرَبْرِيِّ عليها؛ أي أنَّها لم تكن بخطِّ الفَرَبْرِيِّ في الأساس، فلعلَّه دَفَعَ أصلَ البخاريِّ لبعض الورَّاقين ليكتب منه نسخةً، وأَمْلَى عليه بعض الأشياء أو حدَّدها له، كان قد سَمِعَها مِن البخاري أثناء التحديث، فخلط الكاتب بين كلام البخاري، وتعليقات الفَرَبْرِيِّ.

خاصةً مع وجود إلحاقات في طُرَر ورُقَع ملحقة بنسخةِ الكتاب، كما يظهر ذلك مِن صورة فرع الصَّغَانِيَّة:



وكذلك قال الباجي: «وقد أخبرنا أبو ذَرٍّ عَبْدُ بن أحمد الهرويُّ الحافظ رحمه الله، ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِي إبراهيم بن أحمد قال انْتَسَخْتُ كتابَ البخاريِّ مِن أصلِهِ، كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، فرأيتُه لم يَتِمَّ بَعْدُ، وقد بقيتْ عليه مواضع مُبَيَّضَة كثيرة، منها: تراجم لم يُثْبِتْ بعدها شيئًا، ومنها: أحاديث لم يُتَرْجِم عليها[١]، فأضفْنا بعضَ ذلك إلى بعضٍ». فَعَقَّبَ الباجيُّ قائلًا: «ومِمَّا يدلُّ على صِحَّةِ هذا القول أنَّ روايةَ أبي إسحاق [المُسْتَمْلِي] وروايةَ أبي محمدٍ [السَّرْخَسِيِّ] وروايةَ أبي الهيثم [الكُشْمَيْهَنِيِّ] وروايةَ أبي زَيْدٍ [المَرْوَزِيِّ]، وقد نسخوا مِن أصلٍ واحدٍ؛ فيها التقديم والتأخير، وإنّما ذلك بحسب ما قَدَرَ كلُّ واحدٍ منهم في ما كان في طرّةٍ أو رُقْعةٍ مضافةً؛ أنّه مِن موضعٍ ما فأَضَافَه إليه»[٢].

فهذا يُؤَكِّد وجود إلحاقات في طُرَرٍ ورُقَعٍ ملحقةٍ بـالأوراق الأصلية للكتاب في نسخته الأصلية التي كانت عند الفَرَبْرِيِّ، فَمَنْ قابَل الرِّواية والسَّماع بالمكتوب في النُّسْخَة؛ فقد أَتْقَنَ روايتَه، وحازَ السَّبْق فيها، ومَن اعتمدَ على المكتوب فقط لم يستطع الوصول لمراد البخاريِّ رحمه الله.

ويظهر أَنَّ الفَرَبْرِيَّ قد أحَسَّ بهذا في عمل الكاتب الذي كتبَ النسخة التي وقعتْ للخطَّابي ثم الصَّغَانِيِّ لاحقًا، ومِن ثَمَّ لم يعتمدها الفَرَبْرِيُّ في التحديث بالكتاب مرارًا، ولم تُسْمَع وتَشتَهِر عنه، وإنْ بقيتْ في زاويةٍ مِن الأرض حتى وقف عليها الخطابيُّ مَرَّةً، والصَّغَانِيُّ أخرى، ولعل قول الصَّغَانِيِّ السابق في حقِّها: «قُرِئَتْ على الفَرَبْرِيِّ» مِن تصرُّفِه في اللفظ حسب فهمه لا حسبما رآه ونَقَلَه. ولعلَّنا نرجع لهذا في الكلام على «نسخة الصَّغَانِيِّ» إنْ يسَّرَه الله وأراده حتى لا نخرج عن المراد هنا.

---

(١) تكلمتُ على القول بعدم التمام في غير هذا الموضع، بما يغني عن الإعادة.

(٢) «التعديل والتجريح» (١/ ٣١٠).

والمقصود الإشارة لما وقع مِن اختلافٍ بين نسختين منقولتَيْن عن الفَرَبْرِيِّ.

إحداهما: مشهورةٌ متداولَة، وَصَلَتْ روايـةً سماعًا وكتابةً خطًّا، بغير هذه الزيادات.

والثانية: في زاويةٍ ما، لم تشتهر، ولم يتداولها الناس، رغم ما فيها مِن زيادات، بعضها صريح في المخالفة لمنهج البخاري وطريقته وما عُرِف عنه، وبعضها يقطع السياق بعدم نِسْبَته للبخاري، نعم؛ وبعضها يقطع السياق بِنِسْبَتِه للبخاريِّ.

فهذا الاختلافُ الجوهريُّ بين النُّسْخَتَين يبعث على التوقُّف في قبول زيادات النسخة «المُضَمَّنَة في الصَّغَانِيَّة» الصريحة في المخالفة، مثل تلك الزيادة الخاصة بتفسير «الضحك»، وذلك لأسباب عديدة، منها:

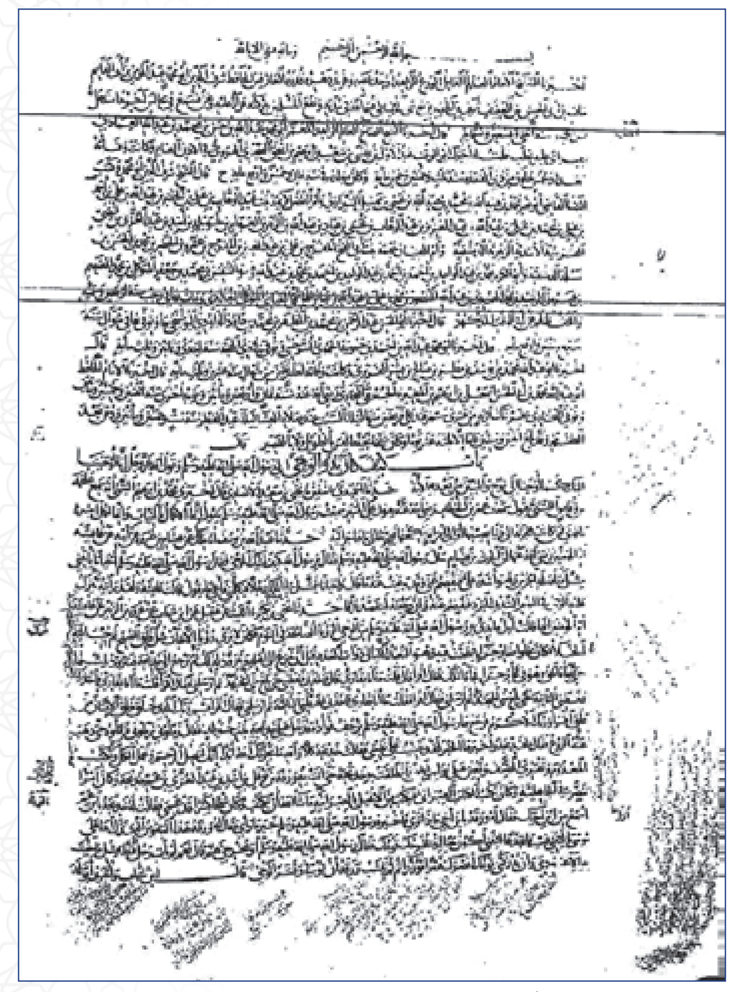
أولًا: تفرُّد تلك النسخة بهذه الزيادة، وعدم وجودها في المعتمد المشهور المُتَفَشِّي عن الفَرَبْرِيِّ بين أهل العلم، والمحفوظ في صدور الرجال، وبطون الكتب المعروفة.

وما يقال عن الفَرَبْرِيِّ مِن هذه الجهة يقال عن الصَّغَانِيِّ كذلك.

ثانيًا: عدم وجود الزيادة في رواية المُسْتَمْلِي، الذي نقلَ نسختَه هو أيضًا مِن أصلِ البخاري الذي كان عند الفَرَبْرِيِّ. فهذه متابعة تامةٌ لنسخة الفَرَبْرِيِّ المعتمدة المُتَدَاوَلَة عنه.

وقد بحثتُ كثيرًا عن هذه الزيادة في عددٍ كبيرٍ مِن الأصول والنُّسَخ المهمة؛ فلم أجد لها أثرًا، ومِن هذه الأصول:

النسخة الأولى: «نسخة الحافظ شرف الدين الدمياطي» بأسانيده المتصلة لأبي الوقت بإسناده السابق عن البخاري.



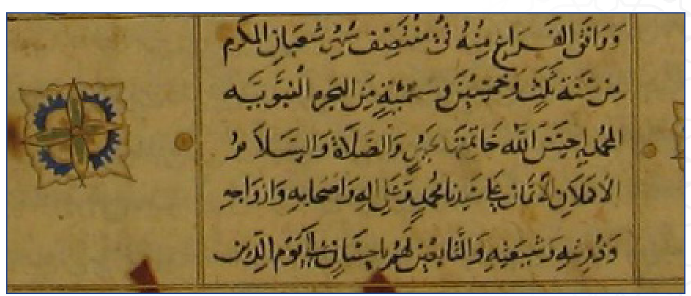
وهي نسخة نفيسة جدًّا من محفوظات مكتبة تشستربيتي، وقد ذَكَرَ الدمياطيُّ أسانيده في أولها، وجاء في آخرها:

ولا توجد فيها هذه الزيادة، لا في المناقب [ق/ ١٧٩/ أ]:



ولا في التفسير [ق/ ٢٤٢/ ب]:

النسخة الثانية: «نسخة الأئمة»، مخطوط مكتبة نور عثمانية بتركيا (٧٠٣) مِن رواية أبي الوقت عن الدَّاوُدِيِّ عن ابنِ حَمُّويَةَ السَّرْخَسِيِّ عن الفَرَبْرِيِّ، عن البخاري. انتهى نسخها سنة ٦٥٣.



ووافق الفراغ منه في منتصف شهر شعبان المكرم
من سنة ثلث وخمسين وستمائة من الهجرة النبوية
الحمد لله أحسن الله خاتمتها بخير والصلاة والسلام
الأكملان الأتمان على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه
وذريته وشيعته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

وهي نسخة غاية في الأهمية، لتوارُد الأئمة على العناية بها، كالمنذري وغيره، وقد وردتْ في طباق السماع أسماء أكثر مِن إمام كالمِزِّي والذهبي وابن كثير؛ بل واليونيني أيضًا. وقد شاهد ذلك كله أحمد ابن تقي الدين السبكي، ونَقَلَه كما شاهده. ومِن ثَمَّ أَسْمَيْتُها بنسخة الأئمة.

وتزداد أهمية هذه النُّسْخَة لمقابلتها على عدة أُصُولٍ أخرى مهمة، مثل «أصل المكيين المسموع على أبي ذَرٍّ عن مشايخه»، و«أصل الحافظ شرف الدين الدمياطي»، وغيرها مِن الأصول التي شاهدها ابنُ السبكي ونقلها كما شاهدها. وصورة ذلك كله في أول النسخة كالآتي:



شاهدت ــــــ على أصل ... ما ملخصه

سمع جميع صحيح البخاري على الشيخ أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي

الهروي الصوفي بسماعه من الداودي بسنده بقراءة أبي الفضل محمد بن ناصر بن ... الشيخ

الحنبلي أبو سعد ثابت بن مشرف وداود بن ... [illegible] ... والفقيه أبو الفتح

نصر ... والحسن بن عبد الله بن المبارك ابن الزبيدي ... عبد الله بن عبد الصمد

السلمي وعلي ... أبا العباس ... القطيعي ... محمد بن العوبي وعبد ...

محمود ابن الاخضر وعبد السلام بن عبد الله بن أحمد الداهري وأبو المعالي ...

... أبي المعالي بن عبد الله ... وأخوه أبو بكر وأبو حفص عمر بن كرم الدينوري ...

وعلي ابا محمد بن علي البغدادي والمهدي ... وآخرون كثيرون أسماؤهم

في طبقة السماع وصح ذلك ... في العشر الأخير من شوال ... في العقدة

وذي الحجة من سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة والحمد لله رب العالمين

نقلته من الأصل ... بخط ... عبد الرزاق بن عبد القادر الجيلي ...

كاتبه ... [illegible]

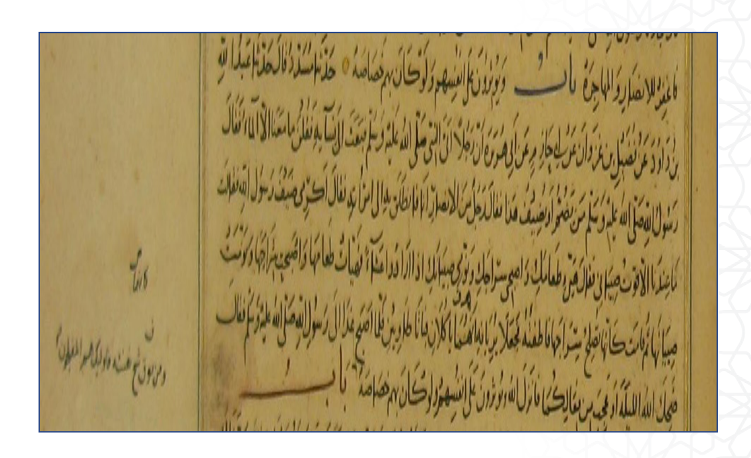
وسمعه ... بقراءة عبد المحسن بن ... الحري ... السماع في الأصل

أبو عبد الله الحسين ... أبا المبارك بن محمد بن ... في مجالس

آخرها في صفر سنة ... وخمسين وخمسمائة نقله ... على ...

وذكر إسنادها في أولها مِن رواية أبي الوقت كما أشرنا آنفًا:

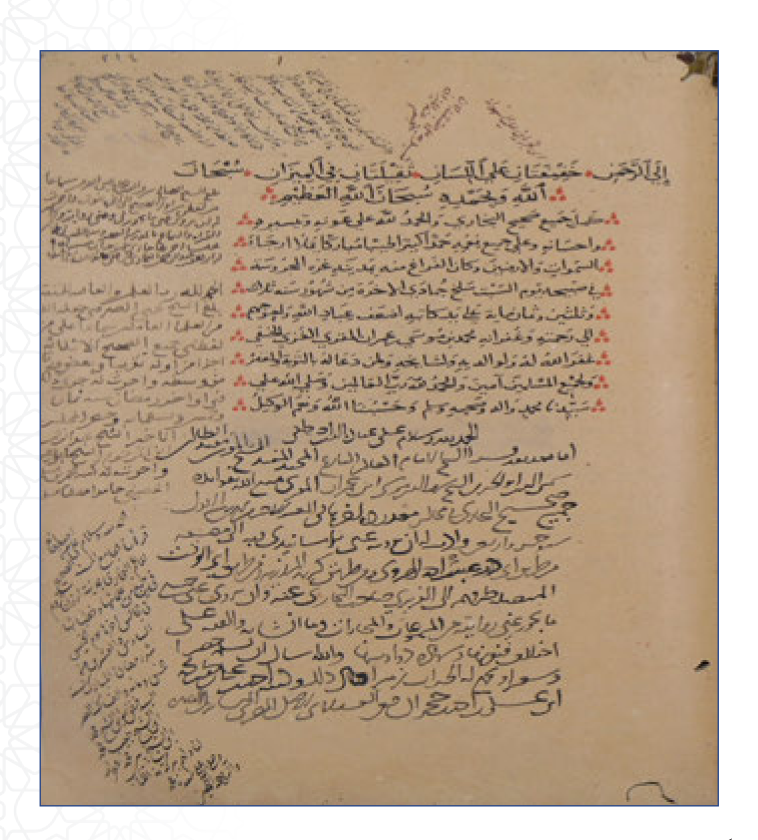
ولا توجد الزيادة في هذه النسخة لا في «المناقب» [ق/ ٢٠٤/ ب]:



ولا في «التفسير» [ق/ ٢٧٩/ ب]:

النسخة الثالثة: «نسخة ابن عمران»، مخطوط مكتبة فيض الله (رقم/ ٤٧٧ – ٤٨٠) بخط الشيخ الإمام المقرئ محمد بن موسى بن عمران، قرأها على الحافظ ابن حجر العسقلاني، صاحب «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وكتب له ابن حجر إجازةً بها، بأسانيده مِن طريق أبي ذَرٍّ الهروي، وكريمة المَرْوَزِيَّة، وأبي الوقت، بطرقهم المتصلة عن الفَرَبْرِيِّ عن البخاري.

وكتبَ ابنُ حجر إجازته بذلك على كل مجلد مِن مجلداتها الأربعة، ونصُّها في آخر المجلد الرابع بخط ابن حجر ما صُورَتُه:



ولم تَرِدْ الزيادة المذكورة في هذه النسخة لا في «المناقب»:

ولا في «التفسير»:

ويعفو عن مسيئهم باب ـــــ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان
بهم خصاصة فاقة المفلحون الفائزون بالخلود الفلاح البقاء حدثني
يعقوب بن إبراهيم بن كثير ثنا أبو أسامة ثنا فضيل بن غزوان ثنا أبو حازم الأشجعي
عن أبي هريرة قال أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
أصابني الجهد فأرسل إلى نسائه فلم يجد عندهن شيئا فقال رسول الله ألا رجل

يضيفه هذه الليلة رحمه الله فقام رجل من الأنصار فقال أنا يا رسول الله
فذهب به إلى أهله فقال لامرأته ضيف رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخريه
شيئا قالت والله ما عندي إلا قوت الصبية قال فإذا أراد الصبية العشاء فنوميهم
وتعالي فأطفئي السراج ونطوي بطوننا الليلة ففعلت ثم غدا الرجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال لقد عجب الله أو ضحك الله من فلان وفلانة فأنزل الله ويؤثرون
على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة بسم الله الرحمن الرحيم

وأخيرًا: مطبوع «الجامع الصحيح للبخاري» مِن رواية أبي ذَرٍّ الهروي عن مشايخه الثلاثة: الكُشْمَيْهَنِيِّ والمُسْتَمْلِي والسَّرْخَسِيِّ (٢/ ٣٧٤، ٣٦٦٢).

وقد أخذَ هؤلاء الثلاثة عن الفَرَبْرِيِّ مباشرةً.

بل نَقَلَ أحدُهم – وهو المُسْتَمْلِي – نسختَه مِن خطِّ البخاري نفسه، الذي كان موجودًا عند الفربري، وقد ذكرتُ آنفًا قولَ أبي إسحاق المُسْتَمْلِي: «انتسَخْتُ كتابَ البخاري مِن أصلِهِ، كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ»(١). ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْدٍ: «سَمِعَ أبو إسحاق مِن أبي عبد الله الفَرَبْرِيِّ (صحيح البخاري) وَحَدَّثَ به عنه، ونَقَل أبو إسحاق فَرْعَهُ مِن أصل البخاري»، قال ابنُ رُشَيْد: «وكان عنده أصلُ البخاريِّ،

(١) «التعديل والتجريح» للباجي (١/ ٣١٠ – ٣١١ ط: السعودية) (١/ ٢٨٧ ط: المغرب).

ومنه نقل أصحابُ الفَرَبْرِيِّ»[١].

ورغم ذلك فلا وجود لهذه الزيادة، لا في رواية المشايخ الثلاثة عن الفَرَبْرِيِّ عن البخاري، ولا فيما نَقَلَهُ المُسْتَمْلِي مِن خطِّ البخاريِّ نفسه.

وكما لم تَرِدْ هذه الزيادة في أصول الكتاب ورواياته؛ لم تَرِدْ كذلك في «مختصراته»، ومنها:

ما ذَكَرَهُ المُهَلَّب - مثلًا - في «مختصره» حيثُ أَوْرَدَ الحديثَ في «المناقب» (٤/ ٩٩) ولم يُكَرِّره في «التفسير» (٤/ ٣٣٥)، وضمَّ إسنادَيْه في الموضع الأول، وسرَدَ فروق الروايتين، ممَّا يؤكِّد يقظته ودقَّته وحرصه على نَقْل أي لفظٍ يتعلَّق بهذا الحديث[٢]، ورغم هذا لم يذكر أيّ أثرٍ لتلك الزيادةِ في تفسير «الضحك».

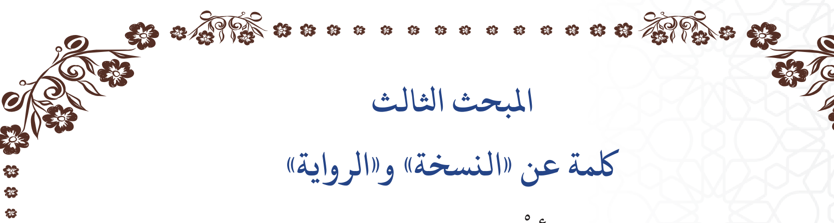
وقد بنى المُهَلَّب مختصره على روايَتَي الأَصِيلِيِّ والقَابِسيِّ عن المَرْوَزِيِّ عن الفَرَبْرِيِّ.

فقد قال المُهَلَّب (١/ ١٥٨): «وها أنا حينَ أبتدئُ بتهذيبِ الكتاب الجامع الصحيح، الذي: حدثنا به سماعًا الفقيه الحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن جعفر الأَصِيلِيُّ، رضي الله عنه وأرضاه، واللفظُ له، ولَمْ أَلْقَ مثلَه. وحدّثنا به أيضًا: الشيخ الفقيه الفاضلُ أبو الحسن محمد بن خَلَفٍ القَابِسيُّ، رحمه الله وأَكْرَم مثواه، إجازةً» اهـ.



(١) «إفادة النصيح» لابن رشيد (ص/ ١٩).

(٢) وهذا الحرص على التمييز بين الألفاظ هو جزءٌ مِن منهجه الذي لم يَقْنَع بسواه. ينظر: «مختصره» (١/ ١٤٨).



المبحث الثالث

كلمة عن «النسخة» و«الرواية»

وعلى ضوء ما سبق يمكن لنا أنْ نضع هنا كلمة مختصرة عن «النسخة» و«الرواية» في نَقْلِ «صحيح البخاري»، حيثُ يختلف بناء الأولى عن بناء الثانية.

ويمكننا الإشارة لشيءٍ مِن وجوه الاختلاف والاتفاق بين «الرواية» و«النسخة»، وأثر ذلك، مِن خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

مِن حيثُ البناء

فيكفي في «الرواية» أنْ تشملَ السماع مِن شيخٍ واحدٍ أو أكثر، وأَنْ تشمل نسختها الخطّية تفاصيل هذه الرواية عن ذلك الشيخ، فيكتب التلميذ بخطِّه، أو يستنسخ غيره مِن أهل العلم أو الورَّاقين؛ مَن يقوم بكتابة نسخة خطِّيَّة خاصة بالرواية وتفاصيلها، تشتمل على إثبات التلقِّي والسَّماع مِن الشيخ، وسرد الرواية المسموعة بما فيها مِن وقائع وتفاصيل خاصة بمواضع السَّماع وتاريخه وأماكنه، وغير ذلك مِن الوقائع الخاصة بالرِّواية.

بينما تتسع دائرة «النسخة» لتعمّ ما سبق في الرواية، وتزيد عليه: اجتماع عدة روايات أخرى، فهي تعمّ أكثر مِن سماع وأكثر مِن خطٍّ واردٍ.

ومِن ثَمَّ كانت «النُّسْخَة» مِن حيثُ البناء أشمل وأعمّ مِن «الرواية».

فـ«**الرواية**»: عملٌ مُفْرَدٌ، و«النسخة»: جَمْعٌ.

و«**الرواية**»: تعبيرٌ عن حالةِ راوٍ واحدٍ، سَمِعَ وحَضَرَ أو أُحْضِرَ، وكَتَبَ أو اسْتكْتَبَ، و«النُّسْخَة»: تعبيرٌ عن حالةِ عددٍ مِن الرواة.

فرواية الـراوي الواحد مهما كثُرَتْ مـرَّات السماع، ومهما ضُبِطَتْ بالخطِّ والكتابة؛ تبقى رواية منفردة لراوٍ واحدٍ، ضبطَ سماعه، وأتْقَنَ كتابَه، وأدَّى ما تَحَمَّلَه، كما سَمِعه.

بينما تتسع دائرة «النُّسْخَة» لتشمل رواية هذا الواحد مع روايات آخرين.

ويتضح هذا مِن خلال مقارنة روايـات المُسْتَمْلِيِّ وغيره عن الفَرَبْرِيِّ، أو روايات الطبقات التالية، مثل روايات أبي الوقت أو كريمة، وغيرها مِن الرِّوَايَات المشهورة المتداولة، فهي في حقيقتها روايات، اشتهرَ بها صاحبها، به تُعْرَف، وإليه تُنْسَب.

لكنها حين تستقرّ في نسخةٍ مِن «النُّسَخ المشهورة» تصبح جزءًا مِن عملية بناء «النسخة» الجديدة، فتشارك غيرها في هذا البناء، وتفقد مِن ثَمَّ استقلالها بخطٍّ أو كتابٍ، كما تفقد استقلالها بطريقتها الخاصة في تتابع السَّرْد؛ إذ تلتزم الدخول مع غيرها في بناءٍ جديدٍ، يقوم على سردٍ جديدٍ، يختاره صاحب «النسخة» الجديدة، فيضع ما يشاء مِن الروايات في متن نُسْخَتِه، ويُفَرِّق بقية الروايات على هوامشها، عند وجود اختلافٍ بين هذه الروايات.

وهذه «النُّسَخ» هي في حقيقتها جراب «الروايات»، أو «جوامع حافظة»، تحفظ بعض الروايات مِن عوادي الأيام، وربما ساهمتْ هذه «النُسَخ الكبار» في دخول بعض «الروايات» إلى بلادٍ نائية لم تكن لتصل إليها وحدها.

ويظهر أثر الفارق بين «الرواية» و«النسخة» في هذا الباب عند وقوع الاختلاف بينهما، والتعارض في بعض المسائل، فحينئذٍ لابد مِن تحليل «النسخة» إلى مفرداتها؛ لنرى حقيقةَ الخلاف ومصدره، والروايةَ التي تقف خلفه بدقة، وهل هو خلاف بين مجموع روايات النسخة ضد روايةٍ أخرى؟ أم هو مجرد اختلافٍ بين روايتين إحداهما خارج النسخة والأخرى داخلها؟ أو خلاف بين روايتين داخلها؟.

وعلى ضوء ما سبق يمكن رصد **بعض الاتفاقات والاختلافات بين «الرواية» و«النُّسْخَة»** فيما يلي:

أولًا: تتفق «الرواية» و«النُّسْخَة» في قصد الانتقاء مِن الشيوخ والنُّسَخ، فيُقَدَّم السَّمَاع مِن الأعْلَم والأشهر والأتقن على مَن دونه، كما يُعْتَمَد في بناء «النُّسْخَة» على نُسَخٍ محرَّرةٍ متقنةٍ.

ثانيًا: تختلف «الرواية» عن «النُّسْخَة» مِن حيثُ الكمّ، فـ «الرواية» مُفْرَدَة خاصة برواية طالبٍ عن شيخٍ، بينما «النُّسْخَة» جَمْعٌ بين عددٍ مِن الرِّوايات، فـ «النسخة» أعمّ وأشمل مِن «الرواية»، ومِن ثَمَّ فكل «رواية» يمكن أنْ تدخل في «نسخةٍ» وليس العكس.

ثالثًا: تختلف «الرواية» عن «النُّسْخَة» مِن حيثُ الكيف، فـ «الرّواية» تعتمد على سَرْدِ وسَبْكِ سماعِ راوٍ واحدٍ، مِن أوله حتى آخره، دون تقديمٍ أو تأخيرٍ، أو حذفٍ أو تغييرٍ، بينما يجوز ذلك كله في «النسخة»، فيمكن فيها الاقتصار على بيان فوارق بعض ألفاظ «الرواية» مع غيرها في هامش «النُّسْخة»، كما يمكن التقديم والتأخير حسب سَبْك وسرْد متن «النُّسْخَة» الذي قد يختلف في ترتيبه مع «الرواية» تقديمًا وتأخيرًا.

رابعًا: **تقوم «الرواية» على الشيوخ ابتداءً، لا تنشأ بدونهم**، ولا يُتَصَوَّر وجودها بغيرهم، حيثُ يقصد الطالب – أو مَن يقوم بأَمْرِه – إلى شيخٍ، فيذهب – أو يُذْهَب به – إليه، ليسمعَ منه، ويتحمَّل عنه روايته، وبناءً عليه لا تنشأ روايةٌ بغير شيخٍ، ولا تقوم قبل وجوده، فالشيخ شرطٌ لنشأةِ الرواية.

بينما «النُّسْخة»: ليستْ كذلك، فيمكن أَنْ تتم مقابلتها ومقارنة متنها ببعض «النُّسَخ الخطّية» الأخرى المُتَلَقَّاة إجازةً أو وجادة، إذا توفَّرتْ فيها شروط القبول المعتبرة لدى أهل العلم، وإنَّما السماع في «النسخة» شرطٌ في أصول رواياتها، وليس شرطًا في «النُّسَخ الخَطِّيَّة» المعتمد عليها في المقابلَة والمعارضة في هوامشها.

ومِن ثَمَّ فـ«الرِّواية» **لا تكون إلَّا عن شيخ، بينما تجتمع في «النُّسَخَة الجامعة» الروايات المسموعة لصاحبها، مع «نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ» لم تَقَعْ له بالسماع**، لكن قد تَقَعْ له بالإجازة أو الوجادة ونحوها مِن طرق الرِّواية بشروطها المعتبرة.

وهذا بابٌ آخر مِن التفريق بين «الرواية» و«النُّسْخَة»، فلم تقع الإجازة والوجادة في روايات «صحيح البخاري» المعتمدة المشهورة المتداولَة بين أهل العلم، لكن قد يوجد ذلك في هوامش بعضِ «النُّسَخ الكِبَار».

ويجدر التأكيد إلى أنَّ الكلام هنا عن جَمْع «النُّسْخَة الجامعة» بين «نُسَخٍ خطِّيَّة» غير مسموعة لصاحبها، مع رواياتٍ مسموعةٍ له، مثلما سَمِع الصَّغَانِيُّ - مثلًا - «الصحيح» ورواه، لكنَّه رجعَ في نُسْخَتِه لنُسَخٍ خَطِّيَّة عتيقة في وقْف السميساطية، أو غير ذلك. وهذه النُّسَخ التي رجعَ إليها قد تحتوي على روايةٍ مسموعةٍ له أصلًا، ورغم ذلك لم يكتف الصَّغَانِيُّ بالمسموع له حتى عارَضَهُ وقَابَلَهُ بسماعِ آخرين أيضًا.

فأمّا المسموع له فأمرُه ظاهرٌ، وأَمَّا سَمَاعِ الآخرين ونُسَخهم الخَطِّيَّة فقد يحوزها كذلك سماعًا وقد يحوزها وجادةً صحيحةً أو إجازةً معتبرةً.

فالكلام هنا عن طريقة وصول سماعات الآخرين ونُسَخِهم الخَطِّيَّة الخاصة بمسموعاتهم إلى يَدِ الصَّغَانِيِّ أو غيره مِن أصحاب «النُّسَخ الكبار»، فقد تصلهم هذه السَّمَاعَات والنُّسَخ الخَطِّيَّة سماعًا لهم فيضاف سماعهم لها إلى سماعهم للروايات التي هي أصل «نسختهم الجامعة»، وقد تصلهم مسموعات غيرهم ونُسَخهم وجادةً أو إجازةً أو مناولة، فحينئذٍ تجمع «نُسَخُهم الجامعة الكبيرة» بين السماع ابتداءً وبين هذه الإضافة الحاصلة مِن الإجازة أو المناولة أو الوجادة.

وعلى ضوء ذلك:

خامسًا: تتَّفق «الرواية» مع «النُّسْخَة» مِن حيثُ اتِّصال السماع إلى البخاري، لكنَّه في «النسخة» آكد وأكثر تَفَشِّيًا مِن «الرِّواية» الواحدة المجرَّدة.

لكنَّنا في «الحالة البخارية» لا نكاد نلمس هذا الفرق بين «الرواية» و«النُّسْخة»؛ للحرص على تكرار السَّماع أكثر مِن مرةٍ – كما أسلفتُ –، مما جعل «الرّواية» بتكرار سماعها كـ«النسخة» في شمولها وعمومها.

سادسًا: إفراد «الرواية» وخصوصيتها تحميها مِن إمكانية دمجها وخلطها بغيرها، على خلاف «النُّسْخة» التي قد يلجأ صاحبها إلى التلفيق بين عددٍ مِن الروايات، ومِن ثَمَّ يصعب التفريق بينها، وهذا لا يكاد يوجد في مسيرة «نُسَخ البخاري» عامةً، وإِنْ وُجِدَ فهو نادرٌ جدًّا ولا أذكر منه شيئًا الآن، ولا وجود لهذا في أصوله المشهورة المعتمدة خاصة.

وما فعله أبو ذَرٍّ في «نُسْخَتِه»؛ فليس تلفيقًا بين الرويات وإِنْ جَمَعَ بين روايات ثلاثةٍ مِن شيوخه في «نُسْخَةٍ واحدةٍ»؛ لكنه مَيَّز بينها – عند اختلافها – بالرموز؛ فكَأَنَّه فَرَّقَها وذَكَرَها في مواضع رغم وجودها في موضعٍ ومَتْنٍ واحدٍ داخل نُسْخَتِه؛ لكنَّه لما مَيَّزَ بينها برموزِه؛ انمازَتْ كلُّ واحدةٍ منها عن الأخرى رغم المجاورة والاشتراك في «مَتْنٍ واحدٍ» و«نُسْخَةٍ واحدةٍ»، وخَرَجَتْ بذلك مِن جنس التلفيق الذي تذوب معه فوارق الروايات وتختفي، فليستْ مِن ذلك بسبيلٍ، ويمكن الوقوف على هذا بجلاء، بالنظر في صورٍ مِن مخطوطة خزانة مراد ملا (رقم/ ٥٧٧) [ق/ ٣٠/ أ]:

سابعًا: «الرواية» أسبق وجودًا على «النُّسْخة» كما سيأتي في المطلب الآتي.

ثامنًا: مِن حيثُ اضطراد الهيئة والبناء؛ فتظل «الرواية» على حالتها باضطراد، مِن

حيثُ شكلها وسَبْكها وطريقة بنائها، فلا يجوز التغيير والتعديل في الرواية التي قصدَ الرَّاوي سماعها في وقتٍ لاحقٍ له، فلا يجوز له حَمْل روايةٍ على أخرى، أو وضع روايةٍ مكان أخرى على أنّها هي نفسها.

لكن يجوز لصاحب «النُّسْخَة» التعديل على قصدِه فيما يخص عموم «النُّسْخَة» بأنْ يزيد فيها بعض الروايات، أو يستدرك ما فاته في روايةٍ موجودةٍ عنده ابتداءً، ومِن ثَمَّ يجوز له التعديل على الرواية نفسها فلا يلتزم في بنائها بسردها كما وردتْ، بل يكفي الإشارة في حاشية «النُّسْخَة» لما وقع في هذه الرواية أو تلك مقارنةً بالرواية الأصلية التي اختارها في متن «النُّسْخة»؛ نعم مع المحافظة على التمييز بين الوارد في الروايات وبيان ذلك وتفصيله.

وخلاصة ذلك محافظة الراوي على سَرْد وسَبْك الرواية وألفاظها واختياراتها كما هي، بينما يكفي في «النُّسْخَة» المحافظة على بيان ألفاظ الرواية واختياراتها الواردة مقارنةً بغيرها.

تاسعًا: مِن حيثُ التحديث والأداء: فيمكن لحامل «الرواية» عقد مجالس السماع لإسماع روايته وتلقينها لتلاميذه، بجملتها، بينما يقتصر صاحب «النُّسْخَة» على المسموع له فقط إذا أراد عقدَ مجالس إسماعٍ وروايةٍ لمسموعاته، والإجازة والمناولة بما وقعَ له إجازةً أو مناولة مِن مسموعات الآخرين أو نُسَخهم الخَطِّيّة التي وقعتْ له.



المطلب الثاني

مِن حيثُ الظهور والشهرة في «تاريخ النصِّ البخاري»

وبناءً على ما سبق، كانت «الرواية» أسبق وجودًا مِن «النُّسْخَة»؛ إِذْ ظهرت «الرواية» مُنْذ ظهر الكتاب أول مرةٍ، فجلس البخاريُّ لإسماعه والتحديث به، فتبارَى الناس في سماعه وتلقِّيه عنه مباشرة، ومِن ثَمَّ اتخذَ الناسُ أصولًا لهذه الروايات تجمع بين السماع والخطِّ، وتُقَيِّد لهم مسموعاتهم، ثم جاءت مرحلة «النُّسَخ الجامعة» في وقتٍ لاحقٍ؛ لتجمع بين المسموعات والأصول في «نُسْخَةٍ جامعةٍ واحدةٍ».

وعلى الرغم مِن ذلك؛ فقد بدأ ظهور «النُّسَخ الجامعة» في «تاريخ البخاري» مبكرًا أيضًا، مُنْذ وضع أبو ذَرٍّ روايته عن ثلاثةٍ مِن مشايخه، مِن أصحاب الفَرَبْرِي، عن البخاري، وهي أول محاولة مشهورة ظاهرة لبناء «نسخةٍ» تقوم على أكثر مِن روايةٍ، ومِن ثَمَّ تلاه قومٌ آخرون، اشتهرتْ نُسَخهم، وصار الناس يتبارون في وضع هذه «النُّسَخ والأصول الجامعة»، التي تجمع بين أكثر مِن روايةٍ، كما يتبارون مِن جهةٍ أخرى على سماع الروايات وإتقانها، والقيام بأمورها، والحرص على اتصالها.

ولعلّ أشهر «نسختين جَامِعَتَيْن» اشتهرتا في هذا الباب في عصرٍ واحدٍ، وذاع صيتهما لدى أهل عصرنا؛ هما: **نسختا الحافظين الصَّغَانِيِّ، واليونِينِيِّ**.

وقد تعاصرا وتشابها في كثيرٍ مِن الأمور.

فأما الأولى: فتُنْسَب إلى الحافظ الحسن بن محمد بن الحسن، رَضِيِّ الدِّين أبي الفضائل، القرشيِّ العدويِّ العُمريِّ الصغانيِّ الأصل، المحدث الفقيه، الحنفيِّ، اللغويِّ. وُلِدَ في عاشر صفر سنة ٥٧٧، وتُوفِّي ليلة الجمعة تاسع عشر شعبان سنة ٦٥٠، وكان إليه المنتهى في معرفة اللسان العربي. أخذ عن ابن الحُصْرِيِّ وطبقته، وعنه العلامة الدمياطي. وهو صاحب المصنَّفات المشهورة مثل «العباب» وغيره(١).

وفي هذه الطبقة أيضًا الحافظ العلامة علي بن محمد، أبو الحُسين، البَعْلَبَكِّيُّ،

---

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٤/ ٦٣٦).

اليُونينيُّ، شيخ العلماء، الغني عن التعريف، وُلِد سنة ٦٢١، ومات في رمضان سنة ٧٠١، رحمهما الله جميعًا[١].

فقد أدركَ اليُونِينيُّ نحو ٢٩ سنة مِن حياة الصَّغَانِيِّ، وعاش بعده ٥١ عامًا.

ونظرًا لهذه المعاصرة والتقارب؛ فقد اتفق لهما الاطلاع على بعض الأصول والإفادة منها، مثل الأصل العتيق لأهل الشام، أو الشامية، كما سبق في فرع الصَّغَانِيِّ، وهو نفسه أصل عبد الغني المقدسي الذي رجعَ إليه اليونِيني في بناء نسخته.

وقد أفاض الناس في الكلام على «النسخة اليونِينِيّة»، لكنهم اعتمدوا على كلام ابن حجر عن «نسخة الصَّغَانِيِّ»، وقد أشرتُ لبعض ما يخصها سابقًا، ولتكملة الكلام عليها موضع آخر إنْ شاء الله تعالى.

لكن يمكن مِن خلال «نسخة الصَّغَانِيِّ» بيان الفارق بين «النسخة» و«الرواية»، وذلك إذا ما قارنَّا بين «نسخة الصَّغَانِيِّ»، وبين أي «روايةٍ» مِن «روايات البخاري».

فحيثُ تعتمد «الرواية» على صاحبها المشهورة به؛ كأبي الوقت وغيره؛ نجد كل هذه الروايات أو أكثرها تجتمع معًا في «نسخةِ الصَّغَانِيِّ»، مع بيان الفارق بين هذه الروايات في الهوامش مقارنةً بالرواية المتن.

وتوجد عدة فروع تنتمي لنسخة الصَّغَانِيِّ، منها ما ذكرناه آنفًا، ومنها القطعة الموجودة بمكتبة داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٧) وفي آخرها: «قد فرغَ مِن كتابة النصف الأول مِن الصحيح الفاخر للإمام العالم، إمام الدنيا، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعْفِيِّ البخاري الأنصاري، أعلى الله درجتَه، **مِن النسخة المنقولة عن النسخة المحرَّرة بخطِّ الإمام العلامة رَضِي الدِّين الحسن بن محمد الصَّغَانِيِّ**، رحمه الله، مع قلّة فراغ البال، وكثرة الحُزْن والمِلَال، والمذاكرة مع الإخوان بالقيل والمَقال، ببلدة الموحِّدين: تَبْرِيز، حماها الله عن الزلزال: العبدُ الفقير حُسين بن يوسف الوَسْطَانِيُّ، عفا الله عنه وعن والدَيْه، وأحسنَ إليهما وإليه، يوم الجمعة، قبل صلاتها، سلخ ذي

(١) «المعجم المختص بالمحدثين» للذهبي (ص/ ١٦٨).

الحجةِ، حجَّةَ اثنتين وثلاثين وثمانمائة».

وقال في الورقة التالية: «صورة خطِّ الصغانيِّ رحمةُ الله عليه رحمةً واسعةً: نجزَ النصفُ الاول مِن الجامع الصحيح، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وعلى رُسُلِه الصلوات الزَّاكيات، على يدَيْ مَن أَوْبَقَتْه آثامُه، وأَوْثَقَتْهُ أجْرَامُهُ: الحسنُ بنُ محمد بن الحسنِ بن حَيْدَرِ بن عليّ بن إسماعيل الصَّغَانِيُّ، عَيَّنَ اللهُ له بُقْعَةً يتَّخذُها مُتَعَبَّدًا، واعتزلَ عبادةَ العبادِ وعمارةَ البلادِ مُتَزَهِّدًا، نَسَخَهُ مِن نسخةٍ كُتِبَتْ في زمانِ البخاريِّ رحمه الله، وعليها خَطُّ الفَرَبْرِيِّ، تَغَمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ؛ إِلَّا ثلاثة أجزاءٍ كانتْ قد ضاعتْ مِن نسخةِ الفَرَبْرِيِّ ونُسِخَ بدَلُها».

ثم ذَكَرَ الصغاني علامات «نُسخة الفَرَبْرِيِّ» التي عليها خطّه وما قُوبِل عليها، وما خالفها، وعلامات الروايات التي جمعها في نسخته هذه.

وإذا كان أصحاب الروايات المذكورة، يملكون زمامها، فينتمون لها وتنتمي لهم، فإنَّها تبقى على إفرادها، كروايةٍ واحدةٍ، بملابساتها المحيطة بها؛ لكنها الآن تجتمع مع بعضها لتُمَثِّل وحدة واحدة في بناء «النسخة الصَّغَانِيَّة» في هذه الحالة، ومِن ثَمَّ يتأكَّد الفارق بين «الرِّواية» و«النُّسْخَة» مِن جهة، ويعطي دلالة وإشارة لما عليه «نسخة الصَّغَانِيِّ» مِن جهةٍ أخرى.

وقد كشف هذا النصّ الوارد في آخر هذا «الفرع»؛ أَنَّ «نسخة الفَرَبْرِيِّ» التي وقعت للصَّغَانِيِّ؛ إِنَّما كانت موجودة في زمن البخاري، وعليها خطّ الفَرَبْرِيِّ، وأَنَّه ليس فيها ما قيل بأنها قد قُرِأتْ على الفَرَبْرِيِّ كما سبق نَقْله، فإِنْ صحَّ ذلك في نسخةٍ خطيَّةٍ أخرى فيكون مشكلًا جدًّا، ولا أحسبه يصح، ولو صحَّ لرُوِيَتْ عن الفَرَبْرِيِّ بروايةٍ ما، ولم أَرَ ذلك، فلعلَّها حكاية جَرَتْ بالمعنى فكان ما كان. فالله أعلم.

ثم هي تخالف المشهور المتداول عن الفَرَبْرِيِّ.

كما تخالف «نسخة المُسْتَمْلِيِّ» التي نقلها مِن «أصل البخاري» الذي كان عند الفَرَبْرِيِّ.

كما أنها تخالف الوارد عن الصَّغَانِيِّ نفسه عن شيوخه السَّلَاميين برواية أبي الوقت بإسناده المشهور.

وتخالف روايات آخرين عن أبي الوقت بإسناده.

ورغم هذا فلابد مِن تحليل «نسخة الصَّغَانِيِّ»، وعدم نسبة المخالفة لها جملةً، فإنما المخالفة مِن نسخةٍ وردتْ داخل «الصَّغَانِيَّة».

حيثُ يكشف النص السابق - وما ذكرناه آنفًا - أنَّ المخالفة إنما هي لنسخةٍ عليها خط الفَرَبْرِيِّ، خالفتْ غيرها مِن الروايات والنُّسَخ الواردة مِن طريق الفَرَبْرِيِّ نفسه، ومِن طريق غيره أيضًا.

وهنا لابد مِن تقديم وترجيح الوارد عن جماعة الرواة وجماعة النُّسَخ، خاصةً وهو الموافق للروايات والنُّسَخ الواردة عمَّنْ نُسِبَتْ إليه هذه النُّسخة المخالفة أو نقلوها عنه.

فهذا إجماع في وجهها، وهو المقدَّم عليها بلاشك.

بل الظاهر مِن كتاب الخطابيِّ نفسه أَنَّه لم يكن يعتمد على هذه النُّسْخَة فقط، فقد أسلفنا الإشارة إلى الفوت الواقع في وسطها تقريبها.

بينما قال الخطابيُّ: «سَمِعْنا سائر الكتاب إِلَّا أحاديث مِن آخرِه مِن طريق محمد بن يوسف الفَرَبْرِيِّ، حدَّثَنِيه محمد بن خالد بن الحسن قال: حدثنا الفَرَبْرِيُّ، عنه»[1].

فالخطابيُّ لم يذكر الفوت الكبير المذكور في الفرع المنقول مِن تلك النسخة التي وقع عليها خطّ الفَرَبْرِيِّ، كما صرَّح الخطابيُّ بسماعه الكتاب كله مِن رواية الفَرَبْرِيِّ إِلَّا أحاديث مِن آخره، وهذا يدل على أَنَّه لم يَفُتْه شيءٌ إِلَّا أحاديث يسيرة مِن آخر الكتاب.

وهذا يختلف عن «نسخة الفَرَبْرِيِّ» المُضَمَّنة في «نسخة الصَّغَانِيِّ»، مما يكشف عن وجود روايةٍ أخرى لدى الخطابي أيضًا مِن طريق الفَرَبْرِيِّ، تتفق مع تلك الروايات المشهورة المتداولة عن الفَرَبْرِيِّ، على خلاف تلك «النسخة» التي وقع عليها «خطُّ الفَرَبْرِيِّ».

***

(١) «أعلام الحديث» (١/ ١٠٥ - ١٠٦).



المبحث الرابع

نماذج وخلاصة

وقد رأيتُ أنْ أختم هذا البحث بنماذج مِن صور بعض المخطوطات الخاصة بـ «الرِّوَايةِ» و«النُّسْخَةِ»، وخلاصةٍ أذكر فيها إشارةً سريعةً لموقف العلماء مِن الزيادة الخاصة بتفسير «الضحك».

وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

نماذج مِن صور مخطوطات «الرِّوَاية» و«النُّسْخَة»

وسيلاحظ القارئ الفارق الجوهري بينهما، مِن خلال هذه النماذج، فيشعر بوحدة «الرواية»، كما يشعر بسَعَةِ «النُّسْخَة»، بحيث تجمع عددًا مِن «الروايات»، يجد رموزها مرقومة في هوامش نماذج «النُّسْخة» الآتية، متمثّلة في فرْعَي «البصري» و«القيصري» عن النونية، وقد أسلفتُ نماذج أخرى مِن فروع «الصَّغَانِيَّة».

١ـ « نماذج صور مخطوطات الرِّواية »

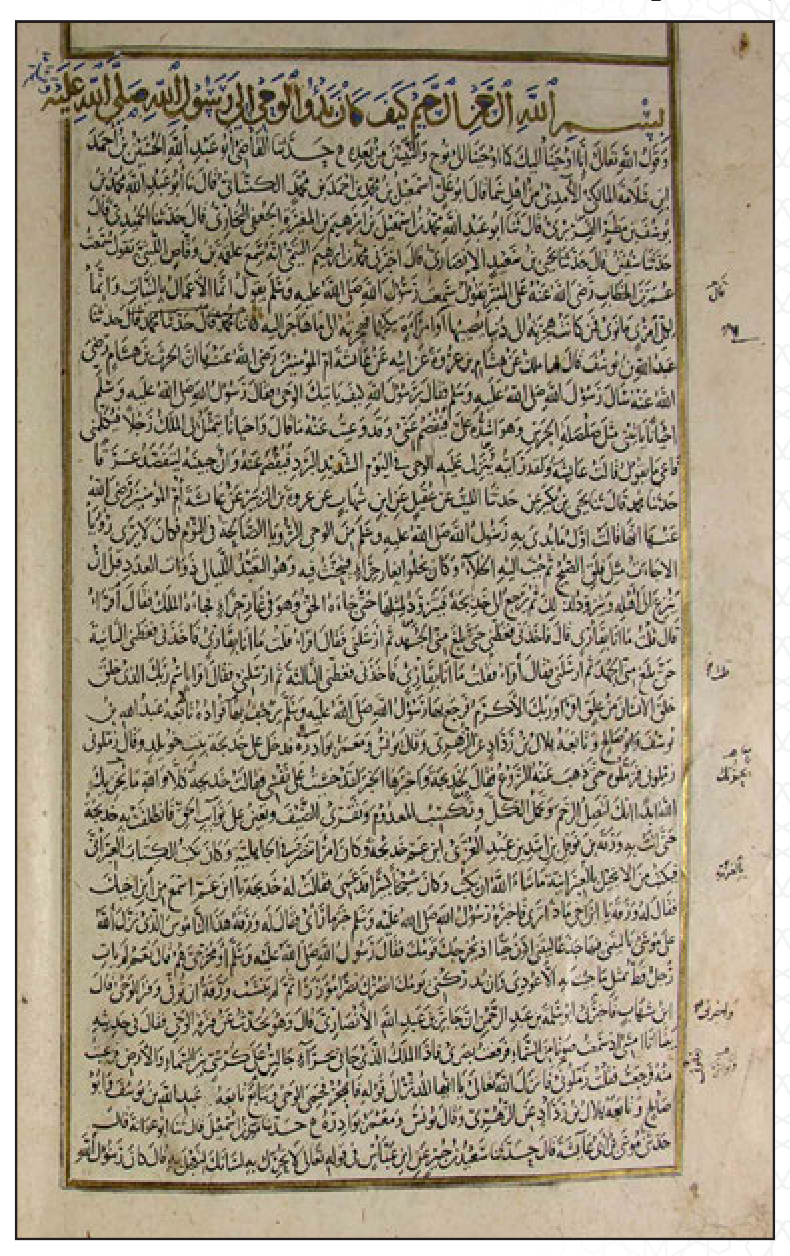
أولًا: رواية الكُشَانِي[1]:

---

(١) نسبةً إلى «الكُشَانية»، وقد ضبطها ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٧/ ١٨٥) والسَّمعانيُّ في «الأنساب» (١١/ ١١٩) والفيروز آبادي في «القاموس» (ص/ ١٢٢٧) وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٧/ ٣٣٢) وابن حجر في «تبصير المنتبه» (٣/ ١٢١٦) بضم الكاف، زاد السمعاني: «وفتح الشين». لكن قال ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ٤٦١): «بالفتح ثم التخفيف وبعد الألف نون وياء خفيفة» إلى أنْ قال: «وقد رواه بعضُهم بالضمِّ والأول أظهرُ».

مخطوط مكتبة طرخان والدة السلطان (رقم/ ٦٧):

الورقة الأولى:


بسم الله الرحمن الرحيم كيف كان بدو الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

الورقة الأخيرة:



تم الجامع الصحيح تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن

إسمعيل بن إبرهيم بن بردزبه البخاري الجعفي قدس الله روحه

ووقع الفراغ منه تاسع شهر الله المحرم سنة تسع وأربعين وسبع مائة

كتبه الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد بن عبد الكريم

ابن رضوان بن عبد العزيز الموصلي الشافعي

رحمه الله تعالى

حامداً الله على نعمه ومصلياً على محمد وآله وصحبه وسلماً

ثانيًا: رواية الفَرَبْرِيِّ.

مِن طريق الصَّدَفِيِّ عن البَاجِيِّ عن أبي ذَرٍّ عن مشايخه الثلاثة عن الفَرَبْرِيِّ.

(مخطوط مكتبة مراد ملا، تركيا، رقم ٥٧٧).



جميع الجامع الصحيح المسند المختصر
من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
البخاري الجعفي رضي الله عنه
رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف
بن مطر بن صالح الفربري عنه

أما سماعي لهذا الكتاب من علامة … فمن أبي محمد الحموي
وما كان فيه من علامة … فعن أبي إسحاق المستملي
وما كان فيه من علامة … فعن أبي الهيثم الكشميهني

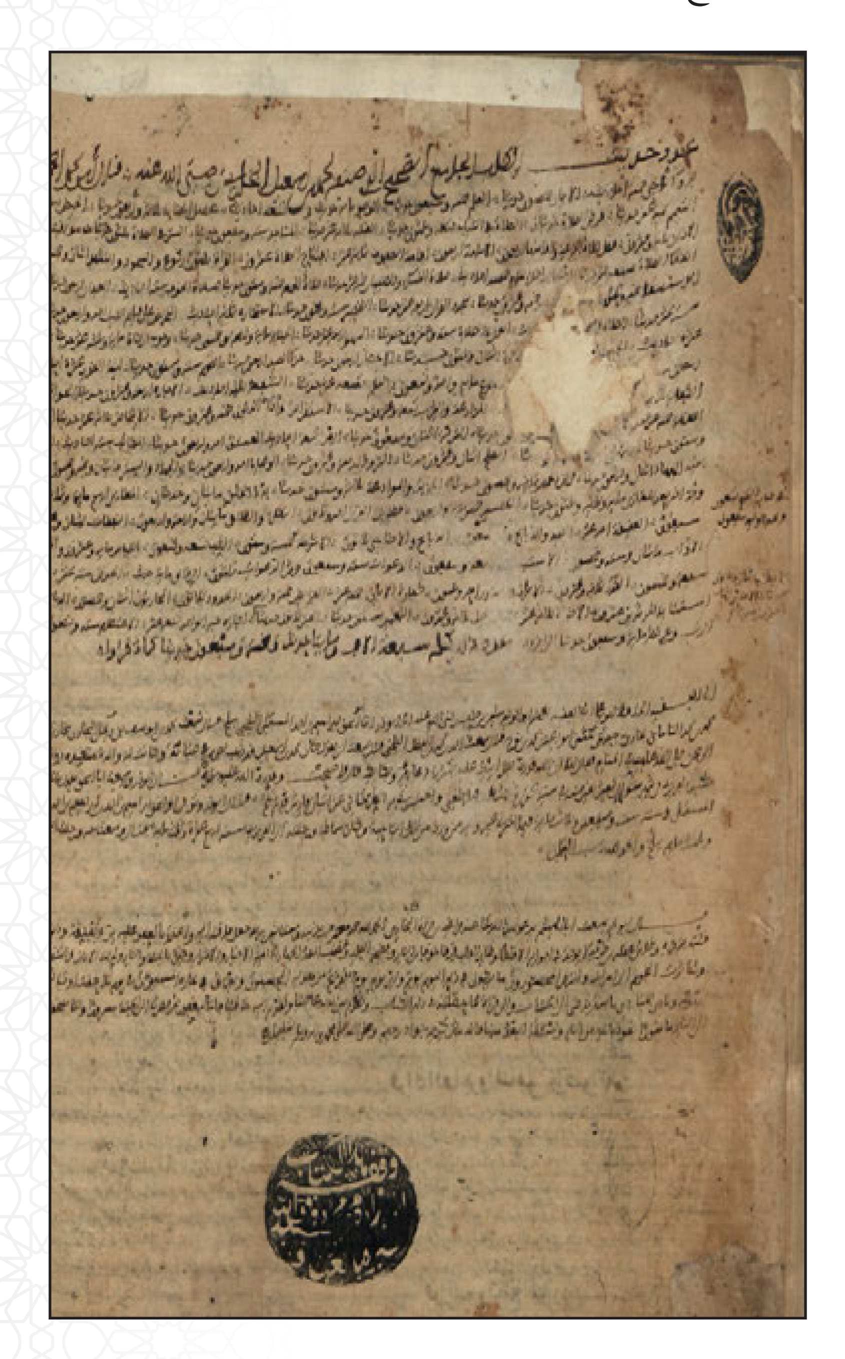
الورقة الأولى:



الورقة الأخيرة:



طباق السماع بآخره:



ثالثًا: رواية ابن عساكر مِن طريق أبي ذَرٍّ، وأبي الوقت، وغيرهما بأسانيدهم عن الفَرَبْرِيِّ.

مخطوطة مكتبة جامعة برنستون (رقم/ ١٩٠٤).

الورقة الأولى:

الورقة الأخيرة:

تسلمهم عني قبل أن تعلموا إسلامي فجاءت اليهود فقال أي رجل فيكم عبد الله قالوا خيرنا وابن خيرنا وأفضلنا وابن أفضلنا فقال
النبي صلى الله عليه وسلم أرأيتم إن أسلم عبد الله قالوا أعاذه الله من ذلك فأعاد عليهم فقالوا مثل ذلك فخرج إليهم عبد الله فقال أشهد
أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فقالوا شرنا وابن شرنا وتنقصوه قال هذا كنت أخاف يا رسول الله حدثنا علي بن عبد الله
قال حدثنا سفيان عن عمرو سمع أبا المنهال عبد الرحمن بن مطعم قال باع شريك لي دراهم في السوق نسيئة فقلت سبحان الله أيصلح هذا
فقال سبحان الله والله لقد بعتها في السوق فما عابه علي أحد فسألت البراء بن عازب فقال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتبايع
هذا البيع فقال ما كان يدا بيد فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصلح والق زيد بن أرقم فسله فإنه كان أعظمنا تجارة فسألت
زيد بن أرقم فقال مثله وقال سفيان مرة فقال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتبايع وقال نسيئة إلى الموسم والحج
باب إتيان اليهود النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة هادوا صاروا يهودا وأما قوله هدنا تبنا هائد
تائب حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا قرة عن محمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو آمن بي عشرة من اليهود لآمن بي اليهود
حدثنا أحمد أو محمد بن عبيد الله الغداني قال حدثنا حماد بن أسامة قال أخبرنا أبو عميس عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن
أبي موسى قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وإذا أناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه فقال النبي صلى الله عليه
وسلم نحن أحق بصومه فأمر بصومه حدثني زياد بن أيوب قال حدثنا هشيم قال حدثنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء فسئلوا عن ذلك فقالوا هو اليوم الذي أظفر الله فيه
موسى وبني إسرائيل على فرعون ونحن نصومه تعظيما له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن أولى بموسى منكم وأمر بصومه
حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يسدل شعره وكان المشركون يفرقون رؤوسهم وكان أهل الكتاب يسدلون رؤوسهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم
يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ثم فرق النبي صلى الله عليه وسلم رأسه حدثنا زياد بن أيوب قال حدثنا هشيم
قال أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال هم أهل الكتاب جزؤوه أجزاء فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه يعني
قول الله الذين جعلوا القرآن عضين باب إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه حدثني الحسن بن عمر بن
شقيق قال حدثنا معتمر قال حدثنا أبي وحدثنا أبو عثمان عن سلمان أنه تداوله بضعة عشر من رب إلى رب حدثنا محمد بن يوسف
قال حدثنا سفيان عن عوف عن أبي عثمان قال سمعت سلمان يقول أنا من رام هرمز حدثني الحسن بن مدرك قال حدثنا يحيى بن حماد
قال أخبرنا أبو عوانة عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن سلمان قال فترة بين عيسى ومحمد صلى الله عليهما ستمائة سنة
بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المغازي باب [illegible] العشيرة حدثني عبد الله بن محمد قال حدثنا وهب [illegible]

٢ـ « نماذج صور مخطوطات النُّسْخَة »

أولًا: «نسخة الصَّغَانِيِّ»: وقد سبقت نماذج منها، تغني عن الإعادة.

ثانيًا: «نسخة اليُونِينِيِّ»: وقد اخترتُ هنا إيراد صور فرعين عنها، وهما:

أولًا: فرع «البصري»:



الورقة الأولى:



وحدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي
الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حبب إليه الخلاء
وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع
إلى أهله ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار
حراء فجاءه الملك فقال اقرأ قال ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني
الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ قلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني
الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة ثم
أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك
الأكرم فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده فدخل على خديجة
بنت خويلد رضي الله عنها فقال زملوني زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروع
فقال لخديجة وأخبرها الخبر لقد خشيت على نفسي فقالت خديجة كلا والله
ما يخزيك الله أبدا إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف
وتعين على نوائب الحق فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن
أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان امرأ تنصر في الجاهلية وكان يكتب
الكتاب العبراني فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب وكان شيخا كبيرا
قد عمي فقالت له خديجة يا ابن عم اسمع من ابن أخيك فقال له ورقة يا ابن أخي
ماذا ترى فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى فقال له ورقة هذا
الناموس الذي نزل الله على موسى يا ليتني فيها جذعا ليتني أكون حيا إذ يخرجك
قومك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أومخرجي هم قال نعم لم يأت رجل قط
بمثل ما جئت به إلا عودي وإن يدركني يومك أنصرك نصرا مؤزرا ثم لم
ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن
أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه
بينا أنا أمشي إذ سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني
بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض فرعبت منه فرجعت فقلت زملوني
فأنزل الله تعالى يا أيها المدثر قم فأنذر إلى قوله والرجز فاهجر فحمي الوحي وتتابع
تابعه عبد الله بن يوسف وأبو صالح وتابعه هلال بن رداد عن الزهري
وقال يونس ومعمر بوادره حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة
قال نا موسى بن أبي عائشة قال نا سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى
لا تحرك به لسانك لتعجل به قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من
التنزيل شدة وكان مما يحرك شفتيه فقال ابن عباس فأنا أحركهما لكم كما
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحركهما وقال سعيد أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس
يحركهما فحرك شفتيه فأنزل الله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا
جمعه وقرآنه قال جمعه له في صدرك وتقرأه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه
قال فاستمع له وأنصت ثم إن علينا بيانه ثم إن علينا أن تقرأه فكان رسول الله

الورقة الثانية:



وحدثنا يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي
الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حبب إليه الخلاء
وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع
إلى أهله ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار
حراء فجاءه الملك فقال اقرأ قال ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني
الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ قلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني
الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة ثم
أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك
الأكرم فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده فدخل على خديجة
بنت خويلد رضي الله عنها فقال زملوني زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروع
فقال لخديجة وأخبرها الخبر لقد خشيت على نفسي فقالت خديجة كلا والله
ما يخزيك الله أبدا إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف
وتعين على نوائب الحق فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن
أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان امرأ تنصر في الجاهلية وكان يكتب
الكتاب العبراني فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب وكان شيخا كبيرا
قد عمي فقالت له خديجة يا ابن عم اسمع من ابن أخيك فقال له ورقة يا ابن أخي
ماذا ترى فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى فقال له ورقة هذا
الناموس الذي نزل الله على موسى يا ليتني فيها جذعا يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك
قومك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مخرجي هم قال نعم لم يأت رجل قط
بمثل ما جئت به إلا عودي وإن يدركني يومك أنصرك نصرا مؤزرا ثم لم
ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن
أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه
بينا أنا أمشي إذ سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني
بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض فرعبت منه فرجعت فقلت زملوني
فأنزل الله تعالى يا أيها المدثر قم فأنذر إلى قوله والرجز فاهجر فحمي الوحي وتتابع
تابعه عبد الله بن يوسف وأبو صالح وتابعه هلال بن رداد عن الزهري
وقال يونس ومعمر بوادره حدثنا موسى بن إسماعيل قال نا أبو عوانة
قال نا موسى بن أبي عائشة قال نا سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى
لا تحرك به لسانك لتعجل به قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من
التنزيل شدة وكان مما يحرك شفتيه فقال ابن عباس فأنا أحركهما لكم كما
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحركهما وقال سعيد أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس
يحركهما فحرك شفتيه فأنزل الله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا
جمعه وقرآنه قال جمعه له في صدرك وتقرأه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه
قال فاستمع له وأنصت ثم إن علينا بيانه ثم إن علينا أن تقرأه فكان رسول الله

الورقة الأخيرة:

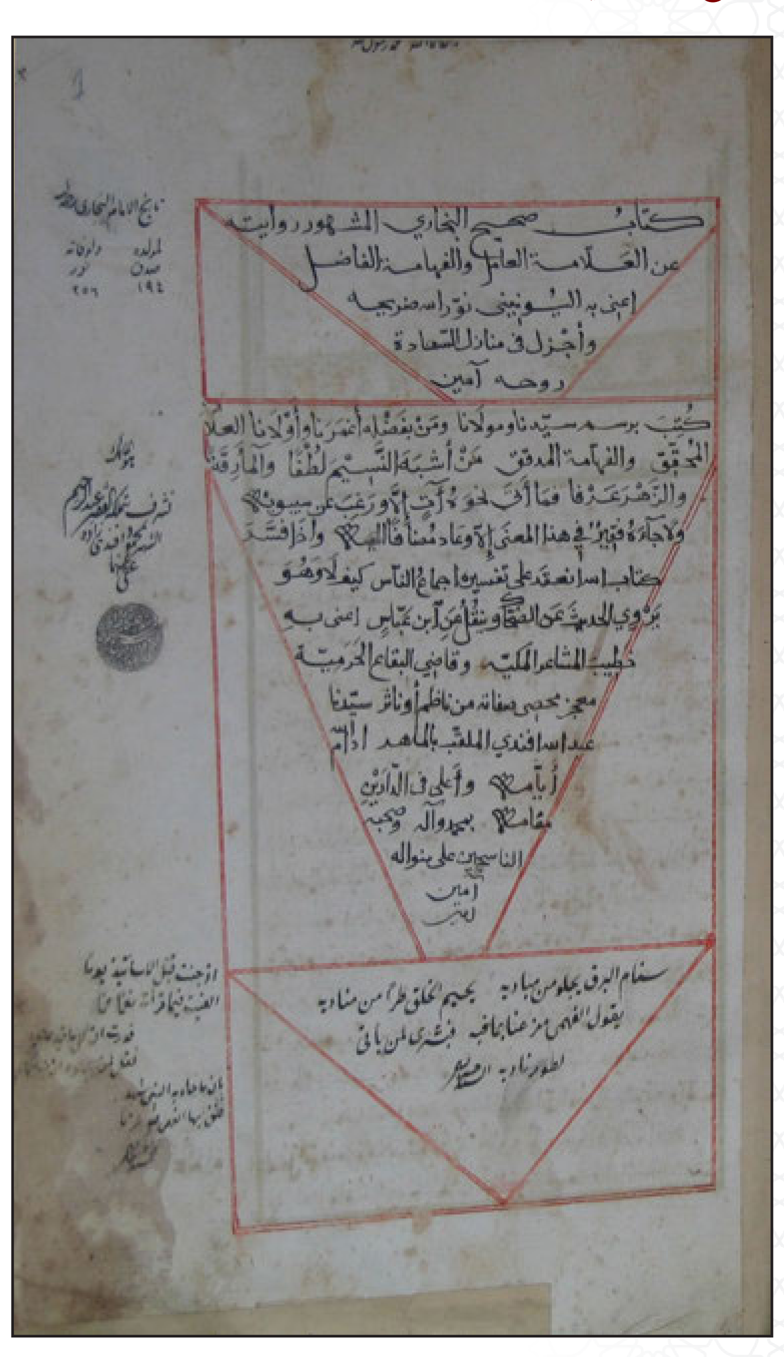


القرآن كمثل الحنظلة طعمها مرّ ولا ريح لها حدثنا علي حدثنا هشام أنا معمر عن الزهري
ح وحدثني أحمد بن صالح نا عنبسة نا يونس عن ابن شهاب أخبرني يحيى بن عروة
بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير قال قالت عائشة رضي الله عنها سأل أناس النبي
صلى الله عليه وسلم عن الكهان فقال إنهم ليسوا بشيء فقالوا يا رسول الله فإنهم
يحدثون بالشيء يكون حقا قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك الكلمة من الحق
يخطفها الجني فيقرقرها في أذن وليه كقرقرة الدجاجة فيخلطون فيه أكثر
من مائة كذبة حدثنا أبو النعمان نا مهدي بن ميمون سمعت محمد بن سيرين
يحدث عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال يخرج ناس من قبل المشرق ويقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم
يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود
السهم إلى فوقه قيل ما سيماهم قال سيماهم التحليق أو قال التسبيد باب
قول الله تعالى ونضع الموازين القسط وأن أعمال بني آدم وقولهم توزن وقال
مجاهد القسطاس العدل بالرومية ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل
حدثني أحمد بن إشكاب نا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن
أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم كلمتان حبيبتان إلى الرحمن
خفيفتان على اللسان ثقيلتان في
الميزان سبحان الله وبحمده سبحان
الله العظيم هذا آخر كتاب الجامع
البخاري والحمد لله أولا وآخرا
وصلى الله على سيدنا
محمد [illegible]

في آخر اليونينية ما نصه بخط الأصل آخر الجزء وهو آخر كتاب
الصحيح الحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي الأمي
وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلامه
آمين اللهم آمين نقله محمد بن عبد المجيد
في مدة آخرها يوم الأحد
ثامن عشري شهر رمضان
المعظم من سنة تسع
[illegible]

٥٩٩ب

ثانيًا: فرع «القيصري»:



كتاب صحيح البخاري المشهور روايته
عن العلامة العالم والفهامة الفاضل
أعني به اليونيني نور الله ضريحه
وأجزل في منازل السعادة
روحه آمين

الورقة الأولى:



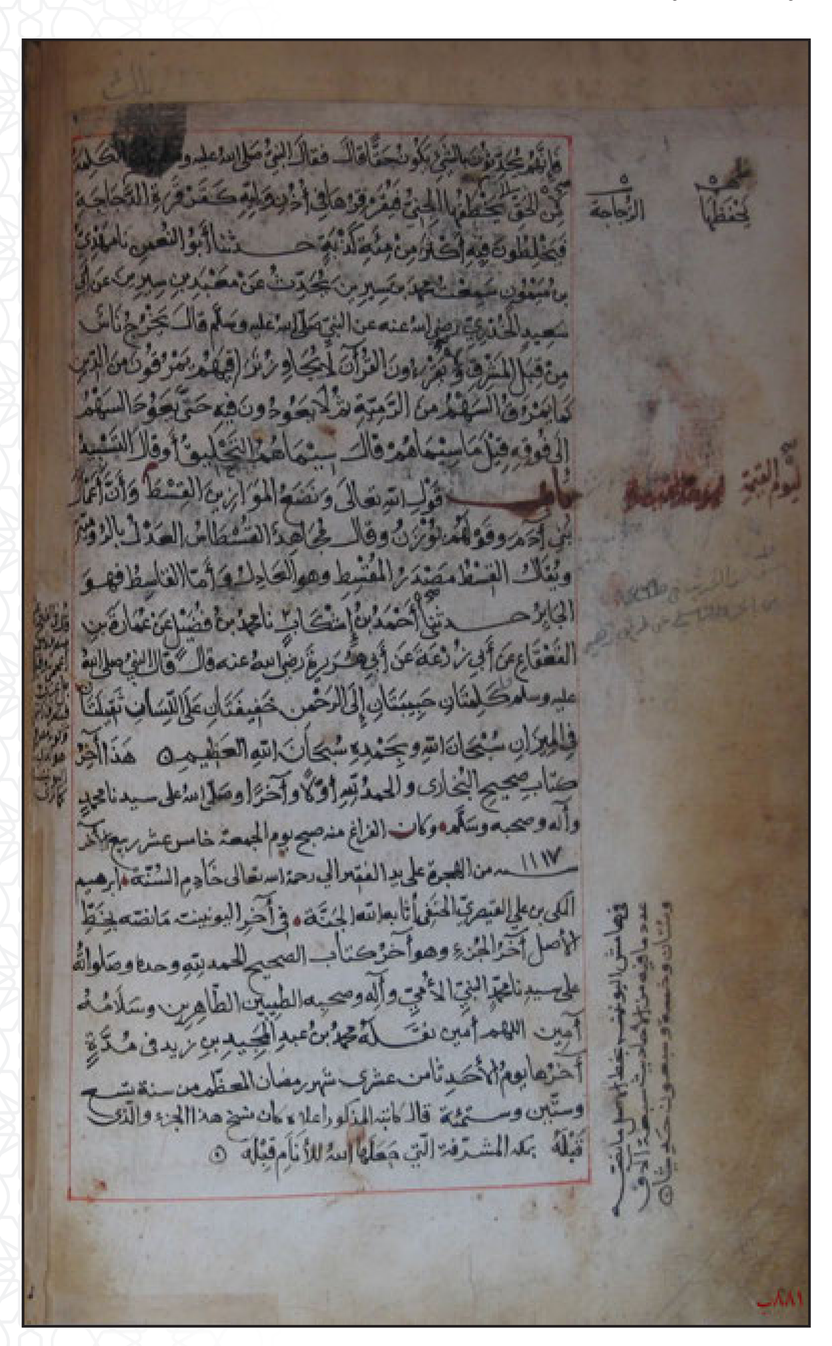
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله جل ذكره
إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده أخبرنا أبو الوقت عبد الأول
ابن عيسى بن شعيب بن إسحق السجزي الصوفي الهروي قراءة عليه ونحن نسمع
ببغداد في آخر سنة اثنين وأول سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة قيل له أخبركم
الإمام جمال الإسلام أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن
معاذ بن سهل بن الحكم الداودي قراءة عليه ببوشنج في شهور سنة خمس وستين وأربعمائة
أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي قراءة عليه وأنا أسمع في سنة إحدى
وثمانين وثلثمائة أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر
ابن إبراهيم الفربري بفربر سنة ست عشرة وثلثمائة أخبرنا الإمام أبو عبد الله
محمد بن إسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي مولاهم البخاري رحمه الله
مرتين بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين مرة ومرة سنة اثنتين وخمسين
ومائتين قال حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال نا سفيان قال
نا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن
وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إنما الأعمال بالنيات وإنما
لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها
فهجرته إلى ما هاجر إليه حدثنا عبد الله بن يوسف قال أنا مالك عن هشام

الورقة الثانية:



هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن الحرث بن هشام
رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف يأتيك الوحي
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده
علي فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا
فيكلمني فأعي ما يقول قالت عائشة رضي الله عنها ولقد رأيته ينزل عليه الوحي
في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقا وحدثنا
يحيى بن بكير قال نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة
أم المؤمنين أنها قالت أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا
الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حبب إليه الخلاء وكان
يخلو بغار حراء فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع
إلى أهله ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو
في غار حراء فجاءه الملك فقال اقرأ قال ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطني حتى بلغ
مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ قلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثانية حتى
بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني
الثالثة ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق
اقرأ وربك الأكرم فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده فدخل
على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فقال زملوني زملوني فزملوه حتى ذهب عنه
الروع فقال لخديجة وأخبرها الخبر لقد خشيت على نفسي فقالت خديجة كلا
والله ما يخزيك الله أبدا إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم
وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق فانطلقت به خديجة حتى أتت به
ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان امرأ تنصر
في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله
أن يكتب وكان شيخا كبيرا قد عمي فقالت له خديجة يا ابن عم اسمع
من ابن أخيك فقال له ورقة يا ابن أخي ماذا ترى فأخبره رسول الله صلى الله
عليه وسلم خبر ما رأى فقال له ورقة هذا الناموس الذي نزل الله على موسى

الورقة الأخيرة:



... قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني فيقرقرها في أذن وليه كقرقرة الدجاجة فيخلطون فيه أكثر من مائة كذبة. حدثنا أبو النعمان نا مهدي بن ميمون سمعت محمد بن سيرين يحدث عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يخرج ناس من قبل المشرق ويقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه قيل ما سيماهم قال سيماهم التحليق أو قال التسبيد

باب قول الله تعالى ونضع الموازين القسط وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن وقال مجاهد القسطاس العدل بالرومية ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل وأما القاسط فهو الجائر. حدثني أحمد بن إشكاب نا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم.

هذا آخر كتاب صحيح البخاري والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. وكان الفراغ منه صبح يوم الجمعة خامس عشر ربيع آخر سنة ١١١٧ من الهجرة على يد الفقير إلى رحمة الله تعالى خادم السنة إبراهيم المكي بن علي العيسري الحنفي أثابه الله الجنة. في آخر اليونينية ما نصه بخط الأصل آخر الجزء وهو آخر كتاب الصحيح الحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي الأمي وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلامه آمين اللهم آمين نقله محمد بن عبد المجيد بن زيد في مدة آخرها يوم الأحد ثامن عشري شهر رمضان المعظم من سنة تسع وستين وستمئة قال كاتبه المذكور أعلاه وكان نسخ هذا الجزء والذي قبله بمكة المشرفة التي جعلها الله للأنام قبلة.

المطلب الثاني

إشارة لموقف العلماء

مِن الزيادة المنسوبة للبخاري في تفسير «الضَّحِك»

وقد بات واضحًا موقف العلماء تجاه تلك الزيادة المنسوبة للبخاري في تفسير «معنى الضَّحِك»؛ فلم تجد منهم الرضا والقبول التامّ، وإِنْ نَقَلَها بعضُهم فعلى استحياءٍ؛ بل واعتراضٍ أو تعديل.

وقد بدأ هذا مبكرًا جدًّا، مذ نقلها الخطابيُّ، ابتداءً، فرغم أنَّه أوَّلُ مَن نقلها وعنه تسرَّبَتْ؛ لكنها لم تَمُرّ عنده دون تعقُّبٍ.

فقد نَقَلَ الخطابيُّ الزيادةَ قائلًا: «قال أبو عبد الله: معنى الضحك: الرحمة». ثم عَقَّبَ الخطابيُّ على هذا بأمرين، أحدهما: خاصٌّ بالنِّسْبَة، والآخر: خاصٌّ بالمعنى.

فأما الخاصُّ بالنِّسْبَة: فقال الخطابيُّ عقب الزيادة: «وهذا مِن رواية الفَرَبْرِيِّ، ليس عن ابنِ معقلٍ».

وأما الخاص بالمعنى: فقال الخطابيُّ عقب ذلك: «قولُ أبي عبد الله[1] قريبٌ، وتأويلُه على معنى الرِّضَا لِفِعْلِهما أقربُ وأَشْبَه»[2]. وأعاد الخطابيُّ تأكيد ذلك مرةً أخرى في كتابه قائلًا: «وقولُ أبي عبد الله: معنى الضحك: الرحمة؛ فتأويلُه على معنى الرِّضا أشبه وأقرب»[3].

فمِن حيثُ النِّسْبَة: ليس مُجْمَعًا على نِسْبَةِ ذلك عن البخاري عند الخطابيِّ.

ومِن حيثُ المعنى: فثمَّة معنًى آخر أقرب وأشبه مِن الوارد في تلك الزيادة.

---

(١) البخاري.

(٢) «أعلام الحديث» (٢/ ١٣٦٧).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٩٢١).

ونَقَل الكرمانيُّ[١] كلامَ الخطابيِّ الخاص بتعقُّب المعنى، محتجًّا به.

ومِن ثَمَّ استغرب ابنُ التِّين معناها حين وصلتْ إليه، وتَبِعَهُ ابنُ الملقِّن[٢] فقال في كتاب «التفسير»: «وقولُ أبي عبد الله: معنى (الضحك) الرحمة؛ غريب؛ كما نَبَّه عليه ابنُ التِّين».

ويؤكِّد الإمامان ابنُ حَجَرٍ والعَيْنِيُّ على نفي رؤيتها في نُسَخ البخاري التي وقعتْ لهما.

فيقولُ الحافظ ابنُ حجر[٣] عن الزيادة: «ولَمْ أَرَ ذلك في النُّسَخ التي وقعتْ لنا مِن البخاريِّ» اهـ.

وقد كانت عند ابن حجر النسخة «الصَّغَانيَّة»، ونَقَل زياداتها على غيرها، ورغم هذا لم ينقل عنها تلك الزيادة، ولا نصَّ على وجودها فيها، وأَطْلَقَ قوله بعدم رؤيته لها في النُّسَخ التي وقعتْ له، وقد وقعتْ له «الصَّغَانيَّة» كما أسلفتُ.

وهذا يؤكِّد عدم وجودها في نُسَخٍ موثوقةٍ مِن «الصَّغَانِيَّة» ذات الزيادات، فضلًا عمَّا أسلفتُه مِن عدم وجودها أيضًا في نُسَخٍ موثوقةٍ مِن رواية «الصَّغَانِيِّ» عن مشايخه السَّلَامِيِّين: ابنِ الحُصْرِيِّ وغيره.

وقال الإمامُ العَيْنِيُّ: «وليس في النُّسَخ التي في أيدي الناس ما نَسَبَه الخطابيُّ إلى البخاريِّ باللفظِ المذكور، والله أعلم»[٤].

فأفاد العَيْنِيُّ أَنْ ليست الزيادة في شيءٍ مِن النُّسَخ التي في أيدي الناس آنذاك، ولم

---

(١) «الكواكب الدراري» (١٨/ ١٣٥).

(٢) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٣/ ٣٧٧)، وكذا حكاه أيضًا في موضعٍ لاحقٍ مِن كتابه (٣٣/ ٢٢٩).

(٣) «فتح الباري» (٨/ ٦٣٢).

(٤) «عمدة القاري» (١٩/ ٢٢٨).

يذكر مَن نَقَلها غير الخطابيِّ، ولو وَجَدَ مَن نَقَلَها غير الخطابيِّ لذَكَرَهُ.

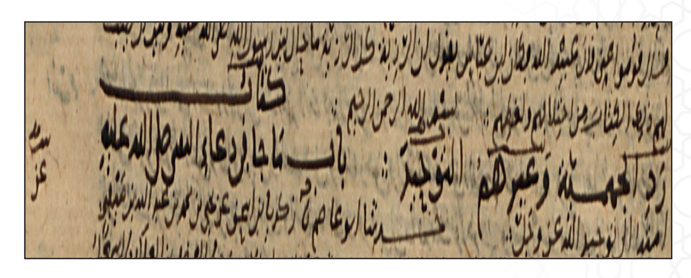
ولم يذكرها القسطلاني[١] في نسخته مِن «صحيح البخاري» التي كتبها في «شرحه: إرشاد الساري»، وقد كتبَ نسختَه مِن «اليُونِينِيَّة» التي اشتملتْ على روايات «صحيح البخاري» وقُوبِلَتْ على نسخٍ عديدةٍ، منها نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي وغيره.

فيُضاف هذا لنفي ابن حجر والعَيْنِيِّ رؤيتها في النُّسَخ التي وقعتْ لهما، وهما أهل الخبرة والعناية والتأليف في شرح «صحيح البخاري».

ويؤيِّد ما ذَكَرَهُ هؤلاء العلماء: ما سبقَ وألْمَحْنَا إليه مِن مخالفة هذه الزيادة لمنهج البخاري وطريقته المعهودة المعروفة عنه في إثبات الصفات الإلهية، وموافقته منهج أهل السُّنَّة والجماعة، وهذا ما يقف عليه الناظر في «سيرة البخاري» عامةً، وفي «صحيحه» خاصةً؛ فالبخاري هو صاحب الكتاب المشهور المتداول: «خَلْق أفعال العِبَاد والرَّد على الجهمية وأصحاب التعطيل»[٢].

كما خصَّصَ البخاريُّ كتابًا في آخِرِ «صحيحه» عن «التوحيد» أو «الرَّدِّ على الجهمية»، أثبتَ فيه «الصِّفات الإلهية».

ينظر مثلًا: مخطوط مكتبة مراد ملا (٥٧٧) (مِن رواية الصَّدَفِيِّ عن البَاجِيِّ عن أبي ذَرٍّ بإسناده المعهود عن مشايخه) [ق/ ٢٦٠/ ب]:



كتاب
بسم الله الرحمن الرحيم
رد الجهمية وغيرهم التوحيد باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه

(١) «إرشاد الساري» (٦/ ١٥٥ - ١٥٦، ٧/ ٣٧٧ - ٣٧٨).

(٢) مطبوع طبعات عديدة، منها: بتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

وفرع النويري، مخطوط مكتبة كوبريلي (٣٦٢) [ق/ ٢٨٨/ أ]:



كما ردَّ في غير كتاب التوحيد على فِرَقٍ أخرى.

يقول الحافظ ابنُ حجر: «قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم: كتاب التوحيد) كذا للنَّسَفِيِّ وحماد بن شاكر، وعليه اقتصرَ الأكثرُ عن الفَرَبْرِيِّ، وزاد المُسْتَمْلِي: (الرد على الجهمية وغيرهم)، وسقطت البسملة لغير أبي ذَرٍّ، ووقع لابن بطال وابن التِّين: (كتاب رد الجهمية وغيرهم التوحيدَ) وضبطوا (التوحيد) بالنصب على المفعولية، وظاهرُه مُعْتَرَضٌ؛ لأَنَّ الجهمية وغيرهم مِن المبتدعة لم يردّوا التوحيد، وإنَّما اختلفوا في تفسيره، وحجج الباب ظاهرةٌ في ذلك، والمراد بقوله - في رواية المُسْتَمْلِي -: (وغيرهم): القَدَرِيّة، وأما الخوارج: فتقدَّم ما يتعلق بهم في (كتاب الفتن)، وكذا الرافضة: تقدَّم ما يتعلق بهم في (كتاب الأحكام)، وهؤلاء الفِرَق الأربع هم رؤوس البدعة»[(١)].

وعلى سبيل المثال؛ فقد أثبتَ البخاريُّ في «صحيحه» صفة «السَّمْع والبصر»، وعقدَ بابًا لذلك أَسْمَاه البخاريُّ[(٢)]: «باب قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٤]. وقالَ الأَعْمَشُ عن تَمِيمٍ عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ قَالَتْ: (الحمدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأصواتَ، فَأَنْزَلَ اللهُ تعالى على النبيِّ ﷺ: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة: ١])».

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٤٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٩/ ١١٧).

وأثبتَ الإمام البخاريُّ «الذاتَ» و«النُّعوتَ» - أي الصفات - عامةً، فقال[1]: «بابُ ما يُذْكَرُ في الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسَامِي اللهِ».

ولم يكتفِ البخاريُّ بهذا العموم، وكان يكفيه لو أرادَ؛ لكنَّه بدأ بتفصيل ما أَجْمَلَه.

فأثبتَ «النَّفْسَ» في «بابِ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]»[2].

وأثبتَ «الوجه» في «بابِ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]»[3].

كما أثبتَ «اليد» في «بابِ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]»[4].

و«العُلُوَّ» في «بابِ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]»[5].

وغيرَ ذلك مِن «الصِّفات الإلهية» التي ذَكَرَهَا البخاريُّ في «صحيحه» مُثْبِتًا لها.

وبناءً عليه يظهر منهج البخاريِّ الثابت المُضطرد في إثبات «الصفات»، وتحاشي تأويلها.

وهذا دالٌّ - أيضًا - على ما دَلَّتْ عليه معاني نصوصِ العلماء السابقة في عدم صِحَّة نِسْبَة الزيادة المذكورة في تأويل «معنى الضَّحِك»، مثلما تَأَكَّدَتْ عدم نِسْبَتها إليه بما سبقَ في البحث.

---

(١) السابق (٩/ ١٢٠).

(٢) السابق، نفس الموضع.

(٣) السابق (٩/ ١٢١).

(٤) السابق، نفسه.

(٥) السابق (٩/ ١٢٦).

وهذا المعروف المستقرّ لدى البخاري هو نفسه المستقرّ المعروف في عقائد أهلِ السُّنَّة والجماعة، في إثبات «الصِّفات الإلهية»، على ما يليق به سبحانه، فلا تُشْبه صفاته صفات المخلوقين، ولا أفعاله أفعال المخلوقين، كما لا تُشْبه ذاته ذات المخلوقين، فصفاته سبحانه إِنَّما هي كما يليق به سبحانه وتعالى، مِن غير تشبيهٍ ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل[(١)].

ولذا قال الإمام أبو عثمان الصابونيُّ في «اعتقاد أهل السُّنَّةِ وأصحاب الحديث والأئمةِ»: «وعَلِمُوا وتَحَقَّقُوا واعتقدوا أَنَّ صفات الله سبحانه؛ لا تُشْبه صفات الخَلْق؛ كما أَنَّ ذاته لا تُشبه ذوات الخَلْق»[(٢)].

والمقصود الإشارة لاستقرار عقيدة أهل السنة عامة، والبخاري خاصة؛ على إثبات صفات الله سبحانه وتعالى، دون تشبيهٍ لها بصفاتِ المخلوقين، أو تعطيلٍ لمعانيها الواردة في النصوص الثابتة، أو حَمْلها على معانٍ أخرى غير الواردة في النصوص.

ومِن ثَمَّ الاستئناس بهذا الواقع المضطرد المستقر؛ على تأكيد ما وصل إليه البحث - بأدلَّتِه وبراهينه السابقة - على نفي الصِّلَة بين البخاري وبين تلك الزيادة المنسوبة إليه، ولم تَرِدْ عنه بطريقٍ مُعْتَبَرٍ مشمولٍ بأمارات القبول.

وإِنَّما أشرتُ لهذا الواقع استطرادًا واستئناسًا لا أصالة أو اعتمادًا عليه ابتداءً؛ فقد جرى ردّ الزيادة المنسوبة للبخاري بناءً على البراهين السابقة، الخاصة بطريق النَّقْل والإثبات؛ لكن لا بأس بالإشارة لمثل هذا الوقع المذكور للاستئناس والفائدة.

والحمد لله ربِّ العالمين.



---

(١) ينظر: «نقض عثمان بن سعيد على المَرِيسيِّ الجهميِّ العنيد» (٢/ ٧٨٠).وينظر: ما ذكرتُه في كتاب «الفرقان في بيان منزلة القرآن».

(٢) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث، أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة»، للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصَّابوني (ص/ ٢٣٢)، المحقق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الناشر: دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.



ملخص البحث

وبناءً على ما سبق يظهر الآتي:

أولًا: أنَّه لا وجه لقبول الزيادة المنسوبة للبخاري في تفسير «معنى الضحك»؛ لافتقادها أماراتِ القبول، مِن جهاتٍ عديدة:

منها: عدم ورودها في الروايات والنُّسَخ المعتمدة المتداوَلَة المشهورة مِن «الصحيح».

ومنها: افتقارها إلى الضوابط المطلوبة في إثبات وصِحَّة نِسْبَة «النصّ البخاريّ».

ومنها: خُلُوُّ الروايات والنُّسَخ المعتمدة المشهورة عن «الفَرَبْرِيِّ» مِن هذه الزيادة المنسوبة لنسخةٍ عليها خطُّه.

ومنها: عدم وجودها في رواية المُسْتَمْلِي الذي انتسخَ نُسْخَتَه مِن «أصل البخاري» الذي كان موجودًا عند الفَرَبْرِيِّ.

ويُضاف لذلك استئناسًا واستطرادًا لا ابتداءً: مصادمتُها للمنهج الثابت المستقرّ المضطرد للبخاري في إثبات «الصفات» وتحاشي تأويلها في «الصحيح» نفسه.

وأخيرًا: فقد رَأَى الخطابيُّ معنًى آخر أشبه وأقرب مِن معناها، واستغربها ابنُ التِّين، بينما نفى الإمامان ابنُ حجرٍ والعينيُّ رؤيتها في شيءٍ مِمَّا وقَعَ لهما مِن نُسَخِ «الصحيح».

ثانيًا: أنّه لا وجه لقبول الزيادات الصريحة في المخالفة، المنسوبة لتلك «النسخة الفَرَبْرِيَّة» التي تضمَّنَتْها «النُّسخةُ الصَّغَانِيَّة»، خاصةً تلك التي اجتمعتْ فيها مخالفة إجماع الرواة، وإجماع النُّسَخ، ومنهج البخاري وطريقته، مع عدم شهرتها بين العلماء.

ثالثًا: لا بد مِن البحث في الملابسات المحيطة بكل زيادة مِن زيادات «النسخة الصَّغَانِيَّة» المذكورة، وعدم التهجُّم عليها بالردِّ جملة، أو القبول جملة، ففيها ما لا يمكن قبوله، وما لا تصح نسبته للبخاري، ونسبته لغيره ظاهرة، وفيها ما نِسْبَتُه للبخاري ظاهرة واضحة، ويبقى النظرُ في عدم اشتهاره وتَدَاوُلِه بين العلماء، وفيها ما يمكن الاستئناس به في بعض القضايا.

رابعًا: أن «بناء النص البخاري» يستلزم مزيدًا مِن الجهد في تحرير الميراث العلميِّ الضخم، الذي تركه لنا أجدادنا وأئمتنا، حول «صحيح البخاري».

ولا يزال البحثُ حول «الصحيح» غضًّا طريًّا يحتاج لمزيد كشف ودراسة.

خامسًا: إبراز قيمة تضافر السماع مع الكتابة والشهرة والتداول في «بناء النص البخاري»، وأنه لا يسع أحدًا أراد نشر «صحيح البخاري» التغاضي عن مراعاة هذه الأمور.

سادسًا: وبناءً عليه لا يضيرُ «الصحيح» تشويشُ بعضهم على شيءٍ يخص التدوين والكتابة والنُّسَخ؛ إِذْ لم يقم الكِتاب على الكتابة فقط؛ إنما قام على «الرواية» و«الخط»، أو «السماع» و«الكتابة»، مع «الشهرة والتداول»، وبذا وصلنا، محفوظًا في صدور الرجال، وبُطُون الأصول الموثوقة.

سابعًا: بيان الفارق بين «النسخة» و«الرواية»، والتأكيد على ضرورة مراعاة الفوارق في هذا الباب مِن جهة، والبناء عليه مِن جهةٍ أخرى في كثيرٍ مِن المسائل المتعلِّقة بقضية «بناء النص البخاري»، وإبراز القيمة العلمية «للروايات» و«النُّسَخ».

المصادر والمراجع

١- الأسماء والصفات، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٣- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، المؤلف: محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتي الفهري الأندلسي، المحقق: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: الدار التونسية للنشر.

٤- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رشيد، مخطوط الإسكوريال (١٧٣٢).

٥- الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد السمعاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.

٦- تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٧- تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٨- تاريخ مدينة دمشق، المؤلف: أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٩- تحرير الأصل المعتمد في (الطبعة السلطانية) من (صحيح البخاري)، صلاح فتحي هَلَل، الناشر: معهد المخطوطات العربية، المكتبة الإلكترونية المحكَّمة، بحوث تراثنا (٣)، السنة الأولى، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م، رقم توثيق الألكسو: ط/ ٠٠٩ / ٠٥ / ٢٠١٨م.

١٠- التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاريُّ في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: أحمد لبزار، الناشر: وزارة الأوقاف، المغرب.

١١- التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاريُّ في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٢- تقييد المهمل وتمييز المشكل، المؤلف: أبو عليّ الحسين بن محمد الغساني الجياني، المحققان: عليّ العمران، ومحمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٣- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الغني، الشهير بابن نقطة، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٤- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بأبي بكر ابن نقطة، المحقق: شريف بن صالح التشادي، الناشر: وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

١٥- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، المؤلف: الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزِّي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٧- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: سراج الدين عمر بن عليّ بن أحمد الشافعي المصري، أبو حفصٍ المعروف بابن الملقِّن، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٨- جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشرون: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

١٩- الجامع الصحيح للبخاري، مِن رواية أبي ذَرٍّ الهروي عن مشايخه الثلاثة: الكُشْمَيْهَنِيِّ والمُسْتَمْلِي والسَّرْخَسِيِّ، المحقق: عبد القادر شيبة الحمد، الناشر: المحقق نفسه، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٠- خَلْق أفعال العِبَاد والرَّدُّ على الجهمية وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٥م.

٢١- ذيل تاريخ مدينة السلام، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدُّبَيْثِيِّ، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٢٢- رجال صحيح البخاري، المسمَّى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاريُّ في جامعه، المؤلف: أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢٣- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٢٤- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصوَّرة عن السلطانية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٥- صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م.

٢٦- صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الناشر: دار بيت الأفكار، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٢٧- صحيح البخاري، مخطوط، قطعة مِن نسخة ابن عساكر، مكتبة جامعة برنستون (رقم/ ١٩٠٤).

٢٨- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة النويري الخامسة، مكتبة كوبريلي (رقم/ ٣٦٢).

٢٩- صحيح البخاري، مخطوط، بخط ابن عمران، وعليه إجازة بخط ابن حجر، مكتبة فيض الله، تركيا، (رقم/ ٤٧٧ - ٤٨٠).

٣٠- صحيح البخاري، مخطوط، فرع منقول ومقابل على نسخة السُّرَّمَرِّيِّ، المكتبة الأزهرية (رقم ٣٠٢١).

٣١- صحيح البخاري، مخطوط، قطعة مِن فرعٍ منقول عن نسخة الصغاني، مكتبة داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٧).

٣٢- صحيح البخاري، مخطوط، فرع عن الصَّغَانِيَّة، مكتبة الفاتح (رقم/ ١٠٤٧).

٣٣- صحيح البخاري، مخطوط، قطعة مِن فرع ابن أبي القاسم، عن نسخة الفَرَبْرِيِّ، وعن نسخة الصغاني، مكتبة آيا صوفيا (٨٢١).

٣٤- صحيح البخاري، مخطوط، قطعة مِن نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي، مكتبة الدولة، برلين (٨٣٢٦).

٣٥- صحيح البخاري، مخطوط، مجلد منه، مكتبة لاله لي، تركيا، (رقم/ ٦١٤).

٣٦- صحيح البخاري، مخطوط، مكتبة الدولة، برلين (٨٦٠).

٣٧- صحيح البخاري، مخطوط، مِن رواية أبي الوقت، مكتبة نور عثمانية، تركيا، (رقم/ ٧٠٣).

٣٨- صحيح البخاري، مخطوط، مِن رواية القلانسي عن أبي الوقت، مكتبة نور عثمانية (رقم/ ٧٠٣).

٣٩- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة البقاعي، مكتبة كوبريلي (رقم/ ٣٥٥).

٤٠- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة الحافظ شرف الدين الدمياطي، مكتبة تشستربيتي (رقم/ ٤١٧٦).

٤١- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة مكتبة مراد ملا، تركيا (رقم/ ٥٧٧).

٤٢- صحيح البخاري، مخطوط، ينتمي للنسخة الصغانية، مكتبة راغب باشا، بتركيا (رقم/ ٣٣٨).

٤٣- صحيح البخاري، مخطوط، فرع عبد الله بن سالم البصري.

٤٤- صحيح البخاري، مخطوط، فرع القيصري.

٤٥- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، المؤلف: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسى المكي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٦- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصَّابوني، المحقق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الناشر: دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٤٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قرأه وأشرف

عليه: الشيخ عبد العزيز ابن باز، رقم أبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.

٤٨- الفُرْقان في بيان منزلة القرآن، المؤلِّف: صلاح فتحي هَلَل، الناشر: دار الأنصار، القاهرة.

٤٩- فهرسة ابن خير الإشبيلي، المحققان: د. بشار عواد، محمود بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٥٠- فهرسة ابن خير الإشبيلي، المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٥١- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المؤلف: المهلب بن أبي صفرة، المحقق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشران: دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٥٢- معجم الشيوخ، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٥٣- معجم الشيوخ، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: روحية عبد الرحمن السيوفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٥٤- المنتخب مِن السياق لتاريخ نيسابور، لأبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، انتخبه: إبراهيم بن محمد الصريفيني، المحقق: محمد أحمد عبد العزيز، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٥٥- نسخة الصغاني وقيمتها العلمية، مقال للشيخ أحمد السلوم، نشره «موقع الألوكة» على «الإنترنت».

٥٦- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المَرِيسيِّ الجهمي العنيد، المحقق: رشيد بن حسن الألمعي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٥٧- الوافي بالوَفَيَات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.